الفلسطينيون في لبنان

آراء في
العلاقات والحقوق والتوطين

إشراف وإعداد: شوكت أشتي
حوارات: غازي خلف



الفلسطينيون في لبنان

آراء في

العلاقات والحقوق والتوطين

إشراف وإعداد:
شوكت اشتي

حـــوارات
غازي خلف

دار أبعـاد 2006

اسم الكتاب: الفلسطينيون في لبنان آراء في العلاقات والحقوق والتوطين

إشراف وإعداد: شوكت اشتي

حـــوارات غازي خلف

كانون الثاني /2006

الناشر: دار أبعاد

توزيع: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام

ص.ب: 5261 . 13 بيروت لبنان

تلفاكس: 351291 . 1 . 961 +

بريد الكتروني: bisanbok@lynx.net.lb

إخراج: عائدة سلامة

الإهـــــداء

إلى غازي خلف

الذي عاش النكبة دون أن تقلعه من جذوره وترعرع في أرض لبنان دون أن يتخلى عن هويته وحاور بدماثة المناضل الفلسطيني الملتزم بحق شعبه بالعودة وحقه بحياة حرة كريمة في أرض الشتات.

فرح كثيراً بفكرة الكتاب، وساهم بتصحيحه، لكن المنية وافته قبل صدوره.

فلروحه نهدي هذا العمل ونتمنى أن يكون هذا الكتاب، كما أشار غازي في الخاتمة، خطوة «نحو علاقة مستقبلية معافاة»..

محتويات

المقدمة

حوار دائم بانتظار العودة

إذا كان الشعب اللبناني قد احتضن بحرارة خاصة أفواج اللاجئين بعد نكبة 1948، فإن القوى والهيئات والأحزاب السياسية في لبنان سرعان ما اختصمت حول الموقف تجاههم. فدخل الفلسطينيون بشكل أو بآخر طرفاً في الساحة اللبنانية، مباشرة تارة ومواربة تارة أخرى.

غير أن الخلاف حول الوجود الفلسطيني في لبنان، أو الصراع معهم بقي خاضعاً، من حيث المبدأ، لاعتبارين أساسيين:

الأول: الموقف من القضية الفلسطينية بحد ذاتها.

الثاني: النظرة السياسية تجاه طبيعة الوجود الاجتماعي وحضوره في لبنان.

في الجانب الأول بقي التأكيد ثابتاً، وإلى حد بعيد، حول حق العودة ورفض الاحتلال الصهيوني لفلسطين. فالنظرة اللبنانية، ورغم كافة التعرجات لحظت باستمرار الأطماع الصهيونية تجاه لبنان، وقد جاءت الأحداث والوقائع والتجارب المعيوشة لتؤكد هذا الاتجاه وتنميه، الأمر الذي جعل التضامن مع القضية الفلسطينية جزءاً من التضامن مع الذات في الدفاع عن الوجود الوطني والهوية القومية.

أما في الجانب الثاني. فإن النظرة السياسية تجاه الوجود الاجتماعي للفلسطينيين اندرجت في خضم الصراعات الداخلية، الأمر الذي كرس نوعاً من الالتباس بين الوجود بمعناه الإنساني ـ المدني من جهة، وتعابيره المسلحة ـ العسكرية من جهة أخرى. وقد عزز هذا الالتباس وزاده ارتباكاً انخراط «منظمات وقوى الثورة الفلسطينية» طرفاً في الصراعات اللبنانية ـ اللبنانية. بل إنها كانت إحدى أهم القضايا الأساسية التي تمحور حولها الصراع العنفي الذي اكتسح لبنان. وأضافت الممارسات السلبية التي ارتبطت بالعديد من الفصائل المسلحة الطين بلة فجعلت عملية الفصل بين المدني والعسكري صعبة.

فالموقف المتوتر من «المسلح» عكس نفسه على الحضور الاجتماعي. الإنساني برمته. وكلما توغلت الحرب في لبنان دماراً كلما تعمقت الانشراخات في النظرة السياسية تجاه الوجود الفلسطيني وازدادت حدة، الأمر الذي ساعد على تعميم المواقف المتشنجة.

ويبدو أن ظاهرة التعميم إحدى أهم مظاهر التعبير التي تحكم الحياة السياسية اللبنانية خاصة والعربية عامة. وفي مثل هذه الوضعية تغدو عملية التفاهم مرتبكة وإجراءاتها العقلانية معطلة.

لذلك فإن الوجود الفلسطيني في لبنان لم يزل مثاراً للنقاش الهادئ نادراً، والساخن دائماً. وقلما التقى اللبنانيون لبحث موضوع سواء فيما بينهم أو مع الفلسطينيين أنفسهم في محاولة لوضع تصور مشترك يوضّح الأمور ويحدد القضايا ويبلور الإطار العام لتنظيم الوجود المدني الفلسطيني في لبنان.

من هنا فإن المحور المركزي لهذا الكتاب يركز على طبيعة العلاقات اللبنانية الفلسطينية وكيفية توجيهها وتحديدها بعيداً عن التوتر والتوتير والأحكام المسبقة، بهدف الوصول إلى أسس سياسية عقلانية موضوعية وموحدة تخدم قضية الشعبين اللبناني والفلسطيني وتزيل رواسب الماضي ومآسيه.

فما هي رؤية اللبنانيين للوجود الفلسطيني في لبنان؟ وما هي رؤية الفلسطينيين للموضوع؟ وهل يمكن تحديد قواسم مشتركة ونظرة مستقبلية؟

إن محاولة تلمس إجابات أولية تساعد في معالجة هذه الوضعية المعقدة، كانت الدافع الرئيسي لفتح «ملف العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية» في جريدة «نداء الوطن» ما بين 28 نيسان ولغاية 24 حزيران من العام 1999. حيث حاولنا، في حينه، أن نطلق نقاشاً وطنياً صريحاً وجريئاً حول مسألة مهمة وحية ومؤثرة في النسيج الوطني اللبناني.

وعليه فقد نشرت «نداء الوطن» وعلى حلقات الحوارات التي أجريناها، تقريباً، مع كافة الأحزاب والتيارات والقوى اللبنانية، والفصائل الفلسطينية إلى جانب شخصيات سياسية وأكاديمية في الجانبين اللبناني والفلسطيني، على أمل أن نرسي عبر هذا الحوار الأسس الأولية لنقاش هادئ وتفاعل جدي نصل من خلاله إلى تحديد قواعد سياسية ثابتة وضوابط موضوعية تكون قاعدة لأي تصور لحاضر الوجود الفلسطيني في لبنان ومستقبله.

وقد تم تتويج هذه الحوارات في لقاء سياسي، قد يكون الأول من نوعه في لبنان، حيث عقد ممثلو الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية، وحشد من الشخصيات والهيئات السياسية لقاء سياسياً في مقر «نداء الوطن» تلفزيون الشبكة المستقلة للإعلام بعد ظهر الرابع من آب 1999 (تفاصيله في القسم الثالث من الكتاب). ناقشوا مضمون الملف وعناوينه وتوافقوا على مقاومة مشتركة للتوطين واتجاه نحو «منتدى للحوار» يلاحق المشاكل والحلول.

واليوم وبعد مضي هذه السنوات وما تخللته من أحداث وتبدلات وتحولات فإن مجمل الظروف الداخلية والخارجية تفرض مجدداً إعادة النقاش في الموضوع والبحث فيه.

فعلى المستوى الوطني. الداخلي فإنه بعد ما يقارب الستة عقود من التهجير القسري للفلسطينيين واستقرار الآلاف منهم في لبنان، لم يتم تحديد ضوابط واضحة تحدد طبيعة هذا الاستقرار وتبين حقوقه وواجباته. بل إن الأوضاع خضعت باستمرار لردات الفعل أو لتباينات حادة وخلافات مستحكمة وصراعات عنيفة في أغلب الأوقات.

إن الوضع الداخلي الذي يفترض أن يكون متماسكاً بعد اتفاق الطائف ومسيرة السلم الأهلي فيه أكثر رسوخاً، يعطي الاطمئنان والثقة بإمكانية حضور الدولة وقيامها بالدور المناط بها، الأمر الذي يجعل الفرصة مؤاتية لبحث القضايا كافة بجدية ومسؤولية.

كما أن الأطراف السياسية على الساحة اللبنانية، من لبنانيين وفلسطينيين، يفترض أن تكون قد استفادت، من حيث المبدأ، من التجارب الأليمة التي عاشها لبنان. فالويلات التي فتكت بالبشر والحجر يجعلها أكثر مرونة في قراءة الواقع والتعامل معه. وأكثر جرأة في تخطي السلبيات وتجاوز الثغرات لإنقاذ البلاد والعباد بعد مسلسل الليل الدامي الذي مر علينا جميعاً.

غير أن القرار الدولي رقم 1559 الصادر عن مجلس الأمن في العام 2004 زاد الطين بلة في أكثر من جانب، ومنها الجانب الفلسطيني اللبناني بالتحديد. حيث ركز في البند الثالث على «تفكيك كل الميلشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها» والبند الرابع على ضرورة «مد سلطة الحكومة اللبنانية إلى كل الأراضي اللبنانية».

لقد جذب قرار مجلس الأمن الوجود الفلسطيني إلى شقه الأمني فقط، وحصر الاجتماع الفلسطيني في هذا المجال المتفجر بقوة وفي تلك الحدود الخلافية بامتياز، مما زاد التوتر والشكوك فعمق الارتباكات الداخلية وأعاد تحريك المخاوف والهواجس الفلسطينية ونفخ في «جمر» العلاقات اللبنانية - الفلسطينية. خاصة وأن المطب الأخطر قد يتمثل في التعبئة السياسية التي تنطلق من ضرورة تطبيق القرار الدولي من «البوابة الفلسطينية»، والسلاح الفلسطيني بالتحديد قبل الشروع في لحظ تطبيقات القرار بأبعاده اللبنانية - اللبنانية. إن الخطورة هنا في استخدام القرار «كفزاعة» أو كمدخل «لخطة» لها أبعادها الداخلية وامتداداتها الإقليمية وغاياتها الدولية - الخارجية والتي تصب في إلحاق الضرر بلبنان والقضية الفلسطينية على حد سواء.

إن هذا الوافد «الجديد» يحتاج إلى وقفة ثابتة وعقلانية. فهل يمكن أن نرتقي إلى مستوى هذا التحدي؟ وهل يمكن أن نزيل فتائل الانفجارات لنعزز مسيرة السلم الأهلي وبناء الدولة الحديثة؟..

أما على المستوى الخارجي فإن الوضع الإقليمي والدولي يفرض التآزر اللبناني - اللبناني واللبناني - الفلسطيني لمواجهة الاستحقاقات التي تتهيأ لها المنطقة لما لها من آثار مباشرة على لبنان.

ويبدو أن الظروف الإقليمية والدولية ومسارات التسوية المتعثرة قد أعادت إبراز الحضور الفلسطيني في الشتات والتساؤل عن مصيره. فمنذ اتفاق أوسلو 1993 وما أعقبه من اتفاقات منفردة اشتد النقاش حول مستقبل الفلسطينيين في دول الطوق. خاصة وأن الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية أرجأت بحث موضوع اللاجئين إلى مرحلة لاحقة. كما أن الكيان الصهيوني بكل فئاته وقواه السياسية يرفض بشكل مباشر وعلني قبول عودة اللاجئين إلى ديارهم، الأمر الذي يؤكد أن هناك نوعاً من التخلي الدولي عن القرار رقم 194 الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم والمناطق التي نزحوا منها قسراً.

من هنا يتسرب بين فترة وأخرى العديد من السيناريوهات التي تحاول التلميح إلى أن الحل الممكن للوجود الفلسطيني في الشتات يتلخص في إبقائهم حيث هم. وتوطينهم في البلدان التي يعيشون فيها، بعد أن يتم تسفير ما يمكن تسفيره

إلى بلاد الله الواسعة عامة، وبعض الدول الأوروبية خاصة. بمعنى أن حق العودة مؤجل إلى وقت آخر إذا لم نقل ملغى إلى وقت غير معلوم.

إن مثل هذا الاتجاه يعيد تسليط الضوء على الوجود الفلسطيني من جهة، ويعيد هذا الوجود موضوعاً خلافياً حاداً من جهة أخرى. لذلك فإن محاولة توضيح معالم أولية لحاضره ومستقبله يبدو أمراً ضرورياً تفرضه المتطلبات الوطنية والمستجدات الخارجية. فهل يمكن صياغة رؤية واضحة حوله؟ وهل يمكن الاتفاق على معالجة قضاياه؟ وهل يمكن مواجهة إشكالاته؟

إن الكتاب ينطلق من الأرضية الأساسية التي استند إليها الملف سابقاً. فعلى مستوى الأشخاص الذين حاورناهم، فإننا أبقينا الصفة التمثيلية التي كانوا يمثلونها في حينه رغم ما طرأ في هذا المجال من تبديل وتغيير. أم على مستوى الشكل فإننا اعتمدنا طرح السؤال والإجابة عنه، حتى يمكن تحديد المواقف ومتابعتها بحسب المحاور الرئيسية التي تطرقنا إليها.

أما على مستوى مضمون الكتاب فإننا نعالج العناوين. المحاور الرئيسية التالية:

1. العلاقات اللبنانية الفلسطينية: ينطلق اللبنانيون والفلسطينيون من ضرورة إعادة النظر بما هو قائم وترسيخ أسس موضوعية لبناء تصور مشترك لعلاقات مستقبلية غير آنية وغير خاضعة للأهواء وتبدل الأحوال. قاعدتها العلاقات الأخوية بين الشعبين ومصالحهما المشتركة والانتماء الواحد.

2. التوطين: يرفض اللبنانيون، كما الفلسطينيون، بكافة اتجاهاتهم وتشكيلاتهم وهيئاتهم وأحزابهم.. الخ فكرة التوطين لما تعنيه من تجنيس رفضاً قاطعاً، ويرفضون كل الأشكال الملتوية التي تحاول تمريره بشكل ظاهر أو مستتر. ويستند هذا الموقف المبدئي والعملي إلى مسوغات وطنية وقومية. فاللبنانيون يصرون على حماية وطنهم وصون وحدته. والفلسطينيون يتمسكون بهويتهم الوطنية ويتعلقون بها في وجه كل محاولات الطمس والتذويب والإلغاء، والتقاطع حول الموضوع هذا يسحب أحد أهم الفتائل المفجرة في الداخلي اللبناني، الأمر الذي يجعل فسحة الحوار أكثر اتساعاً. فتظافر الجهود المشتركة لمواجهة أي شكل من أشكال تذويب الهوية الفلسطينية بحد ذاته موقف تضامني مع الذات ومع القضية الفلسطينية بحد ذاتها.

والتقاء اللبنانيين والفلسطينيين على الأرضية نفسها يدعم إمكانيات التفاهم والتنسيق المشترك لرد ومواجهة أي اتجاه أو محاولة أو مشروع أو فكرة أو إجراء.. الخ يصب في خانة التوطين بأي مظهر كان وهذا الموقف يضع الجميع أمام مسؤولياتهم ويفرض مزيداً من التعاون والتفاعل لمنع أي اختراق في الجبهة الداخلية أو يؤدي إلى توتير الأجواء وتعكيرها.

إن القول برفض التوطين وحماية الهوية الوطنية اللبنانية من جهة، وتمسك الفلسطينيين بهويتهم الوطنية من جهة أخرى أمران غير متناقضان.

كما أن الإصرار على رفض التوطين والتشبث بالهوية الوطنية يستدعي تعميق الحوار باتجاه ترسيخ هذا المنحى وتوفير مقوماته وأسسه لمواجهة ما يُطبخ في الخارج من مشاريع سواء للبنان أو للاجئين فوق أرضه.

3. **الحقوق الإنسانية والمدنية:** يتفق اللبنانيون والفلسطينيون، من حيث المبدأ، على أن الظروف الحياتية في التجمعات الفلسطينية غير طبيعية، فالأوضاع غير إنسانية في المخيمات. وهي تعاني من الحرمان والإهمال وتعيش ضمن وضعيات قاسية. وتواجهها مشاكل صحية وتعليمية واجتماعية.. الخ متعددة؟ الأمر الذي يبعث على القلق، ويعزز الحالات غير السوية فيها، ويرسخ الفكرة السلبية عنها.

وإذا كان الموقف من التوطين واضحاً بامتياز. فإن الجانب المدني - الاجتماعي قد يخضع للكثير من التساؤلات والنقاشات خاصة وأن عناوينه الفرعية والقضايا التي يتضمنها متعددة سواء على مستوى وضع المخيمات أو على صعيد التشريعات الخاصة بالعمل والسكن والملكية والنشاط النقابي وإقامة المؤسسات.. الخ.

لذلك فإنه لا بد من التأكيد على الأسس - المعايير التالية كمنطلق للبحث:

أ. إن الحديث عن الحقوق الاجتماعية - المدنية، وفي أية صيغة كانت لا تصب في خانة التوطين (بمعنى التجنيس) أو تخدمه مطلقاً. فالأمران منفصلان كلياً. والتأكيد إلى إقرار هذه الحقوق له من جهة طابعه الإنساني بالدرجة الأولى، ويخفف من جهة أخرى حدة التوترات الاجتماعية والنفسية والسياسية.. الخ التي ينتجها الحرمان وبيئته.

ب. إن البحث في الحقوق الإنسانية - المدنية ينطلق من كون الفلسطينيين لاجئين في البلد المضيف لبنان. وما يفترض إقراره من حقوق يرتكز على هذا المبدأ ويستند إليه.

ج. إن تناول الحقوق والدعوة لإقرارها يفترض بالمقابل توضيح الواجبات الملقاة على الفلسطينيين في لبنان. ويأتي على رأسها الإقرار بسلطة الدولة اللبنانية وسيادتها على أراضيها واحترام القوانين النافذة بكل ما تتضمنه من معان ودلالات وما تستلزمه من إجراءات. وبالتالي إلغاء كل ما يمكنه أن يساهم في توتير الأجواء الأمنية والاجتماعية والسياسية. وهذا يعني في أحد وجوهه المباشرة رفض كل المظاهر التي تدل على ما أطلق عليه «غيتوات» أو «جزراً أمنية» أو غيرها من الوضعيات غير الطبيعية. ويبدو أن هذا المنحى مترسخ عند كافة الفرقاء على الساحة اللبنانية.

د. إن القول بالحقوق الاجتماعية - المدنية يفترض بالمقابل التأكيد على أمرين:

الأول: أن تضطلع هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمسؤولياتهم تجاه اللاجئين في لبنان. وعدم التفريط بالمهام الموكلة إلى هيئة الأنروا مثلاً أو غيرها من المؤسسات الدولية التي ترعى اللاجئين وتهتم بقضاياهم وأوضاعهم الحياتية. خاصة وأن ما يرشح من معلومات وما يتم لحظه من إجراءات تبين عن تقليصات غير مبررة في خدمات الأنروا تصب في خدمة بعض المشاريع الدولية الآيلة إلى تذويب الشخصية الفلسطينية وإرباك الدولة المضيفة.

الثاني: من الواجب أن تقوم جامعة الدول العربية بما يفرضه عليها الواجب القومي في الاهتمام بأوضاع اللاجئين الحياتية والمعيشية في لبنان وعدم التخلي عن دورها. لما تمثله هذه الهيئة العربية من أهمية مستقبلية للعرب وقضاياهم.

4. **السلاح الفلسطيني:** لقد تطرق الكتاب في جزء محدد إلى هذا الموضوع الإشكالي بامتياز، والحاضر اليوم بقوة. وتبدو الآراء المقدمة من الفصائل الفلسطينية واضحة ويمكن البناء عليها. غير أنه من المفيد الإشارة إلى أن الظروف التي تمر على لبنان والمنطقة والعالم بدءاً من التحولات التي شهدها لبنان بعد 14 شباط 2005، مروراً بما أنتجه 11 أيلول 2000، وما وصلنا منه من حروب واحتلالات وإملاءات... وصولاً إلى تعاظم ممارسات العنصرية الصهيونية ضد شعب فلسطين وأرضها تزيد الموضوع تعقيداً. غير أنه يمكن التوافق اللبناني - الفلسطيني على إعادة ضبط هذا السلاح بعيداً عن الانفلاش والتسيب بما يؤمن مصلحة الطرفين.

إن معالجة الموضوع الفلسطيني في لبنان وبحثه بكافة تفاصيله وقضاياه غدا قضية وطنية إضافية لكونه قضية قومية تجمعنا مع بقية العرب. وهذا الأمر يستلزم المزيد من المكاشفة والحوارات. ودعوتنا في هذا الكتاب تنطلق من الحرص على وطننا واخوتنا الفلسطينيين. فهل يمكن أن نغني هه المنطلقات بالنقاش الإيجابي والحوار الديمقراطي لنرسي دعائم قوية لمستقبل واثق؟ وهل يمكن أن نتجاوز سلبيات التجارب الماضية لتأسيس إطار واضح لعلاقات سليمة؟ وكيف يمكن أن نساهم من موقعنا كمجتمع مدني في إطلاق ورشة / ورشات حوارية تتقاطع مع جهود الدولة وتصب في خدمة بناء دولة المؤسسات والقانون؟ هل تحتاج هذه الدعوة لإقامة هيئة حوارية عامة لمتابعة هذا الأمر والمساهمة في حل معضلاته؟ إنها دعوة مستمرة للحوار وقد بينت التجربة التي خضناها من خلال هذا الملف. الكتاب أن إمكانية الحوار موجودة بالفعل فكيف يمكن التقاطها وتثميرها لخدمة الإنسان في وطننا؟

شوكت اشتي

التمهيد

أولاً :تأمين الحقوق الإنسانية والاجتماعية مقدمة لمواجهة التوطين

بعد ما يزيد عن نصف قرن على اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم يزداد موضوع الوجود الفلسطيني في الشات، كما في الأرض الحبيسة حضوراً وتزداد مسألتهم تعقيداً. فالسنين الماضية لم تقدم غير خيبات الأمل، والإحباطات ودروب طويلة من العذابات التي لم تنته. وزادت المسافة عن ارض الوطن بعداً.

لم يكن يتوقع المقتلعون من أرضهم في العام 1948 أن رحلة الغياب القسرية ستطول كل هذه المدة وأن مسيرة الآلام ستتعاظم بهذا القدر من القسوة، وأن درب الجلجلة يمتد ويمتد دون أمل قريب بحل..

لم يكن يتوقع المقتلعون من أرضهم في العام 1948 أن وضيعتهم ستصل إلى ما وصلت إليه من تراجع وانكسارات. فالجميع راهن في البداية على «الحماسة» العربية الرسمية الجياشة وتقدم الجيوش «الظافرة» باتجاه فلسطين واعتقدوا أن «قوة التصاريح» التي كانت تطلقها السلطات في حينه قبيل النكبة سيكون لها مفعولها على ارض الواقع وبالتالي فإن الحل سيكون سريعاً والنصر آت لا ريب فيه.. والعودة على الأبواب. لكن عرب فلسطين الذين فرض عليهم تركها انتظروا وانتظروا وانتظروا .. دون جدوى. فالوطن، ابتعد رغم قربه.. والعودة تأجلت، إذا لم نقل ألغيت، رغم كل الكلام والخطب، والواقع يزداد تأزماً..

في تلك الأيام العصيبة من العام 1948، والتي لم تزل مرارتها تسكن النفوس، استقبل لبنان بالترحاب كغيره من الأقطار المحيطة بالأرض المحتلة آلاف النازحين عن ديارهم. وشرّع الأبواب على مصراعيها لتضم أرضه الخيرة أخوة له وأحبة من أرض عربية مغتصبة. فتدافع المواطنون لتقديم كل الدعم وإظهار كل المساندة والتعبير عن كل مظاهر التضامن الذي يختزن القلوب الجريحة.

والموقف الشعبي والرسمي اللبناني كان صادقاً وطبيعياً لم تشوبه حساسيات الانقسامات أو تغيره حسابات السياسات وتوظيفاتها الضيقة.

وكما المقتلعون من أرضهم لم يتصوروا أن إقامتهم ستطول، فإن اللبنانيين لم يعتقدوا ايضاً أن الاستضافة ستمتد سنوات وراء سنوات وفي الأحوال كافة فإن الأوضاع تبدلت على المستوى الفلسطيني كما على المستوى اللبناني. وأصبح الوجود الفلسطيني في لبنان موضوعاً خلافياً بعد أن كان في بدايات النكبة مكاناً للتآزر والتضامن والتلاقي المشترك.

جوهر الخلل.

يعتبر البعض أن طبيعة التركيبة اللبنانية القلقة في بنيتها الاجتماعية وتوزيعاتها الديموغرافية وتوازناتها السياسية ساهمت في تحويل الموضوع الفلسطيني إلى قضية متوترة. فالدولة اللبنانية كانت لم تزل طرية العود، والاستقلال الوطني في سنواته الأولى، إضافة إلى أن النظام السياسي ارتكز على توزيع طائفي خاص جداً ودقيق بامتياز، الأمر الذي يجعل من «العدد» رقماً غير محايد، ويجعل من المجموعة. أي مجموعة حضوراً يتخطى العدد الحسابي الجاف ليصل إلى مضمون السياسة بتلويناتها وبياناتها ومدلولاتها الخاصة التي تحضر في لبنان بصيغتها المجتمعية الطائفية والمذهبية والمناطقية.. الخ.

من هنا فسر البعض الحضور الفلسطيني بحسب مقتضيات الحال اللبنانية. وحلل البعض الوجود الفلسطيني بما يمكنه أن يخدم هذا الفريق أو ذاك من الأطراف اللبنانية. فالنظام السياسي والطبيعة الطائفية المجتمعية في لبنان لها آلية خاصة بالتفسير وتنتج مقولاتها المميزة في التحليل، الأمر الذي يجعل كل شيء مباحاً إذا خدم «طائفتي» وكل شيء مرفوض، لو كان حقاً، إذا أخل بوجود «طائفتي». فهذا المدخل في التحليل هو جوهر النظام السياسي. ومن هذه الزاوية تغدو أية قراءة لأي موضوع مسألة خلافية بغض النظر عن مضمونها وطبيعتها.

من هنا يلاحظ أن الوجود الفلسطيني المدني أدرج قسراً ضمن مقولتين متناقضتين في الوطن الواحد فالبعض حرّض عليه من موقع الخوف منه والحرص على التوازن الداخلي في البلد. فبحجة الصيغة ومستلزماتها والوفاق الوطني ومقتضياته يغدو هذا الوجود خطراً يهدد كل مقومات الوطن. كما أن البعض الآخر لم يألو جهداً في تجيير هذا الوجود لصالحه ضد الآخر المتوجس منه

فاستغله لإثارة المخاوف والاستقواء على الآخر. فإذا كان «المسيحي» خائف لأسباب ما، فإن «المسلم» مرتاح لأسباب متناقضة. الأول يقدم تبريراته والثاني يقدم مسوغاته. وفي الحالتين كان الفلسطيني طرفاً دون أخذ رأيه. فكما شرد من أرضه بدون إرادته، فإنه صنف في لبنان، بشكل أو بآخر، ضمن المعادلة الداخلية دون رأيه بالضرورة. ومن خلال الزاوية التفسيرية اللبنانية المَرَضية ظُلم الوجود الفلسطيني مرتين من الخائف مرة ومن المستقوي به مرة أخرى.

غياب البعد الاجتماعي

غير أن النظرة الخاصة للوجود الفلسطيني المؤيدة أو الناقدة لم تلتفت ما فيه الكفاية إلى وضعيته الاجتماعية. بمعنى تعاملت معه في السياسة دون أن تدرك البُعد الاجتماعي لمستلزمات هذا التعامل. ودون السعي لتحسينه وتطويره وتغيير وضعيته المأساوية في المخيمات، وعند إثارة هذا الموضوع من هذه الزاوية بالتحديد. أي الزاوية الاجتماعية. يُعاد جر النقاش إلى المنطلقات الأولى. أي إلى الزاوية اللبنانية المَرَضية.

فالتواجد الفلسطيني في لبنان ينتشر مبدئياً في مخيمات ضبية، المية ومية، والنبطية، عين الحلوة، الرشيدية، البص، البرج الشمالي، ومخيم بعلبك وبرج البراجنة، صبرا وشاتيلا ومار الياس.. بعد أن قضت الحرب اللبنانية على التواجد الفلسطيني في جسر الباشا وتل الزعتر.

يبدو من الدراسة المتأنية لوضعية هذه المخيمات من الناحية الاجتماعية أنها في أسوأ حالاتها. ولم يتم البحث الجدي في الطريقة أو الخطة لتحسينها وتطويرها.

بل إن الامور تزداد فيها سوءاً يوماً بعد يوم. ففي مرحلة ما قبل تواجد المقاومة في لبنان وتعاظم دورها بدءاً من العام 1970 فإن وضعية التجمعات الفلسطينية كانت مأساوية. ولم يزل الجميع يذكر حالات القهر والتعدي والظلم التي كانوا يعانونها من رجالات الأمن. لهذا فسرت ردة فعل البعض عند مجيء المقاومة الفلسطينية بأنها ردة فعل على المآسي التي مر فيها الفلسطينيون.

غير أنه من المفارقات الدالة أن «تحسن الوضع» بعد انتشار المقاومة في لبنان لم يحسن من الوضعية الاجتماعية والمعيشية للفلسطينيين في المخيمات. اللهم إلا دخول السيارات الفخمة لبعض القيادات والكوادر أزقة المخيمات. إضافة

لتحسن الأوضاع الحياتية العامة بسبب الإمكانيات المالية التي تدفقت على «صندوق الثورة» من مصادر متعددة. فاستطاع سكان المخيمات والكثير من اللبنانيين الاستفادة من التقديمات التي كانت توفرها الثورة. لكن هذا لم يلغ الوضعية الاجتماعية والمعيشية المأساوية للمخيمات وقد زاد الطين بلة أن المخيم تم تشويه صورته . سمعته «باعتبار أن وضعه مشوه لناحية مقومات الحياة الإنسانية» فارتبط اسم المخيم بكل سلبية واعتبر بنظر الكثيرين أنه ملجأ للخارجين عن القانون، والعصابات.. الخ. وبوجود بعض الظواهر «المحسوبة جداً» في السياسة تكرست النظرة السلبية عن المخيم.

بمعنى اقترن المكان الأساسي للتواجد الفلسطيني بإطار غير دقيق وبمعايير غير موضوعية بكل ما يمكن أن يشمله هذا الوضع. الوصف من إسقاطات وتخيلات وأوهام.

الحجة الناقصة

التساؤل هنا يبدو مبرراً فإذا كانت الدولة اللبنانية أهملت فيما مضى وعن سابق تصور وتصميم الوضعية الاجتماعية الحياتية والمعيشية والقانونية للفلسطينيين، وخاصة وضعهم الإنساني في المخيمات، فلماذا عمدت المقاومة إلى اتباع الأسلوب عينه؟ بمعنى بقيت المعاناة والقهر والتردي والحياة غير اللائقة بالبشر هي سمة المخيم. وهي سمة التواجد الاجتماعي للفلسطينيين: هنا نلاحظ التقاطع الملتبس. فالذريعة عند بعض السلطة في حينه أن إبقاء الحال على حاله يبقي أصحاب العلاقة متحفزين للتمرد والرفض وبالتالي للتفكير بالعودة إلى ديارهم. كما أن تثبيت الوضع على ما هو عليه أيام الثورة أخذ منحى «راديكالي ـ ثوري» فالفقر مولد الثورة والإبقاء عليه إعادة إنتاج دائمة لحالات «ثورية». فهل المطلوب استمرار وضعيات الفقر لتبقى الثورة؟ لقد استمر الأول وتعمم بينما تراجعت الثانية واختفت وبقي الإنسان وحضوره في الحالتين مأساوياً؟.

غير أن المقاومة تذرعت أيضاً للهروب من بعض مهامها بأنها لا تستطيع التحسين في إمكان التواجد الفلسطيني لأنها لا تريد أن تأخذ مكان الأنروا أو مكان الدولة اللبنانية. ولعل في هذا عذر أقبح من ذنب. والكل يعلم أن الاستباحة للكثير من مظاهر الدولة كانت من الأمور السهلة على العديد من القيادات الفلسطينية. إذن في هذا الجانب ظُلم الفلسطينيون أيضاً من ثورتهم مرة ومن

السلطة التي استضافتهم مرة أخرى، وفي الحالتين ازدادت الأمور سوءاً والأوضاع تردياً والحياة صعوبةً.. فقلت مصادر العيش وتعممت البطالة وتردت الأوضاع المعيشية..

لقد خاض اللبنانيون صراعات عديدة كان الفلسطينيون في صميمها بشكل أو بآخر. سواء لجهة كونهم قيادة الصراع، كما جرى خلال فترات متتالية من الحرب الأهلية، أو أنهم كانوا موضوعاً لصراع كما كانوا طيلة تواجدهم فوق الأرض اللبنانية. وقد زادت الأحداث الوطنية الأليمة التي مر بها لبنان منذ العام 1975 وحتى توقيع اتفاق الطائف 1990 من حدة الانقسام تجاههم. وهذا أمر طبيعي لأن المسألة الفلسطينية والدور الفلسطيني كان أحد أبرز العناوين الخلافية. لهذا فإن الحرب الأهلية كانت قاسية على الجميع وطالت بآثارها المؤلمة وبشظاياها ومآسيها اللبنانيين من جهة، كما زادت من جهة أخرى عذابات الفلسطينيين وقهرهم. والسؤال الذي يبرز بعد استتباب الوضع الأمني وبداية مسيرة السلم الأهلي كيف ينظر اللبنانيون للتواجد الفلسطيني في لبنان؟

هذا السؤال طرح مرات ومرات وسيبقى موضوعاً حياً للنقاش الساخن تارة والهادئ تارة أخرى غير أنه يحضر في هذه المرحلة أكثر من أي وقت مضى لأنه موضوع سياسي واجتماعي، إنساني ووطني أولاً وأخيراً، بمعنى أصبح إلى حد بعيد قضية داخلية، ولأن التراكمات السابقة لم تقدم حتى الآن حلاً أو بوادر لحل، فكيف يمكن للبنانيين أن يبحثوا هذا الوضع؟ أمامهم اختيارات ثلاثة: بالحرب والصراع، أو باعتماد سياسة النعامة، أو بالحوار والنقاش.

إن مبررات تجديد طرح الموضوع عديدة. قد تلخص مبدئياً بثلاثة، الأولى: الضرورة الإنسانية والاجتماعية التي تفرض الأخذ بعين الاعتبار وضعية عشرات الآلاف من الفلسطينيين المحرومين من مقومات الحياة الإنسانية الكريمة. (يبلغ تعداد الفلسطينيين في لبنان ما يزيد عن 350 ألف نسمة). فالظروف التي تعيشها المخيمات غير لائقة. بل يمكن القول أنها غير مقبولة. خاصة وأن العديد من المخيمات تبدو «محاصرة»، إذا جاز التعبير، ويمنع إدخال مواد البناء إليها والكثير من الأدوات والآلات الاستهلاكية والكثير من الضرورات.. ووكالة الأمم المتحدة (الأنورا) تخلت أو تراجعت عن الكثير من مهامها الاجتماعية والإنسانية الأمر الذي يزيد المأساة من جهة، وسوف يزيد الأعباء على الدولة اللبنانية من جهة

أخرى. كما أن ما كان يصل للمخيمات من تقديمات بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الفصائل قد تراجع جداً. حتى أن المصادر تشير إلى أن الرواتب لعوائل الشهداء أو لمن له علاقة تنظيمية أصبحت في حدودها الدنيا وتصل متأخرة، الأمر الذي زاد من ارتفاع نسبة البطالة داخل المخيمات أو الهجرة إلى من له إليها سبيل وهي غير متوفرة حتى الآن!!!.

الثانية: أن اشتداد وطأة المعيشة يطال الناس في المخيمات من زاوية أخرى، حيث يمنع الفلسطينيون من مزاولة العديد من المهن تصل إلى حدود ستين مهنة. وهذا ما يمنع الكفاءات من أخذ دورها وموقعها في المجتمع. كما يمنع على الفلسطينيين العمل في اختصاصات معينة كالطب والهندسة..الخ. وكان أعضاء في الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين قد أعدوا دراسة قانونية رفعت إلى الاتحاد العام للمحامين العرب في دورته التاسعة عشرة في تونس في العام 1997 تبين مدى الإجحاف والمخالفات بحق الإنسان الفلسطيني، الأمر الذي يؤشر على أن الوضع يزيد تردياً والظلم الاجتماعي والقانوني يتظافرا ضد التواجد الفلسطيني المدني. ولقد كان لقرار حكومة الرئيس الحص 1999 القاضي بإلغاء التدبير الذي اتخذته الحكومة السابقة (1995/5/22) حول تنقل الفلسطينيين أو ما عرف «بقرار التأشيرة» أثره الإيجابي وأعتبر مؤشراً جيداً للتعامل بعيداً عن الحساسيات والحسابات الضيقة. وفي السياق نفسه جاء أخيراً قرار وزير العمل طراد حمادة - 1/79 تاريخ 3 حزيران 2005 - بإعطاء الفلسطينيين الحق في العمل ببعض القطاعات المهنية ولا سيما الحرفية منها.

الثالثة: أن الاتفاقات التي تعقد بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني لم تأت على ذكر النازحين لا من قريب ولا من بعيد. فالمسار «السلمي» المفروض على المنطقة يتنكر لحق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم فجميع الحكومات الإسرائيلية وقيادات الكيان الصهيوني متفقة على رفض العودة والسلطة الفلسطينية وافقت على تأجيل البحث في موضوع اللاجئين وإحالته على جدول أعمال المرحلة النهائية من المفاوضات، الأمر الذي يعني أن الفلسطينيين الموجودين في لبنان، كما في الشتات ليس لهم حل. أو لنقل أن الحل غير معروف حتى الآن. وما يمكن التكهن به قد يصب في تهجيرهم وتوزيعهم على أصقاع العالم أو في إبقائهم حيث هم. هل يعني هذا التوطين؟

التحدي والاختيار

إذن موضوع التواجد الفلسطيني في لبنان يحتاج إلى بحث من اللبنانيين لأنه يطالهم مباشرة. وهنا نسارع للقول أن الفلسطينيين كوجود مدني قد لا يكون لهم ذنب بما هم عليه. فكما اقتلعوا بالقوة، وكما تم إدراجهم في خلافاتنا بالقوة، من حيث المبدأ، تتم الآن محاولة مسح هويتهم بالقوة.

من هنا كان موضوع الملف (الكتاب): كيف ينظر اللبنانيون للوجود الفلسطيني في لبنان؟ وبالعكس. منطلقاً من أن المسألة كقضية تشتد حضوراً وخطورة، وبالتالي تفترض موقفاً. لكن في أي اتجاه يريد اللبنانيون تحديد موقفهم؟ هل في إعادة نقاش الموضوع ضمن السجالات الساخنة؟ هل في إدراجه ضمن الصراعات العنفية الحادة؟ هل في نظرية التخويف أو في نظرية الاستقواء؟ هل في الآراء المسبقة والاسقاطات الظالمة؟.. الخ إلى آخر ما هناك من أساليب تم تجريبها من جهة، واكتوينا بنارها من جهة أخرى.

لهذا نعتقد أن استبباب الوضع الأمني في لبنان والاستفادة من عبر الحرب الأهلية وويلاتها والابتعاد عن المواقف «الأيديولوجية» وأوهامها، والنظرة للموضوع من زاويته الاجتماعية الإنسانية، قد تكون مدخلنا للحوار في موضوع شائك ومعقد. فهل يمكن أن نصيغ تصوراً مشتركاً حول هذه القضية؟ هل يمكن أن نحدد مجالات الاتفاق حولها؟ هل يمكن أن توضح حدود الاختلافات وعناوينها؟ نعتقد أن هذا الأمر ممكن من جهة، ومطلوب من جهة أخرى. منطلقين من ركيزتين مترابطتين:

الأولى رفض التوطين «بمعنى التجنيس» وإفرازاته والتشبث بالهوية الفلسطينية وهذا نابع من موقف وطني لبناني خاص وقومي عام. فالفلسطينيون لم يزلوا متشبثين بهويتهم مصرين عليها رافضين طمسها أو التخلي عنها أو تذويبها في هوية أخرى. وهذا المنطلق يخدم وطننا لبنان بالقدر الذي يخدم قضية فلسطين. من هنا فالمطلوب أن نتعاون جميعاً لترسيخ هذا الاتجاه وتنميته في كل مواجهة.

الثاني: هو إعادة طرح القضايا الاجتماعية - الإنسانية المعيشية للفلسطينيين في لبنان من موقع المكاشفة والصراحة والشفافية. فهل يمكن في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، أن يكون الإنسان مهاناً إلى هذه الدرجة؟ وهل يمكن التعامي عن السائد ومضاعفاته؟

إن مواجهة التوطين ليس موقفاً خطابياً بل يفترض تأمين المقومات الضرورية. من هنا يغدو إزالة الغبن اللاحق بالفلسطينيين من المقومات الضرورية لمحاربة التوطين. وهذا يفرض التنسيق بين اللبنانيين سواء على مستوى الدولة أو على مستوى مؤسسات المجتمع المدني.

لهذا نعتقد أن استمرار الوضع الاجتماعي على ما هو عليه هو بحد ذاته تحضير لانفجارات لاحقة. فالغبن لا يولد غير العنف. والتجاهل لا يولد غير المواجهة، والرفض لا يولد غير الصراع. فماذا نختار؟

شوكت اشتي

ثانياً : فلسطينيو لبنان والخصوصية الكيانية

يتسم الوضع الفلسطيني في لبنان بخصوصية تميزه عن باقي تجمعات اللجوء الفلسطيني في سوريا والأردن، وحتى الضفة الغربية وقطاع غزة. تنبع هذه الخصوصية من كون أن الوجود الفلسطيني في لبنان قد تكون قسرياً وتحت ضغط النكبة العربية عام 1948 ، في بلد يعاني بدوره من خصوصية تعود إلى التكوين التاريخي للبنان نفسه الذي قام أساساً على توازن طائفي دقيق، وشديد الحساسية، ومن شأن الإخلال بأي من مكوناته أن يهدد بتفجير تركيبة الكيان اللبناني برمته. فبتجربة «الحرب اللبنانية» الأهلية منذ الاستقلال وحتى اتفاق الطائف عام 1990 دليل كاف على صحة هذا القول. بسبب هذا الواقع فإن لجوء بضع عشرات الآلاف ـ 100 ألف) من الفلسطينيين إلى لبنان قد أثار ولا يزال الريبة لدى فريق غير قليل من اللبنانيين. وقد تجلت هذه الريبة على الصعيد الرسمي بسياسات وتشريعات. يقول الفلسطينيون في لبنان أنها استهدفتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والحيلولة دون اندماجهم في النسيج الاجتماعي ـ الاقتصادي اللبناني. ويرون في هذا الموقف الذي يصفونه «بالسلبي» أنه شكل عصب الموقف الرسمي اللبناني الذي كان محكوماً منذ البدء «باعتبارات طائفية ومذهبية» أفضت بدورها إلى تنمية ورعاية «ظاهرة التناقض» بين الشعبين، وعززت روح التباعد والانعزال، وإذكاء روح الفتن والقطيعة بينهما.

من الواضح أن مجموعة عوامل قوية التأثير قد تكاتفت لصياغة مثل هذا الموقف، جعلت السياسة الرسمية اللبنانية مسنودة بتأييد نسبة واسعة من الكتلة الجماهيرية اللبنانية تنظر للفلسطيني بصفته «ضيفاً غير مرحب به»، ثمة استثناءات موجودة فعلاً، ولكنها لا تغير كثيراً من هذه الحقيقة. لعل من بين العوامل المشار إليها أعلاه هو الدور الفلسطيني في «الحرب اللبنانية» بصرف النظر عن مكانة هذا الدور وحجم المسؤولية التي يتحملها في إشعال فتيل الحرب. إلا أن هناك اتجاهاً قوياً يسعى لإلقاء كل تبعات ذلك على الدور الفلسطيني، وبالتالي جعل الفلسطينيين في لبنان يدفعون فاتورة الحرب بالكامل، متناسين عناصر التفجير الداخلية والإقليمية الأخرى.

خلاصة القول، ودون الاستغراق في تفاصيل وتعقيدات العلاقة الفلسطينية اللبنانية على المستويين الرسمي والشعبي، أو محاولة التأريخ لهذه العلاقة، فإن خصوصية الوجود الفلسطيني في لبنان تنبع من كون أن هذا الوجود قد عاش منذ اللجوء، وحتى اليوم وسط بيئة تتراوح مواقفها اتجاهه تصاعدياً من الترحيب إلى عدم الود والعلاقة الباردة، وصولاً إلى التناقض والتباعد الشديدين، تبعاً لتعدد العناصر الطائفية والمذهبية والثقافية المكونة لصيغة الكيان السياسي القائم، وموقف ورؤية كل من هذه العناصر والطوائف إلى الموضوع الفلسطيني، وكذلك تبعاً لتعاقب حقب الزمن من قدوم الفلسطينيين وحتى اليوم. وتقلبات الظروف السياسية . الاقتصادية والاجتماعية، المحلية الإقليمية والدولية.

إحصاءات

ليس هناك من رقم دقيق لعدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بسبب الاختلال الكبير في الإحصاءات والتقديرات المتوافرة. ولعل أهم الأسباب في وجود هذا الاختلاف، هو عدم وجود إحصاءات رسمية لبنانية، ليس لعدد الفلسطينيين فحسب، بل لعموم السكان اللبنانيين.

وما يعطي هذا الموضوع أهمية، الإكثار في الحديث مؤخراً عن عدد الفلسطينيين في لبنان ومستقبلهم في ضوء عملية التسوية، والمشاريع السياسية التي لا زالت تطرح بين الحين والآخر، وتقديم العديد من التصورات والسيناريوهات من قبل البعض بأرقام خيالية تفتقد الدقة والمصداقية. إذ بلغ الرقم عند البعض 800 ألف نسمة، فيما انخفض عند البعض الآخر إلى نحو 600 ألف نسمة.

أمام هذا التفاوت الحاد، والمبالغات المفتعلة في بعض الأحيان ما هو العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، أو الأقرب إلى الحقيقة في غياب الإحصاءات الرسمية.

وبالرغم من الاختلاف والتفاوت في التقديرات، فإن هناك العديد من المصادر تعطي صورة تقديرية. منها ما يصدر عن «وكالة الغوث» من إحصاء سنوي، وما يصدر عن مركز الإحصاء الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعض المساهمات من كتاب وباحثين مهتمين بالشأن الفلسطيني.

وبالاستناد إلى هذه المصادر، فإنها جميعاً تتقارب في تقدير عدد اللاجئين الذين هجروا من فلسطين عام 1948 باتجاه لبنان بما لا يقل عن (100) ألف

فلسطيني، أما إذا قارنا الأرقام الواردة فيما بعد، فسنجد الفوارق كبيرة باختلاف المصادر، أو شمولية الإحصاء، كما أن البعض منها اختلف سواء بالأرقام أو بعدد السنوات.

ففي الوقت الذي قدرت فيه «الأنروا» عدد فلسطينيي لبنان عام 1980 حوالي 455.226 نسمة، نجد المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء يقدم صورة أخرى، ويشير أن العدد عام 1979 بلغ 882.326 ، وهكذا نجد أن لا أرقام نهائية دقيقة، وذلك ما ورد عبارة عن تقديرات.

وإذا اعتمدنا المعدل الوسطي للنمو السكاني الصافي للفلسطينيين في لبنان، والبالغ 3 بالمئة سنوياً، كما تشير اغلب المصادر فإنه يمكن نظرياً احتساب الحد الأدنى لعدد اللاجئين الذين من المفترض أن يكونوا مسجلين في لبنان بغض النظر عن مكان إقامتهم الحالي عام 1995 بنحو 365 ألف نسمة.

هذا الرقم الأخير يتقارب مع الرقم الذي أوردته «وكالة الغوث» عام 1995، حيث بلغ عدد المسجلين الفلسطينيين لديها 164.346 ارتفع عام 1996 إلى 773.349 نسمة، أي ما نسبته (10) بالمئة تقريباً من عموم اللاجئين المسجلين لديها، والذين يبلغ عددهم 688.417.3 لاجئاً. وإذا ما أخذنا هذا الرقم وتمت مطابقته مع العدد الذي أوردته بعض المصادر الرسمية اللبناينة لمجموع السكان في لبنان يتضح الآتي: 5.4 مليون نسمة منهم ما يقارب 360 ألف لاجئ. أي ما نسبته 5.7 بالمئة تقريباً.

إن الرقم الصادر عن «الأنروا» لا يشكل أكثر من 20 ألفاً نزحوا عام 1948، ويمتلكون أذونات إقامة شرعية، ليرتفع عدد اللاجئين المقيمين في لبنان إلى حوالي 370 ألف لاجئ. وبالجانب الآخر فإن الرقم الصادر عن «الأنروا» يشمل أعداداً من اللاجئين الذين هاجروا من لبنان إلى الدول الأوروبية منذ الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، وآخرين من أبناء القرى السبع الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية مع غيرهم من الفلسطينيين بموجب مرسوم التجنيس الصادر في العام 1994، مضافاً إليهم عدد آخر من الذين غادروا لبنان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 ، وتالياً فإن العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين في لبنان ينخفض إلى حدوده الدنيا بعشرات الآلاف. أما الذين يقيمون بصورة غير شرعية، فإن نسبتهم بسيطة جداً ولا تعد، كونها حالات فردية.

واليوم يجري الحديث عن ملف تفصيلي في أدراج الدولة اللبنانية يقال انه أعد استباقاً للاستحقاقات القادمة. وهي فعلياً تملك أرقاماً دقيقة حول عدد اللاجئين الذين يقيمون على أراضيها. وقد جرى حديث في السابق عن آلية معينة لإجراء مسح عام للفلسطينيين شاركت فيه أجهزة الدولة، خاصة وزارة الخارجية. بهدف تحضير ملف كامل عن الفلسطينيين في لبنان لجهة عددهم، وحقوقهم والخيارات السياسية التي يفترض على لبنان تقديم الإجابات بشأنها في مواجهة الحلول التي قد تنتج عن عملية التسوية الراهنة.

وبانتظار تقديم هذه الإجابات عن عدد الفلسطينيين في لبنان، ينبغي معالجة هذا الموضوع بطريقة صحيحة وهادئة، بعيداً عن أية خلفيات أو منطلقات تتخذ من التوطين ذريعة باتجاه سياسات تلحق الأذى سواء بالكيان اللبناني، أو بالوجود الفلسطيني، وبما يؤثر سلباً على عموم القضية العربية، وخصوصاً قضية اللاجئين.

قيود.. لماذا؟

إن معاناة الشعب الفلسطيني في لبنان كما يعلنها في ظل المشكلات الاجتماعية الحادة، وحرمانه من تحديد واضح لحقوقه المدنية والاجتماعية والسياسية تتجلى في معضلات أهمها:

ـ القيود المتعلقة بالسكن: فعلى الرغم من تضاعف أعداد اللاجئين عدة مرات منذ العام 1948، وحتى اليوم بحكم النمو الطبيعي للسكان البالغ سنوياً 3 بالمئة تقريباً، فإن الحكومات اللبنانية المتعاقبة تتعاطى مع هذا الأمر انطلاقاً من لاءات ثلاث: لا لإعادة بناء المخيمات، لا لبناء مخيمات جديدة، لا لتوسيع المخيمات القائمة.

ويذكر بهذا الصدد أنه في أغلب الفترات لا يسمح بإدخال مواد بناء إلى أي من مخيمات الفلسطينيين في عدة مناطق لبنانية. كما أن ترميم بعض المنازل دونه عقبات لا حصر لها.

بفعل هذه السياسة فإن مخيمات الفلسطينيين في لبنان تعاني من عدم توافر أدنى الشروط اللازمة للحياة الإنسانية، فالاكتظاظ السكاني بلغ معدلات قياسية، فقد بلغت نسبة الازدحام السكاني في بعض المخيمات مثلاً 18 شخصاً في المائة متر مربع. وهي عبارة عن مساحة شقة صغيرة لشخصين أو ثلاثة على الأكثر.

هذا فضلاً عن عدم توافر مصادر المياه الكافية والآمنة وانعدام الطرق المناسبة للتخلص من النفايات السائلة والصلبة. إلى جانب مشاكل إنسانية واجتماعية كثيرة.

ـ القيود المتعلقة بحق العمل: بناء على التشريعات والقوانين اللبنانية المتعاقبة لا يحق للفلسطيني المقيم في لبنان العمل إلا بعد الحصول على إذن مسبق من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل الذي تطبعه الحكومة اللبنانية على رعايا الدول الأجنبية، وعليه فإنه يحظر على الفلسطيني مزاولة ما يناهز 60 مهنة. بينها الطب، الصيدلة، المحاسبة، الهندسة، السكرتاريا، الأعمال الفنية الماهرة، النقل العام.. الخ. وعلى هذا الأساس فإن العمالة الفلسطينية لا تجد لها مكاناً إلا في سوق الأعمال الدنيا وتحديداً في قطاعي البناء والزراعة.(سمح عام 2005 لممارسة بعض المهن)

وعلى الرغم من ذلك فإنها موضع منافسة متزايدة، مع اليد العاملة العربية الآسيوية الوافدة إلى لبنان. كما أن العمال الفلسطينيين لا يملكون حق الاستفادة من الضمان الاجتماعي. رغم أن رسوم هذا الضمان إلزامية وتحسم من أجورهم ورواتبهم.

ويمكن أن نلمس النتائج المباشرة لهذه السياسة في تفشي ظاهرتي البطالة، والبطالة المقنعة. فقد بلغت معدلات البطالة بحسب بعض الإحصاءات نحو 1.13 بالمئة من مجموع قوة العمل الفلسطينية البالغة 6.25 بالمئة من مجموع الفلسطينيين المقيمين في لبنان. وإذا أضفنا إلى ذلك حوالي 53 بالمئة من المشتغلين الفعليين من قوة العمل يعملون بصورة متقطعة أو موسمية. وإذا ما أخذنا بالاعتبار تعدد واختلاف المعايير المتبعة في تحديد مفهوم البطالة فإن نسب البطالة ستقفز إلى معدلات أعلى بكثير من تلك التي توصلت إليها الإحصاءات السابقة. يلاحظ أيضاً ازدياد ظاهرة عمالة الأطفال ما بين 10–17 سنة. إذ أن تدهور الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في لبنان أدى فيما أدى إلى ظهور ظاهرة التسرب من المدارس في المرحلة المتوسطة تحديداً وانخراط أعداد غير قليلة من الأولاد في قطاعات العمل القاسية.

ـ **قيود أخرى:** أضف إلى ذلك تحديد حق الإقامة، والتنقل والتعليم والتدريب المهني، وإقامة المؤسسات، والعمل النقابي، والحريات السياسية، وحق الملكية.

وهو ما يتنافى مع اتفاقية جنيف حول اللاجئين وبرتوكول الدار البيضاء، وغيرها من القوانين الدولية والإقليمية بهذا الخصوص.

وإذا ما أضفنا سلبيات تراجع تقديمات منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وخدمات «وكالة الأنروا» فإن الوضع يصبح أكثر مأساوية سواء على الصعيد الاجتماعي أو الصحي، ناهيك بالصعيد التربوي والتعليمي..

وأخيراً لا يمكن التنبؤ بمستقبل الفلسطينيين في لبنان بمعزل عن الخلفية السياسية لما حدث ويحدث سواء تعلق الأمر بالشأن المعيشي أو الوضع الاجتماعي عموماً. فكلاهما نتاج الشروط التاريخية والظروف السياسية التي عاشتها وتعيشها القضية الفلسطينية، ولعل إدراك فلسطينيو لبنان لهذا الترابط، ومعهم اللبنانيون هو ما يفسر حالة الترقب والغموض السائدة وعدم الركون إلى المستقبل، والخوف من المجهول، وهو أمر مشروع يثير العديد من الأسئلة، كما يثير العديد من الشكوك والريبة المتبادلة التي تحتاج إلى المصارحة.. وكذلك الشفافية.

غازي خلف

القسم الأول

كيف ينظر الفلسطينيون إلى وجودهم في لبنان ؟

حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح
الشعبان اللبناني والفلسطيني دفعا ثمناً
مساوياً في صراعهما مع إسرائيل

يؤكد سلطان أبو العنين، أمين سر قيادة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «فتح» في لبنان، أن الشعب اللبناني دفع ثمناً مساوياً لما دفعه الشعب الفلسطيني، وخاصة في جنوب لبنان، ويقول أن الوجود الفلسطيني في لبنان هو وجود قسري بانتظار حق العودة إلى الأرض. وموضوع التوطين هو تصفية لقضية اللاجئين. وهناك ضغط إسرائيلي وأميركي في هذا الاتجاه. والرد على ذلك لا يكون إلا بالتضامن العربي. وإن يقاوم لبنان كل الضغوطات والإغراءات الدولية التي تصب في هذا الإطار. وفي ما يلي نص الحوار:

دين علينا

❖ الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟

ـ نشكر لكم مبادرتكم الاهتمام بالوضع الفلسطيني بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص ونرجو ان تبقى الصحافة اللبنانية هي الدرع الواقي للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في مواجهة العدو الصهيوني وفي القلب منها صحيفة «نداء الوطن» الذي نجل ونحترم وجهة نظرها الموضوعية والواقعية.

فالوجود الفلسطيني في لبنان فرضته ظروف النكبة ولم يكن خياراً فلسطينياً. والفلسطيني في لبنان عاش ظروفاً صعبة في إطار المخيمات محكوماً بالقوانين المفروضة عليه من قبل السلطات اللبنانية، وقد أمضى المدة التي سبقت نكسة حزيران وهو يلملم جراحه ساعياً للبحث عن هويته الوطنية لأن حياة الخيام مذلة له ومحبطة لطموحاته وتطلعاته. إلا أن كل الظروف القاهرة لم تتمكن من قتل الروح الوطنية في نفوس الفلسطينيين وإنما بقيت قضية فلسطين تحفر

عميقاً في وجدان شعبنا الفلسطيني، وبقي همه الأساسي أن يؤكد حضوره السياسي والوطني، وأن يقاوم المعيقات التي تقف حائلاً دون وصوله إلى أهدافه المنشودة.

كانت انطلاقة ثورتنا الفلسطينية عام 1965 ثم انطلاقتها الثانية عام 1967 تعبيراً أصيلاً عن انتماء شعبنا الفلسطيني. واستطاعت (م.ت.ف) أن تشكل الإطار الوطني الفلسطيني لشعبنا ونضالاته، وباتت هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وخاضت الفصائل الفلسطينية كفاحها في هذا الإطار الذي تشكل حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» عموده الفقري. واستطاع الشعب الفلسطيني استعادة كيانه الوطني على المسرح السياسي، وتمكن عبر مجالسه الوطنية أن يحدد أهدافه المرحلية والاستراتيجية، وأن يخوض كفاحاً مسلحاً ودبلوماسياً ناجحاً ساهم في إيقاع أبلغ الخسائر مع جنود العدو ومواقعه داخل الأرض الفلسطينية التاريخية، كما تمكن شعبنا من تغيير الكثير من المفاهيم السياسية لدى الأوروبيين. وبذلك كسبت (م. ت. ف) تأييد واعتراف الغالبية الساحقة من دول العالم.

كما تعتز (م. ت. ف) بتحالفاتها مع الحركة الوطنية اللبنانية، وحوارها المفتوح مع مختلف القوى اللبنانية، ووقوف هذه القوى مع الشعب الفلسطيني في صراعه ضد إسرائيل، وقد دفع الشعب اللبناني ثمناً مساوياً لما دفعه شعبنا الفلسطيني وخاصة في جنوب لبنان، وهذا دين كبير علينا لن ننساه.

معاناة قاسية

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

. الشعب الفلسطيني في لبنان يعاني الأمرين بسبب حرمانه من الحقوق المدنية والاجتماعية، حيث أدت هذه المعاناة إلى تفاقم أزمته الاقتصادية والاجتماعية. والفلسطيني في لبنان يعامل بأسوأ ما يعامل به الأجانب من حيث العمل والحقوق. فالمادة التاسعة عشرة من المرسوم رقم 15761 بتاريخ 1964/9/18 تحدد المستندات التي يجب تقديمها مع طلب الموافقة المسبقة لإجازة العمل، ولا يستفيد الفلسطينيون المقيمون بصورة شرعية في لبنان من تسهيلات تذكر من

أجل الحصول على الموافقة المسبقة. وهي تعتبر الفلسطيني أجنبياً. وهذه القوانين لا تراعي وضع الفلسطيني كونه لاجئاً.

ورغم كافة المساعي والاتصالات من قبل قيادة (م.ت.ف) مع المسؤولين اللبنانيين إلا أن هذه الأزمة ما زالت قائمة، وما زال الفلسطيني اللاجئ محروماً من أبسط الحقوق ومهدداً في القضايا التي تعتبر من حقه كإنسان أمضى خمسين عاماً على ارض لبنان يعمل ويشقى لإعمار لبنان، ويرسل أمواله من الخليج وبلاد الغربة إلى لبنان، فهو عنصر أساسي من عناصر دعم الاقتصاد اللبناني.

أيضاً ممنوع على الإنسان الفلسطيني حرية العمل النقابي أو الصحافي أو العمل في مجال الطب أو المحاماة أو الهندسة. والذي زاد الطين بلة الحصار المضروب على مخيمات منطقة صور، حيث يمنع من إدخال مواد البناء والإعمار ومشتقاتها إلى هذه المخيمات. ورغم الاتصالات المتعددة مع الجهات الرسمية اللبنانية وعلى أعلى المستويات إلا أننا لم نصل إلى نتيجة، وما زالت معاناتنا تتفاقم، ونحن نسأل عن القوانين التي تتيح مثل هذه الإجراءات الصارمة. وللأسف لم نجد حتى الآن الجواب.

ليطمئن اللبنانيون

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

. موضوع التوطين ليس هو الموضوع الأول الذي يطرح لتصفية قضية اللاجئين، فهناك العديد من المشاريع التي تنظم في الكواليس لطمس قضية فلسطين. وما يحاك في السر أخطر بكثير مما تنشره الصحف، وتذيعه وسائل الإعلام. وهناك ضغط إسرائيلي وأميركي بهذا الاتجاه، بحيث أن أخطر ما يهدد الإسرائيليين هو موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم استناداً إلى القرار 194، والقرارات الأخرى التي تدعو إلى حق العودة وتقرير المصير. فإسرائيل تحسب ألف حساب لموضوع العودة لأنه سيؤدي إلى تغييرات ديموغرافية. ويعزز الوجود الفلسطيني العربي كقومية داخل إسرائيل التي تعتبر الوجود الفلسطيني قنبلة ديموغرافية.

إن الرد على مثل هذه المشاريع هو التضامن العربي والتنسيق الفاعل بين الأطراف المعنية بالتفاوض، وأهم من ذلك كله أن تلقى القضية الفلسطينية الرعاية والدعم من قبل الدول العربية. ففي لبنان مثلاً يتفق الفلسطينيون واللبنانيون في رفض التوطين، وهذا الإجماع لم يخرج عن أي فصيل أو أي طرف. وما يتمناه الفلسطينيون أن يكون رفض التوطين من الأطراف العربية بما فيه لبنان حقيقياً وأن يقاوم لبنان كل الضغوطات والإغراءات الدولية التي تصب في هذا الإطار. كما نتمنى أن يكون هناك دعم كامل وتسهيل كامل لحق العودة بالنسبة للفلسطينيين في سوريا والأردن، وأن لا تستغل بعض الجهات الدولية الأوضاع المميزة للاجئين في سوريا والأردن للضغط باتجاه توطينهم باعتبار أن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية موفرة وأنهم يعاملون كالمواطنين في هذا البلد. والشرط الثاني لحشد القوى هو فتح سفارات لفلسطين في العواصم العربية، خاصة دول الطوق حتى تكون هناك مرجعية للجاليات الفلسطينية في هذه الدول ووضع حد نهائي لفكرة التوطين.

إن الوجود الفلسطيني في لبنان هو وجود قسري بانتظار حق العودة إلى ارض الوطن. فنحن ليس لنا طموحات في هذا البلد سوى أن يواصل استضافتنا لحين العودة. ونفاجأ بين الحين والآخر بالحديث عن التوطين، لذا نؤكد رفضنا الكامل لعلمية التوطين ولا نقبل بديلاً عن أرضنا فلسطين. بعض الأبواق السياسية تطلق بين الحين والآخر مثل هذه المخاوف بهدف إثارة المخاوف والشكوك، وضرب العلاقة الأخوية والنضالية التي تجمع الشعبين. إننا ندعو أهلنا في لبنان أن يطمئنوا إلى نياتنا، وبأننا نحفظ الجميل لهم، ولا نرضى أن يكون وجودنا في لبنان داخلاً في أي حسابات طائفية أو مذهبية ، ونحن نعتبر أن أولى مهامنا أن نوحد لا أن نجزئ، ونعتز بأن يكون وجودنا عامل توحيد في هذا البلد. وندعو جميع الفئات للوقوف إلى جانب قضيتنا الفلسطينية، وإلى جانب حقنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها (القدس الشريف).

ولا شك أن رفض التوطين لا يتعارض إطلاقاً مع إعطاء الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين، لأن تحسين أحوال الفلسطينيين المعيشية وإعطاءهم حرية العمل والتنقل لا يغير قناعة الفلسطينيين بالنسبة لرفض التوطين. باختصار

إن المشكلة عند العرب وليس عند الفلسطينيين، والمهم أن يُجمع العرب على رفض التوطين ومقاومته.

ؤيتنا واضحة

❖ يقول فريق من اللبنانيين أن المخيمات أصبحت جزراً أمنية يمنع على الدولة دخولها، ما هي مهمة السلاح الفلسطيني حالياً؟

- من الظلم بمكان أن تبقى المخيمات الفلسطينية بنظر هذا الفريق أنها خارجة عن القانون أو جزراً أمنية أو كانتونات مغلقة على ذاتها فلسطينياً، ومخيمات الجنوب بشكل خاص والمخيمات كلها بشكل عام تدخلها السلطات الأمنية اللبنانية وتمارس واجباتها وحقوقها، ونسجل لأنفسنا العديد من المبادرات بتسليم العديد من الأفراد الذين ارتكبوا جرائم متنوعة وبالأخص الجرائم الجنائية التي تم اكتشافها وبادرنا دون طلب أحياناً إلى تسليم هؤلاء إلى العدالة اللبنانية والقضاء اللبناني. ونسجل لأنفسنا عدم تمنعنا من التعاون بأي قضية من شأنها تعزيز الاستقرار والسلم الأهلي اللبناني، لأننا نقيم على الأراضي اللبنانية ونتفهم واجباتنا تجاه الدولة المضيفة رغم عدم الإقرار بالعديد من حقوقنا كبشر. ونصر على إيجاد حلول لها عبر التواصل الأخوي بين قيادة (م.ت.ف) والسلطات اللبنانية المعنية، ونقر أيضاً بأن هذه المخيمات بانتشارها الجغرافي تقع على الأراضي اللبنانية واستقرارها الأمني والاجتماعي والسياسي جزء لا يتجزأ من تعزيز السلم والاستقرار الأمني للبنان. وليس من العدالة بمكان أن تبقى المخيمات بنظر البعض على لائحة الاتهام بأنها مأوى وملاذ لحماية المجرمين أو الفارين من وجه العدالة. فهذه المخيمات لم تشكل يوماً غطاء أو ملاذاً لمجرم، ولكن ربما تجد مجرماً فلسطينياً فاراً من وجه العدالة اللبنانية كأي مجرم أو مجرمين آخرين غير فلسطينيين فارين من وجه العدالة اللبنانية وهذا لا يعني أن المخيمات توفر لأي مجرم أي حماية في جميع مخيماتنا.

أما حالة المخيمات الفلسطينية القائمة حالياً فإنني أعتقد جازماً بأن العهد الحالي يتفهم احتياجاتها ومتطلباتها ونحن نبارك إلغاء التأشيرة التي كانت مقدمة لإعادة النظر بكافة الإجراءات التي ألحقت الأذى الاجتماعي الذي أصاب لقمة العيش للإنسان الفلسطيني. ناهيك عن الأضرار الإنسانية التي أصابت مخيمات الجنوب بشكل خاص بسبب منع مواد الإعمار من الدخول لترميم

مساكن اللاجئين رغم القناعة المطلقة للأجهزة المختصة أن هذه المخيمات ليس لديها الجغرافيا التي تمكنها من التمدد الأفقي أو توسيع رقعة انتشارها. والأجهزة الأمنية المختصة أوقفت أو أشرفت بنفسها على التأكد من صحة أبنية محدودة للغاية بموجب رخص البناء الممنوحة للبعض والصادرة عن الدوائر المختصة. ونسجل هنا لأنفسنا أننا وعينا إحدى محاولات التعدي على أراضي الدولة اللبنانية عندما لم تكن الدولة تعير هذا أي اهتمام.

ونسجل هنا للدولة اللبنانية ضرورة تفهمها للاحتياجات الإنسانية والاجتماعية لشعبنا الفلسطيني وفي المقدمة منها حرية العمل لأبنائنا وحقهم في العمل في جميع المهن لأن ذلك من شأنه أن يعزز الاستقرار الاجتماعي للمخيمات الذي من شأنه أيضاً المساهمة في تعزيز الاستقرار والسلم الأهلي اللبناني.

أما لجهة السلاح الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية ومهمته في ظل العملية السلمية؟

إن العدو الصهيوني لا يزال يحتل جنوب لبنان ويرفض الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذ القرار 425 ويتمسك بعدوانه الدائم على لبنان، والعملية السلمية برمتها مجمدة ويتنكر العدو الصهيوني حتى لما وقع عليه مع الجانب الفلسطيني. وبنفس الوقت إن قسماً من سلاحنا الفلسطيني قد عاد إلى المناطق المحررة من فلسطين وبدأنا ورشة إعمار ما هدمه العدو طيلة فترة احتلاله، وبدأنا نرسم معالم قيام دولتنا الفلسطينية المستقلة التي سنعلنها عاجلاً في أمد ليس ببعيد وسنقيمها على ترابنا الوطني في فلسطين وعاصمتها (القدس) مهد الديانات السماوية الثلاث.

فسلاحنا الفردي الموجود في مخيماتنا لن يكون إلا في خدمة الجيش اللبناني من الناحية العسكرية لمواجهة أي عدوان محتمل أن يطال هذه المخيمات من جهة أو حتى أي مشروع عدواني في ظل الأطماع الصهيونية في الأراضي اللبنانية ومن جهة ثانية يبقى السلاح الفلسطيني في هذه المخيمات ورقة سياسية توظفها الحكومة اللبنانية وسوريا و(م.ت.ف) في أي مفاوضات سياسية مع العدو الصهيوني قادمة، ونؤكد بنفس الوقت إننا ضيوف قسراً في لبنان رغماً إرادتنا لا هم ولا شغل يشغلنا سوى توظيف كل قدراتنا من أجل حق العودة إلى ديارنا وتقرير المصير في وطننا الوحيد فلسطين.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الانخراط الفلسطيني في الحرب اللبنانية عمّق سياسة الكراهية وعزز روح التناقض

يرى عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مروان عبد العال أن السلطات اللبنانية ولفترات طويلة عبرت عن ذاتها بوجود سياسة متجاهلة، أو جاهلة، أو معادية للوجود الفلسطيني، ويعتقد أن الانخراط الفلسطيني في الحرب الأهلية اللبنانية عمق من سياسة الكراهية وعزز روح التناقض والقطيعة مع هذا الوجود، كما أن عدم فهم السياسة الفلسطينية للخصوصية اللبنانية ساهم في تعميق ذهنية «الفيتو» بين الطرفين. ويؤكد أن تجاوز الأخطاء، وإرساء علاقة صحية تحفظ للفلسطيني الضيف حق الضيافة، ويحفظ الفلسطيني بدوره مصلحة البلد المضيف هو المطلوب لرأب الصدع. ويرفض عبد العال التوطين ويقول أن قضية اللاجئين في لبنان يجب أن لا تبقى وكأنها مشكلة في وجه اللبنانيين، بل هي مشكلة أمام العالم لأن السبب الأساسي هو إسرائيل. وهذا نص الحوار:

ؤية جديدة

❖ الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني، كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية. اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟

. إن توضيح القسم الأول من السؤال المتعلق بالوجود الفلسطيني كحالة خلافية لبنانية، تأتي في المقام الأول حتى نبني على الأمر مقتضاه، وهذا يتطلب عند البحث في طبيعة هذا الوجود أن لا يغيب عن البال الخلفية السياسية التي تشكل الإطار العام المحدد والمؤثر في طبيعته وتكونه، حتى لا تبدو الأمور وكأنها فصل تعسفي للأحداث عن سياقها التاريخي العام، خارج الظروف والشروط التي عاشها هذا الوجود ارتباطاً بالقضية الوطنية الفلسطينية. لذلك، فإن الحوار يستهدف قراءة نقدية ومراجعة بالعمق، تغادر عقلية تحميل المسؤولية «للآخر» حليفاً كان أم صديقاً أم عدواً، بل تحدد المسؤوليات في محاولة لصناعة مستقبل صحيح لهذه العلاقة.

من هنا علينا أن نرى ما يميز هذا الوجود عن باقي تجمعات الشعب الفلسطيني في الشتات من حيث أنه (الخصوصية) الأكثر تفرداً والمأساة الأكثر نتوءاً، بل الإشكالية الأكثر تشابكاً منذ النزوح، ومنذ تشكل هذه التجمع تحت ضغط النكبة بعد 1948 ، وإن ثمة سياسة دولية متبعة ليست خافية على أحد، نظرت للشعب الفلسطيني في الشتات كعبء يستحيل إغلاق ملف الصراع العربي - الإسرائيلي دون محاصرة وتهميش وتذويب الشعب الفلسطيني، ومن هنا، يتضح الجذر التاريخي السياسي للخلاف اللبناني حوله وتجلى من خلال:

أولاً: رؤية السلطة لهذا الوجود على مساحة زمنية ليست بقليلة، عبرت عن ذاتها بوجود سياسة متجاهلة أو جاهلة أو معادية أحياناً لهذا الوجود، لأنها افتقدت إلى نظرة للخصوصية الفلسطينية والقضية الفلسطينية ومكانة هذا الوجود في الصراع الأشمل على مستوى المنطقة.

ثانياً: الحرب الأهلية اللبنانية المؤسفة والانخراط السريع للثورة الفلسطينية فيها، لتشكل مادة دسمة، تستقطب كتلاً شعبية لا بأس بها بتعميق سياسة الكراهية وتعزيز روح التناقض والقطيعة مع هذا الوجود واستمرت بالتعبير عن ذاتها في سياسات إغلاق عقابية، ناهيك عن تحميل الفلسطيني مسؤولية تفجير الحرب اللبنانية في تجاهل كامل للأسباب العديدة والمقدمات التاريخية التي أسهمت جميعها كعوامل أوصلت إلى الحرب الأهلية.

ثالثاً: عدم تفهم السياسة الفلسطينية للخصوصية اللبنانية، وإن لبنان لا تعوزه المشاكل الداخلية والانقسامات الاجتماعية وعلى أكثر مستوى، حيث تعمقت ذهنية (الغيتو) داخل البنيتين الفلسطينية واللبنانية، مما أدى إلى وجود بيئة معادية وكتل شعبية متشققة فيما بينها، لكنها تتوحد أحياناً كثيرة على خوف مضمر أو معلن من «الفلسطيني» وهو بدوره قلق على نفسه من الآخر «اللبناني».

إننا إذا أردنا بصدق أن نحفظ للسياسة دورها وللعقلانية والتاريخية مكانتهما، فالمطلوب رفع مستوى النقاش، ونعي بأن الراهن في هذه العلاقة هو الابن الطبيعي للمرحلة التي مضت وأن المستقبل هو رهن تجاوزنا للأخطاء المنهجية التي اتبعت، نحو إرساء علاقة صحيحة، تحفظ للفلسطيني الضيف حق الضيافة، ويحفظ الفلسطيني بدوره مصلحة البلد المضيف.

الإشكاليات القائمة

❖ هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان وكيف؟

- نحن نعتبر أن الفلسطيني في لبنان أمام أزمة وجود بالمعنى السياسي للكلمة وأن أسباب الإشكاليات القائمة، تكمن في الجذر السياسي والفكري لهذه القضية، باعتبار أننا لسنا أقلية قانونية وسياسات الخنق المقوننة من قبل الدولة والتقاطعات السياسية مع أكثر من طرف، تقليصات الأنروا، تفليس مؤسسات م. ت. ف. على مستويات اقتصادية واجتماعية وقانونية ليست سوى نتاج لذاك المسعى الذي يهدف النيل من هذا الوجود أو التخفيف من أعبائه وهي جميعها تفسد حياة الفلسطيني، بلا شك، بل وتدفعه ليكون خارج القانون وليس في نطاقه. ومن هنا، يتضح القرار السياسي الذي يقف خلف المسائل ولسنا في محاججة قانونية تتعلق بمخالفات الدولة لاتفاقات جنيف حول اللاجئين عام 1951 م، أو معاهدات حقوق الإنسان أو نقاش للقانون اللبناني غير المعمول به مثل المادة المتعلقة بمبدأ المعاملة بالمثل، ما هي إلا تفاصيل على أهميتها، لكن ليس هنا جوهر الإشكالية المطروحة أمامنا.

إن المسألة برمتها تنتهي في حال تم إقرار رؤية صحيحة وموحدة لهذا الوجود، تستوعب التجربة ودروسها من الطرفين وتؤسس لبيئة اجتماع ومناخات إيجابية متصالحة. كفيل هذا كله إلى الوصول إلى حالة تخرج من الشواذ القائم لتضع الأمور في نطاقها الصحيح أولاً وفي نطاق القانون لاحقاً. أي القانون بمعناه الشامل وتحديداً لناحية كرامة الإنسان وحقوقه أياً كان الإنسان، وليس القانون كما يحلو للبعض تفسيره أي بالمعنى القمعي الذي يؤسس دائماً للاستنسابية والاستباحة، التي وإن استباحت الآخر يوماً فإنها لا بد وأن تنتهي باستباحة الذات لنفسها.

قاعدة الانطلاق

❖ يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم بينما يرى بعض اللبنانيين أن

منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟

- مرة أخرى، حتى لا نخلط ما بين جوهر المشكلة وظواهرها، وجوهر المشكلة يتعلق بالجذر السياسي وبالتناقضات الحقيقية القائمة بين المجتمع الفلسطيني في لبنان ومحيطه اللبناني، الذي ينظر، ولم يزل، بأن الفلسطيني ضيف غير مرحب به رغم الاستثناءات الموجودة، وهذا يعطي للفلسطيني إحساساً متزايداً بأنه عرضة للاقتلاع وبأن مصيره مجهول. ويعزز بشكل دائم حالات القلق والخوف على الوجود من المستقبل بشكل عام. وهذا يتطلب وضع حلول تاريخية لخلق بيئة متصالحة.

أما بالنسبة للوضع المعيشي والاجتماعي، فما هي إلا مظاهر لهذا الجوهر، وإن كان رصاص البؤس أكثر فتكاً من غيره، فإن استمرار سياسة استباحة حرية الفلسطيني في العمل وغيره والحياة الكريمة، تغذي شعور الكراهية والعداوة بدل المزيد من الانفتاح، فالمطلوب الخروج من السلبية وشهوة الانتقام نحو الأخوية والمسامحة والمصالح المشتركة، تضمن للفلسطيني الكرامة والعدالة وللبلد المضيف السيادة.

أما أن يقال من البعض بأن حقوقاً إنسانية للفلسطيني سترسخ وجوده في لبنان. نقول هذا الوجود قسري وليس بإرادة الفلسطيني وإن بقاء الوضع المأزوم على حاله وتقطيع الآليات الداخلية للمجتمع الفلسطيني نحو مزيد من التهميش، سيسهم في دفع الفلسطيني نحو الانصهار أو الانفجار. في الحالة الأولى، يبحث عن ذاته في التجنس أو الفرار خارجاً. وفي الحالة الثانية، تحول المجتمع إلى بيئة هامشية ينمو فوقها كل ما يضر المحيط والوجود نفسه وفي الحالتين ليس لمصلحة أحد ولا لمستقبل هذا الوجود. فالعداء للفلسطيني شيء والعداء للتوطين شيء آخر. العداء للفلسطيني، يفتح ذاكرة الموت والانعزال ويدفع باتجاه التفتت ويضعف إرادة مقاومة التوطين، مما يجعل إمكانية مواجهته شبه مستحيلة.

نحن ندعو إلى عدم معاندة الواجبات الموضوعية، بل الاستجابة لها كحالة ملحة (أو إسعاف أولي) تقفل ملف الحرب الأهلية بصفحتها الفلسطينية وفق منطق الفعل السياسي الإيجابي الذي يخدم المصلحة العليا للشعبين الشقيقين،

صاحب الوطن والضيف. على قاعدة الحقوق والواجبات للأول حق كامل في السيادة وللثاني حق كامل في العدالة. وقوة طرف هي سند للآخر.

حالة سياسية

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة هذه المشاريع بشكل عملي؟***

- لقد أسهم اتفاق أوسلو بما لا يدع مجالاً للشك بإعطاء قناعة صلبة مفادها أن ملف فلسطينيي الشتات بحق عودتهم إلى ديارهم، أضحى في طي النسيان. وبات ملف التوطين تحدياً مطروحاً، يهدد القضية الفلسطينية ويضع خاتمة محزنة لملف التشرد الفلسطيني. والأخطر أن ثمة قوى دولية تقف خلف هذا السيناريو وهي كانت قد دأبت خلال نصف قرن للوصول إلى هذه النتيجة وكلها لم تفلح، فوجدت في مرحلة التفكك العربي والتفسخ والهزيمة، فرصة سانحة لها.

إن المسألة تحتاج إلى قوة أكبر من قوة الفلسطينيين وحدهم، فهي من واجبات الدولة المضيفة لهم أيضاً. ومن هنا نقول أن بقاء قضية العودة واستمرارها بشتى الوسائل كقضية مطروحة مسألة تقلق العدو الصهيوني، لأنها مسألة تطال الجذر الفكري للصهيوني، بل تطال الأساس الشرعي لدولة إسرائيل التي طالما قالت أنها أخذت «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وبذلك فهي تتجاهل كل المقررات الدولية وعاندت العدالة والقانون الدولي والحق، من خلال قانون القوة.

لذلك، فإن رفض التوطين لا يعني إطلاق الشعارات الرومانسية وإبقاء الوضع الفلسطيني ينوء بلقمة العيش ولا بإذابة الوجود الفلسطيني بشكل متدرج وصامت عبر سياسات بعيدة المدى ولا بالحديث عن نقل الفلسطينيين وتهجيرهم مرة أخرى وتوزيعهم كـ(ألبان كوسوفو) على أرجاء الأرض بصورة تاريخية تراجيدية مكررة لكن بأيدي أشقاء عرب هذه المرة، وعبر عنه في أكثر من مناسبة لمسؤولين في حكومات سابقة، تقترح توزيع الفلسطينيين كحصص على الدول العربية. أين المنطق في ذلك؟ وهل ثمة عقل يقود الأمور إلى مثل هذا؟ وهل تتحمل سياسة وطنية قومية جرحاً تاريخياً بمثل هذا العمق؟

إن معطيات الصراع تقول، أن الفلسطينيين حالة سياسية وهم بهذا المعنى ليسوا جالية لدولة يستطيع الفلسطيني العودة إليها متى يشاء، بل إن هذا المفهوم

يناقض مفهوم اللاجئ قسراً من وطنه. طالما هو خارج وطنه، فإن قضية اللاجئين باقية حية ومشتعلة ومستمرة استمرار الصراع. لعل تحديد رؤية استراتيجية عربية جديدة يكون لبنان في صلبها وليس متفرجاً من بعيد عليها، تؤسس لمفاهيم جديدة في التعاطي مع هذا الوجود، تكون قاعدة لمنطلقات عملية لمواجهة ما يحاك. ويسعى لحفظ هذا الوجود متمسكاً بقرار العودة (194) الصادر عن الأمم المتحدة، ولعل الحالة السورية في هذا الشأن مثلاً صحيحاً. وهذه قوة للبنان والفلسطينيين معاً وللعرب طالما أن للهوية العربية استحقاقاتها أيضاً.

مطلبان أساسيان

❖ كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هو برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟

- إن قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يجب أن لا تبقى وكأنها مشكلة في وجه لبنان، بل هي مشكلة أمام العالم لأن أصل المشكلة هو إسرائيل، وبهذا المعنى، فإن الحلول المطلوبة لا تأتي خارج المشكلات المطروحة، والمركبة لمشكلة مركبة، فإن مستقبل الوجود يتقرر في اللحظة التي نتفق فيها على الهدف ورؤيتنا الصحيحة والوطنية والدور والوظيفة التي سنؤديها سوياً من أجل ذلك ولمرة واحدة، يكون لنا وللدولة المضيفة سياسة موحدة في النظر إلى هذا الوجود ثم نخطو باتجاه مسألتين:

الأولى مرحلة آنية: تتطلب استنفاذ كل الإمكانات المتاحة للتخفيف من ضغط المشكلة الحياتية سواء من خلال المؤسسات المعنية بشأن الشعب الفلسطيني في لبنان، تبدأ من الدولة اللبنانية بإقرار الحقوق الاجتماعية وإلى الحفاظ على الأنروا لما يعبر وجودها كشاهد على قضية اللاجئين وتقديم الخدمات وتحسين وارتقاء بالتقديمات الخاصة للفلسطيني وكذلك الضغط المستمر على مؤسسات القطاع الوطني وتحديداً منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بدورها. ولعل «الزحزحة» في إلغاء موضوع التأشيرة شكلت فتحة إيجابية في الباب المغلق وارتياحاً عاماً ينتظر سياسة شاملة.

والثانية بعيدة المدى: وتقتضي مصالحة تاريخية ومسؤولة تقيم سلاماً مع الذات والآخر بدل حالة القلق وعدم الود، تؤسسها مراجعة هادئة ومسؤولة تتعزز بمزيد من الانفتاح لتخلق بيئة إيجابية جامعة، تفعل فعلها في البيئتين اللبنانية والفلسطينية وتنظر بالأمور ليس بعين فلسطينية فقط أو لبنانية، بل بالاثنتين

معاً. باعتبار أن الخطر الداهم ليس فلسطينياً. وهذا يتم عندما تحضر مصلحة البلد ومصلحة القضية الفلسطينية والمصلحة العربية المشتركة. وإن لنا جميعاً عدواً واحداً لا يستهدف الشعب الفلسطيني وحده، بل الأمة العربية وشعوبها وعلى الأقل واجبنا أن نمارس دورنا في الممانعة عبر حفظ وحدتنا وخصوصياتنا ووظائفنا في العمل من أجل تحرير الأراضي اللبنانية والعربية المحتلة وفي سبيل حفظ الهوية الوطنية الفلسطينية حتى العودة.

المخيم - المجتمع

❖ يقول فريق من اللبنانيين أن المخيمات أصبحت جزراً أمنية تمنع الدولة من دخولها ما هي مهمة السلاح الموجود حالياً؟

- إن متغيرات كبيرة حصلت في المنطقة وفي لبنان، تركت تأثيراتها المباشرة على ذهنية العمل الفلسطيني وتحديداً وظيفة الفصيل السياسي. ولعل التبديلات في هذه المرحلة الانتقالية ما بين الفصيل المقاتل والفصيل السياسي أصبحت ظاهرة للجميع لمن يريد أن يرى، فالفصيل الفلسطيني وبشكل تلقائي أصبح الآن أمام تحديات الواقع الموضوعي، ومنشغل في تأدية وظيفة إدارة المجتمع الفلسطيني أكثر من أي مهمة أخرى.

ولذلك فإن القائم على ارض الواقع الآن ليس صيغة المخيم «القلعة» المستنفر الخائف من عدوان خارجي، بل صيغة المخيم «المجتمع» الذي يتطلع نحو مرحلة مدنية سياسية، تصيغ حياته الخاصة وتحفظ هويته الوطنية وتدير شؤونه الاجتماعية في مواجهة أخطار الذوبان والاندماج والتهجير والتوطين..الخ. وبهذا المعنى، فإن المخيم الفلسطيني مفتوح أمام الدولة اللبنانية بكافة مؤسساتها ويتم متابعة العديد من القضايا القانونية بطريقة شرعية ودور مؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني والمجتمع السياسي القائم في المخيم هي مزيد من فتح القنوات وليس إغلاقها، وإن كان هناك إعاقات فلن نقول أين هي ومن يقف خلف إغلاقها وبشكل واضح وبدون أي مواربة، لأننا على يقين أن ثمة من يسعى لتحويل المخيم إلى دائرة مغلقة ويدفع به دائماً خارج القانون، وبهدف إبقاء الفلسطينيين كـ«فزاعة» داخلية وبلعب رخيصة.

لذلك، إننا نقول أن الأمن يقرأ من خلال السياسة وليس العكس، لهذا عندما نطرح بوضوح أننا مع دولة القانون أي السيادة المطلقة لصاحب الوطن بلا انتقائية ولا استنسابية، وكذلك العدالة للضيف، أي القانون بوجهيه: الحقوق والواجبات.

أما بخصوص البندقية الفلسطينية وعطفاً على مقدمة الإجابة عن هذا السؤال في ما يخص سمات المرحلة الجديدة واختلاف وظيفة التنظيم، نحن نبني على هذا السؤال سؤالاً ملزماً هو: ما هي وظيفة السلاح الفلسطيني؟ وليس مهمته! أي الوظيفة السياسية، بمعنى دوره في الصراع ضد العدو الصهيوني، وهل باتت حياة الفلسطيني في مأمن؟ ليس وحدنا المؤهلين بإعطاء إجابة موحدة لهذا السؤال المفصلي، بل هي مهمة طرفين أحد أركانه الأساسية الدولة اللبنانية؟

إننا نقر بأن البندقية بلا وظيفة سياسية ليست إلا سلعة سياسية. بل إن السلاح وسط بيئة سلبية ومناخ نفسي سلبي لا يمكن أن يؤدي إلا وظيفة سلبية نحن لا نريدها. وعندما نطرح المصالحة التاريخية نحن ندرك حجم العوائق المقامة والمقدمات التاريخية التي أسست لشعور الخوف المتبادل، ففي وسط أجواء متوترة ولغة مستنفرة ومجتمع، يتعرض للتهميش سرعان ما يستحضر الفلسطيني مشاعر التوجس والشك، لأنه في لبنان تحديداً تعرض لمجازر وحروب إبادة، وبدأت منذ اللجوء إلى مسلسل شرب الأنخاب على جثث ضحاياه وصولاً إلى مجازر «صبرا وشاتيلا». وقد ولدت الأحداث الأليمة ذاكرة سوداء لتصبح ركناً أساسياً في تكوين النفسية الفلسطينية.

لذلك، ليطمئن الفلسطيني أن لا سياسة مضمرة ضده وأن حياته باتت في مأمن، وأن مرحلة جديدة من العلاقات الأخوية قد بدأت. وهي قائمة على الحقوق والواجبات وعلى شراكة النضال ضد عدو واحد، يريد العرب قبل الفلسطينيين. وأن ظروف المرحلة تفترض شكلاً من المقاومة الشاملة والتي لا تقتصر على الفعل المسلح وحده.

إن قدراً من الود والعدالة، كفيل بخلق بيئة سياسية ونفسية تصالحية جديدة تتجاوز أخطاء الماضي. وإن النقلات التي تحققت في دعم مسيرة السلم الأهلي والخطوات المقابلة من العهد الجديد في لبنان، هي إشارة تؤسس لمرحلة جديدة من العلاقة، القائمة على الاحترام المتبادل وتبديد مشاعر القلق لدى الطرفين باتجاه وضع رؤية سياسية موحدة، لأنه وإن كان هناك وضع شاذ، فإن المسألة لا تكمن في تصويب انحناء الظل، بل اعوجاج العصا.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

خطر التوطين على لبنان والفلسطينيين
جدي يتطلب المواجهة المشتركة

يؤكد عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين علي فيصل أن هناك حاجة لدى الطرفين اللبناني والفلسطيني لإطلاق حوار بناء بهدف معالجة رواسب الماضي، والانطلاق نحو رسم علاقات سلمية تخدم المصلحة المشتركة للشعبين، وهي احترام الشعب الفلسطيني لسيادة لبنان، وتفهم الشعب اللبناني وحكومته بالمقابل للشعب الفلسطيني والتعاطي معه كشعب شقيق يناضل من أجل حقوقه الوطنية، كما يدعو إلى تعزيز الموقف المشترك برفض التوطين من خلال مجموعة من الخطوات العملية. وفيما يلي نص الحوار:

متطلبات أساسية

❖ الموجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية. اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟

ـ إذا ما عدنا إلى المراحل الأولى للجوء الفلسطيني إلى لبنان، نتيجة المجازر العديدة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني عام 1948، لا نستطيع إلا أن نثمن ذلك الموقف الأصيل للشعب اللبناني، من حيث استقبال اللاجئين بشكل مشرف، وهي مرحلة ما زالت الذاكرة الفلسطينية تختزنها إيجابياً، نظراً للاحتضان والمعاملة الطيبة التي حظي بها الشعب الفلسطيني من هذا البلد وشعبه.

وقد ساد هذا التعامل الإيجابي لفترة طويلة من الوقت، بسبب تفهم لبنان، حكومةً وشعباً، للظروف الصعبة التي كان يعيشها اللاجئون وقت ذاك. لكن نتيجة لاستمرار الوجود الفلسطيني في لبنان، واتساع الإدراك بصعوبة عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها بقوة القتل والإرهاب، أخذ هذا الوجود يشكل عامل انقسام بين اللبنانيين لأسباب لا مجال للدخول فيها.

وما جعل مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان مشكلة، بحجم ما حصل، هو دخول إسرائيل على خط تغذية الصراع الذي أخذ بالتوسع من منطقة إلى أخرى إلى أن تفجرت الحرب الأهلية، ولم يعد سهلاً وقف تفاعلاتها نتيجة تعدد أطرافها وحجم التعبئة النفسية التي أدت إلى ارتكاب ممارسات من قبل جميع من شارك في هذه الحرب. وبدا واضحاً، بشكل متأخر، أن الجميع كان خاسراً وأكثرهم كان الشعب الفلسطيني، حيث انعكست هذه الحرب والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على مخيماته بأشكال واسعة، وبات الأكثر تضرراً من نتائجها بتشعباتها المختلفة.

لسنا هنا في معرض تقييم التجربة السابقة، بسلبياتها وإيجابياتها، على أهمية ذلك، أو استعراض إشكالية العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية منذ عام 1948 التي لم تعبّر عن استيعاب كاف للزلزال الحاصل وقت ذاك، ولا نريد الخوض في الجوانب المختلفة لهذه الإشكالية ومحطاتها المتعددة، بل نود الإشارة إلى بعض الجوانب المتعلقة بضرورة حلها. واليوم بعد انتهاء الحرب الأهلية ودخول لبنان مرحلة جديدة سمتها العامة تعزيز السلم الأهلي وإطلاق مسيرة التنمية والإعمار وإعادة بناء ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية ومعالجة مختلف الملفات الساخنة، نرى أن هناك حاجة لدى الطرفين اللبناني والفلسطيني لإطلاق عملية حوار بناء بينهما، بهدف معالجة رواسب الماضي والانطلاق نحو رسم علاقات فلسطينية ـ لبنانية سليمة تخدم المصلحة المشتركة للشعبين. خاصة وأن كل القوى الفلسطينية في لبنان أبدت حرصها على أمن واستقرار الوضع في لبنان والخروج من اللعبة الداخلية اللبنانية.

إن أي علاقة صحيحة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني يجب أن تحكمها مجموعة من العوامل تشكل أرضية مناسبة للانطلاق نحو غد أفضل، وتستفيد من تجارب الماضي بتجاوز سلبياته والاستفادة من إيجابياته ومنها:

أولاً ـ احترام الشعب الفلسطيني في لبنان لسيادة لبنان بكل ما تعنيه هذه الكلمة من موجبات الالتزام بمقتضيات الوفاق الوطني والسلم الأهلي، ورفض العودة إلى المرحلة التي سبقت الاجتياح الإسرائيلي. وهو موقف سبق لمعظم القوى الفلسطينية أن أكدت عليه في مناسبات عدة باعتبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حالة داعمة لنضال الشعب اللبناني ومقاومته الباسلة..

ثانياً ـ تفهم لبنان حكومة وشعباً لظروف الشعب الفلسطيني في لبنان والتعاطي معه كشعب شقيق يناضل من أجل حقوقه الوطنية خاصة حقه في العودة ورفضه

أي وطن بديل عن فلسطين، بما يعني ذلك من التزامات معينة تجاه ملف الحقوق الإنسانية وفقاً لمقتضيات السيادة اللبنانية..

ثالثاً ـ تعزيز الموقف المشترك برفض التوطين من خلال مجموعة من الخطوات العملية التي يمكن أن تشكل سداً في وجه مشاريع وطروحات التوطين وغيرها من المشاريع التي تتناقض ومصلحة الشعبين..

إلغاء التمييز

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقات القانونية مع مجتمع اللاجئين والدول المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

ـ نأسف أن تكون الاتفاقيات والمواثيق الدولية هي الحكم في علاقات شعبين شقيقين تربطهما صلات أخوية ومصالح تاريخية ومستقبلية مشتركة، وعاشا تجربة نضال مشترك دانت له الأمم، وصنعا معاً صفحات بطولية مشرفة. لذلك، فإن ما يجمع بين هذين الشعبين العربيين اللبناني والفلسطيني أكثر مما يفرقهما. ولكن وكي لا يعتبر هذا الكلام تهرباً من سؤالكم المشروع، أرى أن جوهر مطالبة الشعب الفلسطيني في لبنان بالحقوق المدنية والاجتماعية وإلغاء الإجراءات التمييزية المفروضة منذ عقود، لا تأتي فقط من حالة إنسانية، ولا تستند فقط إلى ما هو مشرع في إطار حقوق الإنسان وأساسه إلغاء التمييز بين البشر بكل أشكاله، أو من مشكلة ينبغي حلها لشعب شقيق على قاعدة وحدة الانتماء القومي، بل تكتسب أهميتها إضافة إلى ما سبق من جوهر الدور الفاعل الذي لعبه الشعب الفلسطيني في مراحل سابقة أعقبت نكبة 1948 وفي الإسهام البارز في بناء الاقتصاد اللبناني وازدهاره.

وبالعودة إلى الاتفاقيات الدولية ومدى انسجامها مع طبيعة التعامل الرسمي اللبناني، نجد أن لبنان صادق على العديد من المواثيق الدولية والعربية وكان سباقاً بالنسبة لبعض الاتفاقات، في حين أبدى تحفظات على بعضها لأسباب لا مجال لاستعراضها الآن. وجميع هذه الاتفاقات (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) اللذين ينظمان علاقة الدول المضيفة باللاجئين لجهة احترام حقوقهم الإنسانية والاقتصادية وعدم تعريضهم للحاجة والعوز.

إن معيار أي تقييم لطبيعة العلاقات القانونية بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية يجب أن تحتكم إلى كيفية موائمة التشريعات اللبنانية مع الاتفاقات الدولية. ففي

كل دول العالم تختلف طبيعة العلاقات القانونية بين مجموعة معينة وأخرى، فهناك أولاً المواطنون الذين يستفيدون من كافة حقوق المواطنية ويخضعون لموجباتها، هناك فئة الأجانب التي تستفيد من بعض الحقوق وتخضع لموجبات القانون. وإذا نظرنا إلى الفلسطينيين المقيمين في لبنان بشكل قانوني نجد أن كل ما فعلته الدولة اللبنانية على مدار الخمسين عاماً الماضية كان عبارة عن ثلاثة مراسيم: اشتراعي ويحمل الرقم 42 بتاريخ 1959، وجمهوري يحمل الرقم 927 في التاريخ نفسه، ويتعلقان باستحداث مديرية عامة لشؤون اللاجئين والثالث صادر عن وزارة الداخلية عام 1962 ويصنف الفلسطينيين ضمناً كأجانب.

وعلى أرضية هذه المراسيم وهذا التصنيف، تعاطت الدولة اللبنانية مع الفلسطينيين «كأجانب من نوع خاص». فجاءت المادة 59 من قانون العمل اللبناني وغيرها من القوانين لتتعاطى مع العامل الفلسطيني كأجنبي يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل، بكل ما يتطلبه هذا الأمر من ضرورة الحصول على إجازة عمل وسيادة حالة الاستنساب. ورغم المعاملة الإيجابية التي حظي بها المواطن اللبناني في الفترة ما قبل العام 1948 ، وإذا ما عدنا إلى بعض الوثائق خاصة المادة 59 من الدستور الفلسطيني الصادر بتاريخ 10 آب 1922 نرى أن اللبناني كان يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها المواطن الفلسطيني ولم يكن عرضة لأي تمييز أو اضطهاد. ويمكن العودة إلى هذه الوثائق لدى محفوظات السفارة البريطانية في بيروت ووزارة العدل البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة.. وفي مجال التنقل والسكن، فما زال المرسوم 927 هو السائد، حيث يفترض الحصول على ترخيص للانتقال من مخيم إلى آخر، وهذا ما ينطبق على صعيد الترميم أو بناء مساكن جديدة.

أما حق التعبير عن الرأي فهو غير قائم بالنسبة للفلسطينيين في القانون اللبناني إلا باعتبارهم أجانب، وهو أمر ينطبق كذلك على حرية التنظيم النقابي أو تكوين اتحادات ومؤسسات جماهيرية واجتماعية، وعلى التمتع بحماية القانون والتعليم والملكية العقارية.. الخ.

انطلاقاً من ذلك، لا حاجة لنا للقول بأن الحقوق المكتسبة «واقعياً» والمحددة في بعض المجالات المحققة على امتداد فترة إقامة الفلسطينيين في لبنان هي مشرعة بشكل قانوني، ولا تغير من السمة العامة للتعاطي الرسمي مع الوضع الفلسطيني في لبنان، وهي سمة الحرمان من مجمل الحقوق الإنسانية.

إن استمرار هذا الوضع يشكل أولا مخالفة للنظام السياسي اللبناني القائم على مبدأ الديمقراطية ونظام الحريات، وثانياً مخالفة للقرارات ومواثيق جامعة

الدول العربية خاصة بروتوكول الدار البيضاء الموقع بتاريخ 1966/3/8 الداعي إلى معاملة اللاجئين الفلسطينيين معاملة المواطنين لجهة التمتع بحرية العمل والاستخدام والتنقل وبما يراعي العلاقات القومية والأخوية وينسجم مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1951 وغيرها من الاتفاقات والمواثيق الدولية..

أوهام تحريضية

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم «حقهم في عودتهم إلى بلادهم»، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

ـ من غير المنطقي أو الموضوعية اعتبار أن إقرار الحقوق الإنسانية يؤدي إلى ترسيخ وجودهم في لبنان. فكل قضية إنسانية محقة مهما كانت صغيرة يتم ربطها دائماً بالتوطين حتى صار مطلب إقرار الحقوق من قبل الفلسطينيين بمثابة السعي إلى التوطين في لبنان. فإذا طالبنا بإلغاء إجازة العمل المفروضة على الفلسطينيين يقال إن هذا توطين، وإذا طرحنا تساؤلات عن معنى الإغلاق المفروض على مخيمات منطقة صور بحيث يمنع دخول كافة اللوازم الحياتية يأتي الجواب بأن هذا إجراء احترازي منعاً للتوطين، حتى أصبح كل ما يتعلق بالاهتمام بقضايا البنى التحتية داخل المخيمات بمثابة التوطين.

إن نضال الشعب الفلسطيني في لبنان من أجل حق العودة إلى الوطن لا يرتهن بمدى تمتعه بحقوق تضمن له شروطاً عادلة لحياة كريمة. لكن مما لا شك فيه، أن توفر هذه الحقوق يكسب نضاله فعالية أكبر ويدعمه. إن المصلحة الوطنية اللبنانية تتحقق أيضاً بصون الهوية الوطنية الفلسطينية وعدم تبديدها وتذويبها، والحرص على تماسكها الاجتماعي وبصوت فلسطيني مجمع على مطلب العودة ورفض التوطين.

إن كلام البعض من اللبنانيين عن التوطين بطريقة تحريضية ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، لا نعتقد أنه يؤسس لعلاقات صحيحة. وما يحكم هذه القوى إدخال العامل الفلسطيني في لعبة التوازنات الداخلية، وإن أي إخلال بالمعادلة الديمغرافية اللبنانية يؤدي إلى المس بالتركيبة الداخلية المحكومة بالعامل الطائفي. تبعاً لذلك، نحن نعتقد أن هناك مبالغة مقصودة لدى بعض الأوساط اللبنانية

في إبراز مخاطر الوجود الفلسطيني باحتمالاته التوطينية على الوضع الداخلي نظراً لدقة توازنه الطائفي - السياسي ولارتفاع عدد الفلسطينيين المقيمين على أرضه (350 ألف فلسطيني حسب إحصاءات وكالة الغوث).. ومع إدراكنا للبعد السكاني المؤثر للوجود الفلسطيني وبالخط التوطيني للاتفاقات الموقعة مع إسرائيل (أوسلو ووادي عربة) وبالجهد الإسرائيلي المبذول لتمرير هذا المخطط، ما يجعل مخاطره حقيقية.. فإن النزوع لتجاوز إبراز مخطط التوطين بحجمه الحقيقي إلى مبالغة هذه المخاطر وتضخيمها وصولاً للافتعال في بعض الأحيان، تحكمه الخشية الدائمة من العلاقة المباشرة بين الوجود الفلسطيني وقضيته الوطنية، وما مثلته هذه العلاقة ببعدها الصراعي المباشر مع إسرائيل من عبء على الوضع اللبناني في ما مضى، وما يمكن أن تمثله من عبء راهناً ومستقبلاً.

ومهما تكن الاعتبارات والدوافع، فقد نجحت إسرائيل في جعل موضوع التوطين يطغى على أي بحث موضوعي وهادئ للوضع الفلسطيني في لبنان بحيث بات المعبر الإجباري لأية مقاربة لهذه المسألة وعنوانها الوحيد في معظم الأحيان. من هنا، فإن التخوف الذي تبديه بعض الأوساط اللبنانية من مخاطر التوطين المقبل يقود منذ الآن إلى محاولة استباقه بالتهجير المبكر من خلال الضغوط المتزايدة على ملف اللاجئين وتحديداً في لبنان. إن الصراع ضد مخطط التوطين هو صراع مع مخطط قطع شوطاً معيناً على مستويي التفاوض والتطبيق، هذا من جهة.. ومن جهة أخرى، فإنه صراع على مخطط لا يطرح نفسه بشكل مماثل في جميع الساحات، فالمحاولات الجارية لفرضه تكتسي طابعها الملموس تبعاً للشروط السائدة في مكان تطبيقه. إن الإطار القانوني العام الذي ينظم حضور اللاجئ في مختلف البلدان ليس هو الأساس في إلقاء الضوء على وضع اللاجئين لاستخلاص وجهة حول مختلف احتمالات مخطط التوطين ومآله، فالتمتع بالحقوق الاجتماعية في سوريا مثلاً لا يشكل بالضرورة مقدمة للتوطين، كما أن الحرمان من هذه الحقوق في لبنان لا يدرأ مخاطره، بل ربما العكس.

هذا ما يجب أن يؤخذ بالاعتبار من أجل استيعاب ما يجري إعداده لتمرير مخطط التوطين بتنويعاته لاستخلاص كيفية التصدي لهذا المخطط باحتمالاته وبالمخاطر الناجمة عنه. إن مقاومة التوطين غير منطقية باستمرار حرمان الفلسطينيين من حقوقهم ولا بتشجيعهم على الهجرة، بل بتمكين هذا الشعب من صون هويته الوطنية والحفاظ على تماسكه الاجتماعي وحقوقه الإنسانية ليستمر

مناضلاً في سبيل حقوقه الوطنية بحدود ما يتيحه الوضع في لبنان واحترام سيادته والتقيد بأولوياته الوطنية..

حق العودة

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

- منذ نشوء قضية الصراع العربي - الإسرائيلي وولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كان التوطين يقف في مواجهة حق العودة، والتوطين لا يعني استبدال الهوية الفلسطينية بأخرى عربية أو أجنبية، مع احتمال أن يؤدي إلى ذلك، بل كان يستهدف حق العودة بكل مكوناته القانونية والسياسية والاقتصادية من جهة، وإعادة تأهيل الوضع الإسكاني والحياتي للاجئين من جهة أخرى، وهو جوهر الحل الذي تسعى إليه لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف.

وقد نجحت إسرائيل في فرض أجندتها الخاصة بمشكلة اللاجئين عبر تفادي طرحها كقضية موحدة، بل توزيعها على مختلف المسارات المعنية بها، ومحصلة المفاوضات الثنائية التي تجري بين إسرائيل والأطراف العربية المضيفة بشكل منفصل تعتبر هي الحل. خاصة أن إسرائيل قد رفضت منذ بداية مؤتمر مدريد عام 1991 استناد قضية اللاجئين إلى أية مرجعية دولية. وما زالت تسعى، من خلال دوائر القرار الدولي، إلى إلغاء الركائز الثلاث التي تجسد هذه المرجعية وهي: اللاجئ، الأنروا، المخيم.

ورفض التوطين بدعوى المؤامرة على الكيان والإخلال بالتوازن الداخلي، والوارد في اتفاق الطائف والمستوعب في التعديل الدستوري المشتق من هذا الاتفاق، هو عنوان السياسة الرسمية والموقف المعلن لجميع القوى السياسية في لبنان ومرجعياته الروحية والثقافية والاجتماعية.. وتستند الحجة الرئيسية في حرمان الشعب الفلسطيني من الحقوق المدنية إلى واقع التوطين الذي تقود إليه ممارسة هذه الحقوق، حيث إقرارها أو إقرار جزء منها يستبق نتائج المفاوضات مع إسرائيل، لا بل يدفعها للاستنتاج إلى نتائج توطينية.

لعل الخطورة التي نسمعها من بعض الأوساط اللبنانية وبعضها كان يحتل مواقع هامة في السلطة هو رفضها التوطين في لبنان ودعوتها لتوزيع اللاجئين على البلاد العربية أي قبول التوطين خارج إطار الوطن اللبناني، فيما الموقف الفلسطيني هو برفض التوطين في أي بقعة من العالم خارج التراب الفلسطيني ووفقاً للقرار 194.

إن التوافق على رفض التوطين لا يمثل إلا وجهاً واحداً وغير كاف لإفشال مخطط التوطين وحماية قضية اللاجئين، بمعنى آخر، إن رفض التوطين لا يمكن أن يأخذ مضمونه الإيجابي برفض اتفاق أوسلو وإفشال إحدى حلقاته الرئيسية المتمثلة بالتوطين ما لم يرتبط بتوفير مقومات الحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة.وهنا يقع الافتراق بين موقف الطرفين، إذ أننا نرى أن مقاومة الشعب الفلسطيني للتوطين تحت ضغط الوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب يمكن أن تتأثر بشكل نسبي، بحيث يصبح همه الأول، إذا ما اشتدت ضائقته المعيشية، بالبحث عن لقمة العيش وعن حياة كريمة.

وهذه نقطة هامة في أولويات لجنة اللاجئين التي تركز جل اهتمامها على الجانب التنموي والمعيشي للاجئين كمقدمة لتسهيل مشاريع «التأهيل والإسكان». في حين أن بعض الأوساط اللبنانية ترفض التوطين، لكنها تنحو باتجاه إلحاق الضرر بالوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان وتدفع عملياً نحو تهجيره خارج لبنان، أي أنها تقبل بأي حل مهما كانت تفاصيله طالما أنه لا يشكل ضرراً بالكيان اللبناني.

إن كل هذا يطرح خطر التوطين على لبنان وعلى الفلسطينيين، وهو خطر جدي يتطلب المواجهة المشتركة بطريقة تبتعد عن الأساليب التقليدية المعهودة، وقد سبق لتحركات مشتركة أن أعطت نتائج إيجابية خاصة الموقف المشترك من خطوة إسرائيل بإبعاد حوالي 400 مواطن فلسطيني إلى مرج الزهور، حيث كانت النتيجة المباشرة تفكيك أول مخيم فلسطيني منذ العام 1948 وبوجهة العودة إلى أرض الوطن، بالإضافة إلى العديد من التحركات المشتركة التي كان لها نتائج إيجابية ومباشرة على المستويين اللبناني والفلسطيني.

وانطلاقاً من هذه النقطة بالذات، تنطلق اجتهادات واقتراحات من بعض القوى والشخصيات بعضها بنية طيبة لا مصلحة لها سوى الحفاظ على حق اللاجئين بالعودة وبعضها بنية غير سليمة تدرك ما تقول، كطرد اللاجئين خارج

لبنان أو بالحد الأدنى عدم اتخاذ أي وجهة رسمية لبنانية بشأن الوجود المدني في لبنان بانتظار ما سوف تسفر عنه نتائج المفاوضات ومعرفة المصير النهائي للاجئين. إن طرح مثل هذه الأفكار، عن حسن نية أو سوء نية، تقدم خدمة مباشرة لإسرائيل التي تحاول أن تكرس نمطاً معيناً من التعاطي مع اللاجئين كمجموعات بشرية كل مجموعة لها حقوق تختلف عن الأخرى وليس كمشكلة لشعب واحد وموحد حلها الوحيد هو العودة إلى فلسطين.

ورغم تباين المواقف بين الأطراف المعنية بمشكلة اللاجئين، فقد بدأ الإدراك يتسع أكثر فأكثر للمخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها مخطط التوطين، والتي تخلق شروطاً جديدة لجهد نضالي مشترك بين الشعبين الفلسطيني واللبناني تدعيماً لموقفهما برفض التوطين ورفع شعار العودة عالياً، ورفع الإجراءات التمييزية وغيرها من القيود التي تحول دون انصراف الشعب الفلسطيني في لبنان إلى تعبئة طاقاته وتوجيه جهوده من أجل صيانة هويته الوطنية والإسهام في النضال من موقعه ضمن خصوصية شروطه من أجل الدفاع عن حقوقه الوطنية وهي مسألة لا تهم الشعب الفلسطيني بمفرده بل كافة الشعوب العربية المضيفة للاجئين..

القضية سياسية

❖ كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هو برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟

ـ رغم تعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي وجمودها على المسارين السوري واللبناني، إلا أن قضية اللاجئين شهدت تطورات هامة تعرضت خلالها لضغوطات شديدة تعددت خلالها التدابير والخطط الهدافة إلى النيل من حقوق اللاجئين والتأثير في عناصر الحل المرتقب لقضيتهم.

وشكل اتفاق أوسلو غطاء سياسياً لمثل هذه التدابير والخطط خاصة وأنه نزع عن قضية اللاجئين مكانتها السياسية والقانونية، حيث أسقط من بنوده القرار الدولي رقم 194 الذي يمثل إقرار المجتمع الدولي بحق اللاجئين في العودة ويكفل لهم ممارسة هذا الحق.

إن ملف اللاجئين بفعل التطورات الجارية بات مفتوحاً على شتى الاحتمالات، خاصة وأن الإدارة الأميركية تمارس ضغوطاً متواصلة لرسم الحل المستقبلي لقضية اللاجئين القائم على دمجهم في محيطهم وتوطينهم خارج وطنهم وإسقاط حقهم في العودة. وتتحدد معالم هذه الحل بالمس بمكانة المخيمات وبالمكانة السياسية - القانونية للاجئ وبتقليص خدمات وكالة الغوث، كمقدمة لنقل وظائفها إلى الدول المضيفة وإعلان حلها. ويمكن رصد مثل هذه الإجراءات على مستوى التجمعات الرئيسية للاجئين خاصة في لبنان والأردن.. وبتجاهل اتفاق أوسلو لقضية اللاجئين وإحالتها، نظرياً، إلى مفاوضات الوضع النهائي، تفقد هذه القضية مكانتها في الحل القادم المحدد بشكل مسبق لمصلحة إسرائيل وضاعف بالتالي مخاطر استناد هذا الحل على قاعدة التوطين. وفي المدى المباشر تحويل هذه المسألة إلى مسألة إقليمية عربية - إسرائيلية يجري بحثها في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف أو الاتفاقات الثنائية بين إسرائيل والدول المضيفة.

إن بقاء قضية اللاجئين دون حل يعني من وجهة النظر الإسرائيلية استمرار حدة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. لذلك، فإن المساعي الإسرائيلية الراهنة تدور بشكل رئيسي على إلغاء المكانات الثلاث التي تجسد المرجعية القانونية والدولية لقضية اللاجئين، وهذه الرجعيات هو جود اللاجئين كلاجئين، ومؤسسة دولية تعني بقاياهم الحياتية (وكالة الغوث)، ووجود المخيمات كتجمعات سكنية لها خصوصية عن محيطها.. إن الإطار التفاوضي، من وجهة نظر إسرائيلية، هو المرجعية وما يتم التوصل إليه هو الحل وهو ثنائي المسار بين إسرائيل وكل من الفلسطينيين والدول العربية المضيفة على حدة، وكل مسار مستقل عن الآخر بآليته ونتائجه ولا يحتاج إلى مصادقة الفرقاء الآخرين، بما في ذلك الفريق الفلسطيني. بتعبير أدق توزيع ملف اللاجئين على جميع المسارات الثنائية والحل الإجمالي حاصل جمع المسارات المختلفة.

إن المحافظة على المخيمات وتحسين بنيتها التحتية في وجه محاولات القضم والإزالة والمنع الخدماتي، تحتل أهمية متزايدة في صيانة الهوية الوطنية الفلسطينية لما تمثله هذه المخيمات من رمز لذلك.. والمشاريع الراهنة ستؤدي إلى نتيجتين سلبيتين: تكريس سوء الأوضاع السكنية في المخيمات وتعزيز حالة التهجير السكاني المتواصل منها على طريق تذويبها في المجتمع اللبناني وتمزيق نسيجها الاجتماعي،

وبالتالي فالحفاظ عليها يجب أن يكون على أساسيات الشعوب العربية المضيفة للاجئين، لما تمثله هذه المخيمات من التزام سياسي وقانوني بحقوق اللاجئين.

إن جميع المعنيين بملف اللاجئين في لبنان من لبنانيين وفلسطينيين وعرباً يدركون جيداً أن مشروع التوطين هو مشروع فتنة وكما يهدد اللبنانيين في وفاقهم الوطني والعرب في أوطانهم فهو يهدد الفلسطينيين في هويتهم الوطنية ويقود حتماً إلى شحن العلاقات الفلسطينية - العربية في بلدان الشتات بعوامل التوتر والصراع، وهذا ما ينطبق بشكل خاص على البلدان العربية ذات التوازن السياسي والسكاني الدقيق كالأردن ولبنان. لذلك إذا حسمنا موقف الطرفين المعنيين بشكل مباشر، علينا أن نبحث في كيفية ترجمة هذا الرفض، خاصة أن دعاة التوطين يتوزعون على طيف واسع من مؤسسات البحث العلمي والمنتديات السياسية والفكرية والتي تعقد بمعظمها تحت رعاية لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف والتي تنظر لمقولات توطين الفلسطينيين في البلدان المضيفة. وتمتلك هذه القوى من الإمكانات المادية والإعلامية والسياسية ما لا يمتلكه الطرف الآخر الرافض لفكرة التوطين، وتحديداً الطرف العربي والفلسطيني الذي لم يتوحد حتى هذه اللحظة على رؤية استراتيجية موحدة بشأن هذا الملف. لقد باتت إجراءات وملامح المشاريع المتكاملة والمنسقة التي تستهدف تصفية قضية اللاجئين، والمخططات التي تسعى لإنهاء المرتكزات المرتبطة بها تتضح أكثر فأكثر على امتداد الأعوام الماضية الأمر الذي يجري تلمسه على أكثر من صعيد.

ومهما تعددت الحلول التي يجري تنسيقها من قبل مجموعة من الأقطاب الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، من الدعوات إلى توطين اللاجئين حيث يقيمون، إلى تلك التي تدعو إلى عودة مئة ألف وتهجير الباقي وصولاً إلى بعض الأفكار المسماة بالحلول الوسط، فإن الموقف الفلسطيني هو رفض كل هذه الحلول وأي حل لا يقع في إطار العودة الكاملة إلى فلسطين. وقد يكون هناك إمكانية لحلول وسط بالنسبة لقضايا أخرى كالمياه والاقتصاد وغيرها، لكن في قضية اللاجئين، فالمعيار هو عودة المواطنية المسلوخة عن اللاجئين الفلسطينيين وتمتعهم بجنسية دولتهم فلسطين على أرضهم وليس في أرض أخرى.

والنقطة الأخيرة التي لا بد من الإشارة إليها هي أن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه مشكلة اللاجئين تترتب عليها عدم المساس بهذه المؤسسة والخدمات التي تقدمها، وعدم الإقدام على حلها قبل حل قضية اللاجئين. فهذه القضية ستبقى

قضية سياسية وحلها يكمن في إلغاء مأساة اللجوء والتشرد وعودة الشعب الفلسطيني اللاجئ إلى وطنه فلسطين طبقاً للقرار 194.

إن الموقف الذي يجب على الفلسطينيين والعرب التمسك به والعمل من أجل تحقيقه يجب أن ينطلق من التالي:

1 ـ تأكيد التمسك الدائم بقرارات الشرعية الدولية كونها الأساس الصالح لحل قضية اللاجئين، ومقاومة أية محاولات تهدف إلى المساس بها خاصة القرار 194.

2 ـ مقاومة المخططات التوطينية ومطالبة الدول العربية المضيفة من أجل دعم حق العودة عبر تقديم التسهيلات في الجوانب الحياتية والمعيشية للاجئين المقيمين على أراضيها وتجسيد المواقف المعلنة برفض التوطين ميدانياً وبما يصون الهوية الوطنية للاجئين ويدعم صمودهم الاجتماعي.

3 ـ رفض محاولات إنهاء دور الأنروا وإلغاء خدماتها أو تحويل صلاحياتها إلى الدول المضيفة وسلطة الحكم الذاتي، والحفاظ على المخيمات القائمة ورفض المحاولات الهادفة إلى اقتلاعها تحت أي سبب كان، مع السعي الدائم لتحسين ظروفها الحياتية وتطوير بناها التحتية.

إن طي صفحة قضية اللاجئين بمعزل عن القرار 194 لا تقتصر مخاطره على اللاجئين فحسب، بل قد تطال مصالح الأقطار العربية المضيفة، لأن بديل ذلك هو توطين اللاجئين حيث هم، والدفاع عن حقوق اللاجئين بقدر ما يمثل مصلحة فلسطينية فهو يمثل في جانب كبير منه مصلحة للبلدان المضيفة، خاصة تلك التي تستضيف أعداداً كبيرة منهم. ويبقى العامل الأهم في هذا المجال هو الدور الخاص للاجئين أصحاب المصلحة المباشرة بإفشال مشاريع إلغاء الأنروا وتصفية خدماتها من خلال مواصلة التحركات المطلبية وتصعيدها أمام كل محطة من الحلقات القادمة..

مسألة السلاح

❖ ***يقول فريق من اللبنانيين أن المخيمات أصبحت جزراً أمنية يمنع على الدولة دخولها. ما هي مهمة السلاح الموجود حالياً؟***

ـ منذ أن اتخذت السلطة اللبنانية قرارها الشهير بحل الميلشيات وما تلاها من إشكالات بين الجانبين، جرى تصنيف كافة التنظيمات الفلسطينية كالميلشيات اللبنانية.. وبعد الأحداث المؤسفة التي شهدتها منطقة شرق صيدا منتصف العام

1991، تعامل الفلسطينيون في لبنان مع قرار تسليم السلاح بشكل إيجابي، حيث قدمت كافة أنواع الأسلحة الثقيلة إلى الدولة اللبنانية كهدية إلى الجيش اللبناني، على أمل فتح ملف الحقوق الإنسانية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في لبنان في ما بعد. وهذا ما حصل، حيث عقد لقاءان مشتركان بين الحكومة اللبنانية وممثلي الشعب الفلسطيني، بعد قرار مجلس الوزراء اللبناني بفتح الحوار مع الفلسطينيين بتاريخ 13 تموز 1991، وقدم الوفد الفلسطيني مذكرة موحدة تتضمن رؤيته لماهية هذه الحقوق، وقد طلبت الحكومة اللبنانية في حينها فرصة لدرس هذه المذكرة، اتضح في ما بعد أن هناك نظرة رسمية لبنانية تقول بتأجيل البحث في هذا الملف حتى تتضح صورة المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية وتحديداً قضية اللاجئين، وما زال هذا الملف مقفلاً حتى هذه اللحظة، رغم الدعوات الفلسطينية المتكررة الداعية إلى فتح هذا الملف كغيره من الملفات الداخلية.

رغم ذلك، فالقاعدة العامة التي تنطلق منها مختلف القوى الفلسطينية هي عدم التدخل في الشؤون اللبنانية ودعم مسيرة السلم الأهلي في إطار اتفاق الطائف ومسيرة إعادة الإعمار، وضم الجهود الفلسطينية إلى نضال القوى اللبنانية في سعيها لتحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تبرز بعض الأحاديث اللبنانية بين فترة وأخرى محاولة تصوير المخيمات مرة كأنها ثكنات، وتارة بربط الوجود الفلسطيني بالقرار 425 من زاويته الأمنية وأخرى عبر الحديث عن الإرهاب الفلسطيني الذي تمثله المخيمات. الملاحظ هنا أن ملف السلاح الفلسطيني لا يجري تحريكه من قبل بعض اللبنانيين إلا حين يتم تحريك ملف الحقوق الإنسانية، في محاولة لتصوير المخيمات على غير حقيقتها، وأي استثناء خارج هذا الإطار، يمكن أن نراه في مختلف المناطق اللبنانية. بمعنى أن السلاح الفلسطيني الفردي لم يعد كما في السابق من حيث الوظيفة والأداء، والوصف الحقيقي الذي يمكن أن نطلقه على المخيمات الفلسطينية في لبنان والذي ينسجم مع واقعها الفعلي هو أنها جزر بؤس وحرمان تتعرض لمزيد من الاستهدافات.. بهدف تكريس سوء أوضاعها السكنية وتعزيز حالة الطرد السكاني المتواصل منها على طريق تهجيرها وتذويبها في المجتمع اللبناني وتمزيق نسيجها الاجتماعي المتأذي أساساً بهدف إضعافها ككتلة اجتماعية لها حقوقها الإنسانية والاقتصادية وعليها واجبات لجهة احترام القوانين والأنظمة المرعية الإجراء للدولة المضيفة.

إن أي حديث سلبي يستهدف الوجود الفلسطيني في لبنان وتصويره على غير حقيقته هو أمر لا نعتقد أنه يخدم المصالح المشتركة للشعبين اللبناني والفلسطيني، هذه المصلحة التي تقتضي من الطرفين معاً، الحفاظ على التجمعات الفلسطينية القائمة وعدم بعثرتها أو المس بالبنية السكانية القائمة الآن، وأن تبقى التجمعات الفلسطينية موحدة ومتماسكة اجتماعياً ووطنياً. إن رفضنا للمشاريع التي تستهدف النيل من المخيمات، لا تنطلق من خلفية محلية بل من الحرص على مصالح الشعبين اللبناني والفلسطيني اللذين تتهددهما مخاطر جمة من قبل السلطات الإسرائيلية التي تسعى جاهدة لإنهاء مشكلة اللاجئين من كل جوانبها، وهناك العديد من الدعوات الإسرائيلية لاعتماد حل يقوم أولاً على إلغاء المرتكزات الثلاثة التي تستند إليها قضية اللاجئين وتجسد مرجعيتها الشرعية والدولية كما ذكرنا آنفاً، ومن بينها إزالة المخيمات..

إن تصوير المخيمات بالجزر الأمنية المعزولة هو كلام يراد منه إبقاء حالة الخوف الموجودة لدى بعض اللبنانيين واستخدامها كفزاعة أمام أكثر من طرف. والجميع يدرك الوظيفة التي يمكن أن تلعبها قضية اللاجئين في إطار المفاوضات. وعلى أية حال فإن أمن المخيمات هو من أمن عموم المناطق اللبنانية والخطر الإسرائيلي الذي يهدد لبنان هو ذاته الذي يهدد المخيمات الفلسطينية. لكن ما يجعل المواطن الفلسطيني القابع في المخيمات، التي أشبه ما تكون إلى جزر محرومة من أبسط متطلبات الحياة، عرضة للقلق الدائم هو هذا الضغط الاجتماعي والاقتصادي المتواصل من قبل الهيئات المعنية بهذا الملف.

إن النقطة الرئيسية التي لا بد من الإشارة إليها هي أن الحالة الفلسطينية في لبنان لم تعد كما في السابق من حيث الوظيفة والدور اللذين لا يمكن حصرهما بالجانب الأمني والعسكري، وإغفال حقيقة أن نضال الشعب الفلسطيني في لبنان هو نضال من أجل الدفاع عن حق العودة والحفاظ على الهوية الوطنية من خطر الاندماج والذوبان وفي إطار الاحترام الكامل لمقتضيات السيادة اللبنانية. وهو أمر تتفق عليه مختلف القوى الفلسطينية.

حركة فتح ـ الانتفاضة

مصلحتنا العليا أن يكون لبنان قوياً معافى ومن يسيء للبنان يسيء لفلسطين

المطلوب أن يشعر الفلسطيني بإنسانيته، وأنه على أرض لبنان الشقيق بين أهله، وبالمقابل نحن أوفياء للبنان نحترم سيادته ومع أمنه واستقراره.

هذا الموقف عبرت عنه فتح ـ الانتفاضة بلسان أمين سرها في لبنان، وعضو مجلسها الثوري أبو فادي حماد فالمطلوب أن يتفهم كل طرف مصلحة الآخر دون أن يكسره أو يضغط عليه. فالمصلحة الفلسطينية العليا في أن يكون لبنان قوياً معافى.

وأشار إلى أن اللجنة الوطنية العليا للمتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني الفلسطيني قابلت رئيس الجمهورية ورئيسي مجلس الوزراء والنواب اللبنانيين وأكدت على استراتيجيتها والتمسك بفلسطين، وحق العودة ورفض التوطين. وفي ما يلي نص الحوار:

مصلحة مشتركة

❖ إن الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟

ـ الوجود الفلسطيني في لبنان وجود قسري. فالشعب الفلسطيني هنا بفعل الاحتلال الصهيوني لفلسطين ومجازره التي ارتكبها وحسب قول بيغن لولا مجزرة دير ياسين لما قامت «دولة إسرائيل». أي أنه لم تطأ أقدام الفلسطينيين أرض لبنان الشقيق سعياً وراء لقمة الخبز بل بسبب ظروف قاهرة أجبرتهم على الرحيل من أرض وطنهم.

الشعب الفلسطيني في لبنان يدرك جيداً أن شعب لبنان احتضنه وتضامن معه إبان النكبة، من موقع الشقيق وليس فقط بالبعد الإنساني. يربط شعبينا علاقات وطيدة، الدين، اللغة، المصير، المصالح، التقاليد، القيم.. الخ. ثم إن الاحتلال الصهيوني بعد عام 1978 أصبح محتلاً لجزء من جنوب لبنان وبقاءه

الغربي وهذا الاحتلال الغاشم يحتل كل فلسطين وكذلك الجولان فالعدو واحد.

نرى ضرورة أن يتفهم كل طرف مصلحة الآخر دون أن يكسره أو يضغط عليه. مصلحتنا العليا نحن أن يكون لبنان قوياً معافى. ولبنان بعهده الجديد الذي حدد أن الاحتلال هو عدو للبنان والمقاومة حق مشروع وعلى العلاقة المصيرية مع سوريا هذا يدل أننا في قارب واحد بل في خندق واحد.

أقصد من ذلك أن هناك مصلحة مشتركة في الماضي والحاضر والمستقبل، ربما حصلت مشاكل وردات فعل من هنا وهناك في السابق. واليوم نقول أننا دفعنا سوياً الثمن. فمن يسيء للبنان يسيء للفلسطينيين ويسيء إلى لبنان. الآن نحن أولاد اليوم كما يقول المثل يمكن الاستفادة من تجارب الماضي، ونعيد بناء الثقة. ونحن كفصائل وطنية رافضة ومتصدية لنهج الانحراف الذي تخندق مع أعداء لبنان وفلسطين، أكدنا بممارستنا عبر سنوات أننا مع أمن لبنان، لبنان العربي المقاوم.

نعرف الخصوصية

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- سمعنا من أكثر من مسؤول لبناني أن للبنان خصوصية ونحن نعلم ذلك. الكثير من السادة والأحزاب والفعاليات ترى في سوريا العروبة نموذجاً للكثير من المواضيع والمفاهيم والسياسات. لماذا لا ينطبق هذا على معاملة الفلسطينيين. الفلسطيني في سوريا لا يشارك في الانتخابات لكن الفلسطيني في سوريا يتيح له القانون أن يعمل طالما أن صاحب العمل يحتاج إلى قوة عمله. هذا من أبسط حقوق الإنسان. ولنفترض أن حقوق الفلسطيني في سوريا عشر درجات لماذا لا تحدد الجهات المعنية ذلك لنعطي الفلسطيني في لبنان سبع نقاط من عشرة. والباقي متروك للزمن هذا على سبيل المثال وتبسيط الأشياء.

مثلاً كيف يمكن أن نستوعب فرض نظام التأشيرة التي فرضت في عهد الحكومة السابق. هذا القرار كان غير قانوني، غير إنساني، غير عادل. الفلسطيني الذي يحمل وثيقة سفر صادرة من لبنان يطالب بالحصول على تأشيرة خروج ودخول. بالتأكيد اليوم وفي العهد الجديد تم إلغاء هذا القرار الجائر الظالم

وهذا يؤشر مرة أخرى لعلاقة أفضل ومن واجبنا أن نقابلها بأحسن منها. لكن من يدري أن يأتي وزير آخر أو حكومة أخرى وتبدل في شيء مثيل للتأشيرة. فمن المهم تحويل ذلك إلى مرسوم وقانون.

في الأردن الأمر مختلف تماماً فالفلسطيني هناك يحمل جواز سفر أردني ولا نريد أن نخوض في هذا. لكن نفضل النموذج القائم في سوريا لأن هذا يحافظ على هوية شعبنا.

حياة كريمة

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

- هذه المقولة غريبة عجيبة، هل المطلوب أن يبقى الفلسطيني مضطهداً مسحوقاً محروماً من حقوقه، حقه في حياة حرة كريمة. أين الإنسانية، أين الأخوة التي تجمع بين الناس. قلنا أن الفلسطيني قدم ويقدم التضحيات الجسام من أجل العودة إلى كل قرية ومدينة في فلسطين. عائلات فلسطينية قدمت خمس شهداء هذه التضحيات هل كانت من أجل البقاء في ساحات الشتات. ثق تماماً لا شيء أجمل من الوطن. المهجر اللبناني وهو في وطنه يرى ومن حقه أنه فقد شيئاً كبيراً، يسعى بكل الوسائل للعودة إلى منزله وقريته، فكيف الفلسطيني وهو في هذه الغربة القسرية الطويلة. وأضيف أكثر من ذلك في الذكرى الخمسين لنكبة فلسطين العام الماضي كل جماهير شعبنا في الداخل والخارج عبرت بأشكال مختلفة عن ارتباطها بأرضها وثورتها ومقدساتها، وأنها متمسكة بأهدافها وميثاقها وثوابتها، وكأن النكبة حصلت قبل عشرة أعوام. دلالة هذا أن الفلسطيني لا يمكن أن يقبل بديلاً عن فلسطين.

نعم المطلوب أن يشعر الفلسطيني بإنسانيته وأنه على ارض لبنان الشقيق بين أهله. بالمقابل نحن أوفياء للبنان نحترم سيادته، وأمنه واستقراره، نحن ضيوف. ونؤكد على نقطة هامة أن دعم صمود أهلنا يتطلب الحد الأدنى من متطلبات الحياة، حياة حرة كريمة، ومن قال أن الفلسطيني ينسى وطنه عندما

ينال حقه كإنسان. لماذا نضيع بين المطرقة والسندان. فلا إمكانية للعودة في الوقت الراهن ليس لأننا لا نريد ذلك بل بفعل الاحتلال. والانحياز الأميركي وصمت المجتمع الدولي.

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

ـ اللجنة الوطنية العليا للمتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني الفلسطيني قابلت رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء. كانت هذه الزيارة للتأكيد على استراتيجيتنا وعلى تمسكنا بفلسطين وحق العودة ورفض التوطين.

مصيرنا واحد

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

ـ بعد اتفاق أوسلو المشؤوم يسعى دعاة وحماة التسوية/ التصفية إلى تكريس الاحتلال لأن أميركا والكيان الصهيوني يرون أن العرب انهزموا، لذلك فهم يفرضون الاستسلام وليس السلام. سوريا الصمود تقول نعمل لاستعادة كل ذرة تراب من الجولان، ولبنان المقاوم يؤكد ذلك، ونحن حقنا أن نتمسك بكل ذرة تراب من فلسطين. الشعب اللبناني أسقط اتفاق 17 أيار لأنه تناقض مع المصلحة الوطنية العليا للبنان. ونحن قاتلنا في مرحلة التصدي للاحتلال الأطلسي بعد عاما 1982 لأننا كنا نرى مصلحة استراتيجية في هزيمة حماة ونتائج 17 أيار. بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي رأينا وما زلنا الغطرسة الأميركية الداعمة للكيان الصهيوني. هذه القوى المعادية تريد تصفية قضية فلسطين. وما يجري بعد أوسلو واضح. فلسطين الآن تهوّد، ليس فقط موضوعة اللاجئين من أبناء 1948 غير مطروحة في سلامهم المعتوه بل إن النازحين من أبناء شعبنا عام 1967 مصيرهم غير واضح وساقط من الحسابات. المؤامرة إذا قُدّر لها أن تنجح نعم إنها تهدف إلى توطين الفلسطينيين حيث هم أو تهجيرهم خلف المحيطات إذا رأوا في ذلك مصلحة لهم. من هنا نقول علينا أن نعرف

نقاط القوة والضعف عندنا وعند الأعداء. مصيرنا واحد بعيداً عن شطارة البعض. الذين جربوا الحلول المنفردة حصدوا الهوان، لذلك نحن ولبنان وسوريا في جبهة واحدة. الحل المطروح من الأعداء بمن فيهم سلطة الحكم الإداري التابع توطين الفلسطينيين وتذويبهم. أما الحد الأدنى الذي نراه نحن هو استمرار المقاومة والتصدي لسلام الذل والعار، بصمود شعبنا لأن اللاجئ الفلسطيني مكانه الصحيح والطبيعي أن يعود إلى كل قرية ومدينة طرد منها من فلسطين.

لسنا دولة

❖ ***يقول فريق من اللبنانيين أن المخيمات باتت جزراً أمنية يمنع على الدولة دخولها، ما هي مهمة السلاح الموجود حالياً؟***

ـ نحن نؤكد أننا ضيوف في لبنان، نحن مع لبنان العربي القوي المقاوم. مع الأمن والاستقرار. لسنا دولة داخل دولة. خصوصية المخيمات أن الناس مع بعضها تجتمع وتلتقي، هناك عادات ما زالت مكتسبة منذ نكبة 1948. داخل المخيم ظروف صعبة جداً جداً وهذه بالمناسبة مسؤولية الأنروا والمجتمع الدولي. أكرر نحن مع القانون اللبناني وهناك علاقات جيدة وتنسيق مع الجهات المعنية. وبصراحة علينا عبء في بعض الخدمات، لأن اللجان الشعبية تقوم بحلها بإمكانات متواضعة. والحقيقة في بعض المخيمات نشعر بخطر العدو المتربص بلبنان ونحن جزء من هذا الواقع.

لسنا جزراً ولا نحبذ هذا الوصف وعلى العكس تماماً نحن نريد دائماً التفاعل مع محيط المخيمات وهناك علاقات وروابط عديدة بين شعبينا اللبناني والفلسطيني. وكل ما يسيء أو يعكر لبنان هو ضرر علينا جميعاً تجارب الماضي من هنا وهناك أعتقد أنها علمتنا دروساً وعبراً علماً أن جزءاً كبيراً منها كان بفعل القوى المعادية أو القوى المموهة بثوب وطني.

ممثل منظمة التحرير الفلسطينية السابق في لبنان
شفيق الحوت

الفلسطينيون في لبنان متفائلون بهذا العهد ولهم كل الثقة بالرئيس لحود

أشاد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية السابق في لبنان شفيق الحوت بالعهد وبالرئيس لحود، وأكد أن الرئيس وعد بدرس الملف الفلسطيني في لبنان مبدياً كل العطف والتعاطف لافتاً إلى تحفظ أساسي هو عدم السماح لإسرائيل بالإفلات من مسؤولياتها عما لحق بالشعب الفلسطيني من ظلم وتشريد وعدم تمكينها من المضي في سياستها الرافضة لعودة اللاجئين. وفيما يلي نص الحوار:

التفاؤل المشروع

❖ أنتم من القلائل المطلعين على الملف الفلسطيني في لبنان بحكم موقعكم كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان منذ العام 1964 حتى الأمس القريب. حيث ساهمت في تخفيف أحد جوانب المعاناة عن الفلسطينيين. فإذا بدأنا من النهاية، ثم عدنا إلى البداية، فماذا تقول؟

- عندما اتفق الرئيس العماد اميل لحود مع الرئيس سليم الحص على اتخاذ القرار العادل بمعاملة وثيقة السفر الممنوحة للاجئين الفلسطينيين كما يعامل جواز السفر اللبناني، لم يكن قد مضى على وجوده في القصر الجمهوري شهران. واعتبر الفلسطينيون المقيمون في لبنان ذلك القرار بمثابة هدية عيد الفطر الذي كان على الأبواب.

ولذلك كانت الزيارة التي قام بها وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الأخ فاروق قدومي لتهنئة الرئيس بثقة الشعب وانتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية مناسبة لشكره على القرار والبحث في ما تبقى من المشاكل التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون ولا تزال معلقة.

ولما قلت لفخامته في تلك الزيارة أني لما أفاجأ بموقفه القومي لأنه ورث ذلك عن والده المرحوم جميل لحود، الذي كان يهلل الفلسطينيون في كل مرة يتعين فيها وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية لما عرف عنه من إنسانية وترفع عن المشاعر الضيقة، ابتسم فخامته وقال:

«أنا تربيت على العروبة في بيت أبي».

وأفاض فخامته بالحديث عن توجهاته ورؤاه للمستقبل اللبناني الذي لا يفصله عن المستقبل العربي ولا سيما في ما يتعلق بعملية الصراع العربي الإسرائيلي.

لقد استمع إلينا الرئيس لحود بكل جدية واهتمام ووعد بدرس الملف الفلسطيني، مبدياً كل العطف والتعاطف، لافتاً إلى تحفظ واحد هو عدم السماح لإسرائيل بالإفلات من مسؤولياتها عما لحق بشعب فلسطين من ظلم وتشريد وعدم تمكينها من المضي في سياستها الرافضة لعودة اللاجئين إلى ديارهم، بهدف توطينهم في منافيهم القسرية بما في ذلك لبنان، وهو تحفظ في محله ولا يختلف فيه فلسطيني حر واحد مع الرئيس لحود.

التوزيع الديموغرافي

❖ هناك خلاف حول عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وحول أماكن تجمعهم، فما هو تقديركم لهذا العدد ولأماكن تجمعهم؟

- يقيم في لبنان اليوم ما يقارب من ثلاثمائة وخمسين لاجئاً فلسطينياً، ويمكن حصرهم في ثلاثة أماكن هي:

1 - المدن اللبنانية وفيها 26٪ من اللاجئين.

2 - التجمعات الفلسطينية ويزيد عددها عن ثلاثة عشر تجمعاً ويعيش فيها ما يقارب السبعين ألف نسمة، وهي تجمعات غير رسمية، أي أن أراضيها غير مستأجرة من قبل منظمة الأنروا التي ترعى شؤون اللاجئين، كما أن الأنروا لا تقدم خدماتها الصحية والاجتماعية مباشرة إلى هذه التجمعات.

3 - المخيمات الفلسطينية وعددها اليوم اثنا عشر مخيماً، ويعيش فيها 54٪ من اللاجئين، وأرضها مستأجرة بشكل رسمي. وتحظى هذه المخيمات بخدمات الأنروا المحدودة.

ويعاني هؤلاء من مشاكل صحية وتعليمية واجتماعية متعددة. إن أوضاع منازلهم والأزقة وأقنية الصرف الصحي المكشوفة تبعث على القلق، وهم لا

يلقون من الأنروا نفس الاهتمام والرعاية التي يلقاها أقرباؤهم في سوريا.

وتعترف الأنروا نفسها في تقرير صدر سنة 1995 أن اللاجئين الفلسطينيين هم الأكثر بؤساً، إذ أن حالات العسر الشديد تصل إلى نسبة 5.10٪ وهي أعلى من أي نسبة في مجتمعات اللاجئين.

الوضع الصحي

❖ لنأخذ المشاكل التي يعاني منها اللاجئون واحدة تلو الأخرى ولنبدأ بالمعاناة الصحية!

- المعاناة الصحية هي مشكلة المشاكل كما يصنفها الفلسطينيون، وذلك بسبب انتشار الأمراض والأوبئة وتراجع الخدمات الصحية التي تقدمها المنظمات والجمعيات المتخصصة وانعدام الرعاية الصحية الأولية وغياب أشكال الطب الوقائي، وتراكم النفايات بشكل غير صحي على مداخل المخيمات ووجود مناطق في المخيمات غير مشمولة ببرامج النظافة وانتشار أقنية الصرف الصحي المكشوفة، والمتلاصقة في أكثر من مكان مع أنابيب مياه الشفة. ويضاف إلى ذلك أيضاً غياب أي سلطة رقابية على المتاجر والأسواق، وافتقار المدارس للعيادات الصحية والإسعافات الأولية، وانتشار الحشرات والقوارض..

مشاكل تربوية اجتماعية

❖ وماذا عن مشاكلهم الاجتماعية والتربوية؟

- أما اجتماعياً، فمن الملاحظ انتشار مظاهر البطالة بسبب عدم السماح بتشغيل الفلسطينيين في المؤسسات والشركات اللبنانية، وقد تفاقمت هذه المشكلة بعد حرب الخليج الثانية والتضييق في منح إجازات السفر إلى أقطار الخليج عموماً.

ومن المعروف أن جزءاً كبيراً من الفلسطينيين الذين طردوا من الكويت هم من لاجئي لبنان. وكانوا من أغزر الموارد المالية بالعملة الصعبة، فتحولوا إلى عبء يبحث عن مكان في أي مكان.

أما المراقب للشأن التربوي للاجئين، فإنه يلاحظ انخفاض عدد الطلاب عما كان عليه عددهم في الأعوام السابقة، وكذلك يلاحظ انخفاض عدد المدارس في المخيمات قياساً إلى باقي مجتمعات اللاجئين في سوريا والأردن وداخل

فلسطين المحتلة. كما يلاحظ انهياراً مخيفاً في نسب النجاح علماً بأن أبناء الجيل الذي سبقهم كانوا باستمرار في عداد المتفوقين.

إن هذا النقص في عدد المدارس يظهر من خلال استمرار استخدام نظام الفترتين في التدريس والذي تطبقه حالياً وكالة الغوث بنسبة 56٪ من مدارس المرحلة الابتدائية و36٪ من مدارس المرحلة المتوسطة.

الوضع القانوني

❖ ***تبقى بعد ذلك مشكلة المشاكل التي تتجلى في المعاناة على الصعيد القانوني. فما هو رأيكم بذلك؟***

ـ وأما على الصعيد القانوني، فوضع الفلسطينيين في لبنان يختلف تماماً عن وضع أي أجنبي مقيم في لبنان من حيث أنه لا ينتمي لدولة ملتزمة برعايته. وبالتالي فإن مبدأ المعاملة بالمثل الذي يشترطه القانون اللبناني على الأجانب المقيمين على أرضه يعتبر سيفاً مشرعاً في وجه الفلسطينيين المقيمين على الأرض اللبنانية، من حيث السماح لهم بمزاولة أي عمل باستثناء العمال الموسميين في القطاع الزراعي وقطاع البناء.

ثم جاء تطور الأحداث بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو يساهم في تعقيد هذا الوضع، إذ سيطر على الفلسطيني واللبناني معاً قلق مشروع حول مصير اللاجئين المقيمين في الشتات، وعاد الحديث عن مشاريع التوطين في لبنان وغيره.

نحن نعمل ونؤكد أن الشعبين اللبناني والفلسطيني مصممان على رفض هذه المشاريع المشبوهة وضرورة متابعة النضال حتى يعود الفلسطينيون إلى فلسطين. ولكن السؤال الذي يبقى معلقاً يتناول حالة الانتظار هذه، انتظار التحرير والعودة. فهل من المعقول أن يحيا الفلسطينيون اللاجئون السنوات القادمة، وربما عقوداً من السنين كما عاشوا خلال الخمسين سنة الماضية؟ الجواب يحتاج إلى رد موضوعي مقترن بمشاعر الأخوة العربية والمصلحة القومية المشتركة والمصير الواحد. وهذا ممكن ويجب إيجاد الصيغة المناسبة له.

مرحلة جديدة

❖ ***هل أنت متفائل بإمكانية إيجاد الحلول المطلوبة في هذا العهد الجديد؟***

ـ نؤكد بهذه المناسبة أن اللاجئين في لبنان اليوم باتوا أكثر ثقة بالعهد الجديد مقارنة مع العهود السابقة. ويتطلعون إلى فتح حوار لبناني ـ فلسطيني لإعادة النظر بالقوانين اللبنانية المعنية بشؤونهم، وذلك للبت في المسائل المتعلقة بمجالات التنقل والعمل والتملك وتسجيل المؤسسات التابعة لهم والكف عن الملاحقات التي شملها قانون العفو العام الصادر سنة 1991 ، والسماح بإدخال مواد البناء والترميم إلى مخيمات صور التي لا تزال ممنوعة منذ أكثر من سنتين.

والملف كما قلنا عند فخامة الرئيس لحود، وقد أكدت لنا مصادر مسؤولة أن لجنة خاصة تعكف حالياً على إيجاد الحلول وفق المعادلة التي أشار إليها الرئيس في حديثه لنا يوم التقيناه مهنئين، والقاضية بمراعاة مطالب اللاجئين إلى اقصى الحدود، ولكن من دون تمكين إسرائيل من تحقيق هدفها بالتنصل من مسؤوليتها، بل جريمتها في اغتصاب أرض فلسطين وحقوق الإنسان الفلسطيني.

ولنا كل الثقة بالرئيس العماد.

عضو المجلس الوطني الفلسطيني صلاح صلاح

كل الأمور خاضعة للبحث بما فيها الأمنية داخل المخيمات

يرى عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ومدير مركز أجيال للإحصاء والتوثيق صلاح صلاح أن العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية خضعت لاعتبارات أهمها: سياسية وأمنية واجتماعية، وأي معالجة للوضع الشاذ الذي تعيشه المخيمات لا بد أن تبدأ من هذه الاعتبارات. ويقول أن لبنان لا يطبق الأنظمة والقوانين الدولية بالنسبة لعلاقته مع مجتمع اللاجئين، ولم يضع قوانين واضحة ومحددة تراعي خصوصية الوجود الفلسطيني.

ويأخذ عضو المجلس على بعض اللبنانيين الذين يرفضون التوطين أنهم لا يستندون على موقف مبدأي يعبر عن التمسك بحق الفلسطينيين بالعودة، وإنما موقف مصلحي يرفضون التوطين في لبنان، ولكن يروجون له في الخارج من خلال توزيعهم على دول عربية وأجنبية أخرى وفي ما يلي نص الحوار:

محددات العلاقة

❖ الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟

ـ الوجود الفلسطيني في لبنان راهناً ومستقبلاً هو امتداد للعلاقة التي حكمت الفلسطينيين واللبنانيين منذ عام 1948 والتي خضعت لأربعة اعتبارات متباينة بين الطرفين:

الأول سياسي، إذ يرى الفلسطينيون أن من حقهم متابعة النضال، بالأشكال الممكنة وحسب الظروف، ضد عدو اغتصب أرضهم، أخرجهم منها بالقوة، بتآمر عربي ودولي. وهم كانوا (الفلسطينيين) بعد النكبة، كما هم الآن أمام أحد خيارين: إما التخلي عن وطنهم، والقبول بالصلح مع إسرائيل، والتنازل عن حقهم بالعودة إلى أرضهم وبيوتهم وممتلكاتهم، وإما بالتمسك بهذه الحقوق والعمل

على استرجاعها، مسترشدين ليس فقط بقول عبد الناصر الشهير «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» إنما بما تحقق من إنجازات بفضل ثورة الجزائر وثورة اليمن إضافة للثورتين الفيتنامية والكوبية.

من هذا الفهم تصدى الفلسطينيون في الخمسينات وحتى الستينات لكل محاولات طمس الهوية الوطنية الفلسطينية وإلغاء وجود الشعب الفلسطيني من خلال مشاريع عديدة تحت عناوين، «التوطين.. التجنيس.. التهجير..». الفلسطينيون تساندهم أوساط عديدة من الجماهير العربية والأحزاب القومية هم الذين تصدوا لهذه المشاريع، رغم أن الأمم المتحدة رصدت لها ميزانيات خيالية، والرأي العام العالمي أيدها، والأنظمة العربية ـ بما فيها التي تدعي الآن رفض التوطين والتجنيس ـ كانوا يباركونها ويقدمون التسهيلات لانجاحها.

من واقع هذا الفهم نفسه المتمسك بالحق، حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه ووطنه والعودة إليه، وتقرير مصيره فوق ترابه أخذ يطور نضاله، وانتهز الفرصة التي أتيحت له ـ بعد الهزيمة العربية عام 1967 ـ للانتقال من مرحلة النضال السياسي إلى مرحلة النضال الثوري المسلح. ويعتقد الفلسطينيون أن الخطر الصهيوني، خطر إسرائيل لا يقف عند حدود فلسطين بل يتعداها ليشمل كل المنطقة العربية، وعلى الأخص الدول المجاورة، مما يستوجب قدراً كبيراً من الدعم والمساندة والاحتضان العربي ليس الشعبي فقط بل والرسمي أيضاً. بينما ما حصل في لبنان هو العكس. لقد منع الفلسطينيون منذ وجودهم في لبنان من أي نشاط سياسي وجماهيري وما بعد عسكري، وتعوضوا للملاحقة والاعتقال والتعذيب. لم تتبع الدولة أسلوب الحوار والتفاهم مع الفلسطينيين، فكان الانفجار الشعبي الذي أدى لاتفاق القاهرة عام 1969 ، والذي كما يبدو، بسبب ظروف توقيعه، وعدم الالتزام بمضمونه، وعدم متابعة الحوار ضمن آلية متفق عليها، لم يكن كافياً لمنع الانفجار من جديد عام 1973 الذي استعمل فيه ـ مع الأسف ـ القصف الجوي من قبل الطيران اللبناني لمخيمات بيروت.

للخروج من الماضي نحو الحاضر والمستقبل علينا:

1 ـ أن نصل لفهم مشترك لطبيعة الحركة الصهيونية وإسرائيل وأهدافها على صعيد الوطن العربي كله، لنصل إلى حقيقة السبب الذي دفع إسرائيل لاحتلال الجنوب: هل هو وجود المقاومة الفلسطينية؟ وماذا بعد أن خرجت؟

وماذا عن الأطماع الإسرائيلية، المعلنة والموثقة، بالمياه اللبنانية؟ وماذا عن النوايا والمشاريع الصهيونية المعلنة والموثقة ـ منذ ما قبل وجود المقاومة ـ لتفتيت لبنان إلى دويلات والبحث عن ضابط لبناني لإقامة حزام أمني في الجنوب كما هو حاصل الآن؟

2 ـ أن نحدد ما هو المطلوب من الفلسطينيين؟ أن يتخلوا عن وطنهم وحقهم بالعودة؟ لا أفترض أن يكون الجواب بنعم، إذاً الجواب «بلا» يفرض على الفلسطينيين مسؤوليات سياسية، لا يجوز حرمانهم من ممارستها. أما حدود هذه الممارسات بما يتوافق مع السيادة اللبنانية والمصلحة الوطنية اللبنانية فهذا أمر يمكن مناقشته في حوار هادئ ومسؤول بين اللبنانيين والفلسطينيين.

الاعتبار الثاني الذي حكم العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية هو الأمني، تعاملت الدولة مع المخيمات باعتبارها بؤراً لخطر أمني، فأخضعتها لرقابة دائمة ومشددة كان أخطرها قانون الأحكام العرفية الذي فرض على المخيمات إجراءات في غاية القسوة والظلم (لعله من المصلحة تجاوز ذكر أمثلة عنها). ثم المداهمات والاعتقالات الواسعة التي تعرضت لها المخيمات بعد خروج المقاومة من لبنان عامي 1980 ـ 1983 وما تعانيه المخيمات حتى الآن، تحديداً في منطقتي صيدا وصور، من حصار تفرضه نقاط التفتيش على مداخل المخيمات تقوم أحياناً بممارسات استفزازية.

الاعتبار الثالث، هو أن الفلسطينيين أجانب، في العمل، والتملك، والمهن الحرة، والإقامة والتنقل.. الخ، بدون النظر لوضعهم الخاص الذي يوجب أن توضع لهم أنظمة وقوانين خاصة.

الاعتبار الرابع، هو الذي ينظر للوجود الفلسطيني بأنه مؤقت، وهذا صحيح، لكن هذا المؤقت ليست مدته قصيرة، مما أثر على التطور الديموغرافي والبنى التحتية للمخيمات التي تئن من الكثافة السكانية لضيق المساحة، والبناء غير الصحي، وانتشار أمراض سوء البيئة، ونقص فادح في البنى التحتية كالماء والكهرباء والهاتف.. الخ.

أي باحث موضوعي أو قارئ منصف لتأثير هذه الاعتبارات على الوضع الفلسطيني نفسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، وحتى أمنياً ما هي النتائج التي سيتوصل لها؟ إن الكثير من سلوكيات المواطن الفلسطيني إن لم أقل كلها لا يمكن أن تفهم

بمعزل عن هذه الاعتبارات. وأي معالجة لهذا الوضع الشاذ الذي يعيشه الفلسطينيون خاصة في المخيمات عليه أن يبدأ من هذه الاعتبارات.

غياب القوانين

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- توجد أنظمة وقوانين عديدة تضع أساساً لعلاقة عادلة ومنصفة للاجئين الفلسطينيين مع الدول المضيفة لكنها غير مطبقة، منها:

- معاهدة جنيف الدولية التي تعطي اللاجئين «حق الاستفادة من الامتيازات التي يستفيد منها الرعايا الوطنيون، كالضمان الاجتماعي، والأجور، والتقديمات العائلية، ومدة العمل والساعات الإضافية وغيرها».

- قرارات صادرة عن جامعة الدول العربية، تدعو لأن «يعامل الفلسطينيون في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية في سفرهم وإقامتهم، وتيسير فرص العمل لهم، مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية».

- هذا بالإضافة إلى قوانين حقوق الإنسان، التي يفتخر لبنان أن ممثله كان من أنشط المساهمين في وضعها.

لبنان لا يطبق أياً من هذه القوانين، ولم يضع قوانين واضحة ومحددة تراعي خصوصية الوجود الفلسطيني في لبنان، ويصر على التعامل مع الفلسطينيين بموجب الأنظمة والقوانين التي يخضع لها الأجانب، وليس كل الأجانب بل أولئك الذين ينظر لهم بدونية واستهتار.

أعتقد أن تجربة كل السنين الماضية يجب أن تكون كافية لإقناع المسؤولين اللبنانيين بأن الوجود الفلسطيني في لبنان يستحق أن يخضع لقانون خاص يميزه عن القوانين التي تطبق على الأجانب، مع الأخذ بعين الاعتبار الأنظمة والقوانين التي تتبعها الدول العربية الأخرى التي تستضيف اللاجئين. في هذا الصدد حبذا لو يتفق لبنان مع الدول العربية المضيفة على أنظمة وقوانين موحدة ينضبط لها الفلسطينيون أو يلتزم بقرارات الجامعة العربية على الأقل إلى أن يحين موعد العودة.

الموضوع سياسي

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

- «حق العودة» موضوع سياسي، لا يقتصر على الفلسطينيين المقيمين في لبنان، بل يشمل حوالي خمسة ملايين موزعين بين الداخل والخارج، وفي الداخل ليس فقط في الضفة والقطاع، وإنما كذلك في منطقة الـ 48 يوجد لاجئون صودرت أراضيهم وطردوا من بيوتهم. إن (حق العودة) أحد العناوين الأساسية للصراع مع إسرائيل منذ عام 1948 حين اتخذت هيئة الأمم قرارها رقم 194 القاضي بحق اللاجئين العودة إلى الأماكن التي أخرجوا منها، بل والعمل لتنفيذ ذلك.

تكرر هذا القرار عشرات المرات، لكنه كان يصطدم باستمرار، ولا زال، بعناد إسرائيلي يرفض تنفيذه، ولا أعتقد أن عملية التسوية الجارية بموجب اتفاق أوسلو وما تلاه يمكن أن تصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس حقهم بالعودة، على العكس فإن الجهود الأميركية الإسرائيلية تبذل لإحياء ما كانوا يسعون له في الخمسينات والستينات تحت نفس العناوين «التوطين، التهجير، التجنيس».

مستلزمات الرفض

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

- مأخذي هنا يتناول نقطتين:

الأولى: أن بعض الذين يرفضون التوطين من اللبنانيين لا يستندون بذلك على موقف مبدئي يعبر عن التمسك بحق الفلسطينيين بالعودة. وإنما موقف مصلحي، أي يرفضون التوطين في لبنان ولكنهم يروجوه له خارج لبنان، وأبرز مثل معلن على ذلك المشروع الذي نشرته الصحف على لسان أحد الوزراء في

العهد السابق لتوزيع الفلسطينيين الموجودين في لبنان على دول أخرى عربية ودولية، متجاهلاً حقهم بالعودة، ورفضهم التوطين. في لبنان وغير لبنان.

الثانية: استمرار ممارسة القهر والظلم على الفلسطينيين وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية والاجتماعية التي تمكنهم من العيش بشرف وكرامة. هذا الوضع ـ خاصة إذا امتد لسنين طويلة، كما هو حاصل مع الفلسطينيين ـ يخلق حالة يأس وإحباط عند كثيرين تجعلهم يميلون للقبول بأي حل يمكنهم من تأمين متطلبات العيش، حتى لو كان هذا الحل التوطين أو التهجير أو التجنيس. ويمكن أن تلمس ذلك بوضوح من خلال المقارنة بين وضع الفلسطينيين في لبنان ومثيلهم في سوريا. الفلسطيني في سوريا لا يبحث عن جنسية، ولا يسعى للهجرة عكس الفلسطيني في لبنان، الذي يعيش وضعاً مزرياً، فالحصار والحرمان داخل المخيمات يولد لديه شعوراً بـ«الغيتو» كما يجعل من المخيمات أحزمة بؤس تنمو فيها كل الأمراض الاجتماعية التي لا يقتصر ضررها على المخيم نفسه بل ستنعكس على المحيط اللبناني. إذاً من مصلحتنا كفلسطينيين ولبنانيين لأسباب إنسانية واجتماعية واقتصادية ووطنية أن نحيط الفلسطيني بوضع مريح، وليس صحيحاً أن هذا سينسي الفلسطيني قضيته ويتخلى عن المطالبة بالعودة، ويقبل التوطين، وأمامنا بالإضافة إلى المثل الذي أشرنا إليه في سوريا، الفلسطينيون في الأردن يحملون الجنسية الأردنية ومع هذا يعتبرون لاجئين ومتمسكين بحقهم بالعودة، فوق هذا فإن اليهود الموزعين على العالم يعيشون برفاه في بلدانهم لكنهم ناضلوا للعودة إلى «أرض الميعاد».

تحديد المصطلح

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

ـ لا يجوز التأخير أكثر من ذلك لفتح الملف الفلسطيني في لبنان. إذ كان تعبير «الحقوق المدنية» يترك لبساً بما قد يعنيه «التجنيس» فلننقل «الحقوق الإنسانية والاجتماعية» أو أي مصطلح يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوجود الفلسطيني في لبنان، كحلول ممكنة.

ونرجو أن تكون المبادرة التي اتخذها هذا العهد بإلغاء التأشيرة لدخول وخروج الفلسطينيين حملة الوثائق اللبنانية، مدخلاً لفتح حوار حول كل القضايا المتعلقة بالوجود الفلسطيني في لبنان. عندما يتخذ توجه جدي بهذا الشأن من قبل المسؤولين اللبنانيين فإن تعدد المرجعيات الفلسطينية يمكن معالجتها، ولنا سابقة في ذلك عام 1991 حيث اتفق الفلسطينيون على وفد موحد ووثيقة للحوار مع اللجنة الوزارية التي شكلتها الحكومة اللبنانية، رغم تعدد مرجعياتهم في ذلك الوقت.

لا جزر أمنية

❖ ***يقول فريق من اللبنانيين أن المخيمات باتت جزراً أمنية يمنع على الدولة دخولها، ما هي مهمة السلاح الموجود حالياً؟***

ـ في تقديري، إن الظروف الآن تولد مناخاً إيجابياً جداً لحوار هادئ، موضوعي، يطرح كل الأمور على بساط البحث بشموليته، بما في ذلك الوضع الأمني داخل المخيمات، التي أستطيع الجزم أنها ليست جزراً أمنية لا تستطيع الدولة دخولها. الدولة موجودة بشكل أو بآخر داخل المخيمات ولها سيطرة فعلية على الوضع الأمني فيها. ولا يوجد أسلحة في المخيمات خارج السيطرة أو مستعصية على المعالجة. مرة أخرى، وفي نهاية هذا الرأي، أدعو إلى حوار على أوسع نطاق رسمي وشعبي يتم جدولته للوصول إلى تصور مشترك حول الوجود الفلسطيني في لبنان من كل جوانبه، يختم هذا الملف بوضع أنظمة وقوانين تحدد ما للفلسطينيين وما عليهم تراعي كل الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، تستفيد من تجربة الخمسين سنة الماضية وما أفرزته سلباً وإيجاباً.

الفلسطينيون أخطأوا واللبنانيون أخطأوا، وكلاهما برأيي عالج الخطأ بالخطأ.. ولا أعتقد بغير الحوار الذي يعتمد المعطيات والوقائع الموضوعية طريقاً لمعالجة الخطأ.

مسؤولة دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية سميرة صلاح

لا تجنيس ولا توطين وأية مشاريع تتعارض مع حق العودة مرفوضة تماماً

تعتقد سميرة صلاح، مسؤولة دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، أن الأخير لا يطبق الأنظمة والقوانين الدولية، وحتى قرارات الجامعة العربية في علاقته مع الفلسطينيين، وترى أن الحقوق الإنسانية لأي شعب حق طبيعي ومشروع، وبالنسبة للفلسطينيين فإنه لا يسقط حق العودة. ومن موقعها كمسؤولة في الدائرة فهي ترفض التوطين والتجنيس.

وقد أشادت بمبادرة فخامة رئيس الجمهورية إميل لحود، وحكومة الحص بإلغاء التأشيرة كشرط للمغادرة والدخول لحملة الوثيقة اللبنانية من الفلسطينيين. وقالت أنها بداية لعلاقات إيجابية وبناءة بين الشعبين الشقيقين. وهذا نص الحوار:

محدودية واضحة

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- أظن أن الإجابة على هذا السؤال لا يكفي الرد عليها بنعم أو لا، وإنما يتطلب ذلك شرحاً مستفيضاً، إذا علمنا أن لبنان لا يطبق الأنظمة والقوانين حسب قرارات الشرعية الدولية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، حتى قرارات الجامعة العربية التي اتخذت بأكثر من اجتماع عربي لا تطبق في لبنان. وقد أثير هذا الموضوع أكثر من مرة في مؤتمر المشرفين عن الدولة المضيفة، وأثير أكثر من مذكرة سلمت لحكومات لبنانية متتالية. لا أريد هنا أن أخوض في التفاصيل. هذا الجانب له صفة قانونية، يكون الرد عليه شأن ذوي الاختصاص من القانونيين، لكن التأكيد عليه ضرورة ملحة.

حقوق طبيعية

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

- باعتقادي، وأظن توافقني الرأي، أن الحقوق الإنسانية لأي شعب، مطلق شعب حق طبيعي، ومشروع، ولا أرى في هذا الجانب أن إعطاء الفلسطينيين الحقوق يسقط حق العودة. فالعودة وتقرير المصير، حق طبيعي لنا، وهذا ما نؤكد عليه دوماً في كل أدبيات وبيانات كل الفصائل والمؤسسات، والمجتمع المدني على حد سواء، متمسكين بحق العودة، ورفض التوطين والتجنيس. واظن في هذا الجانب بالتحديد لا يعني أبداً إعطاء حقوق إنسانية لأي كائن تبعده عن ما يطمح إليه، وأكبر دليل على ذلك، المذكرات حول الحقوق المدنية التي سلمت للحكومات المتتالية في لبنان، جميعها تؤكد بشكل لا يقبل الجدل حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. وما يقال في هذا المجال عن التوطين عار عن الصحة إطلاقاً. وأعتقد أن كثرة الضغط على الفلسطيني في لبنان تدفعه إلى الهجرة، وهذا ما لا يصب في المصلحة الوطنية الفلسطينية. وإذا كان كلا الطرفين يريد مصلحة الآخر، على لبنان إعطاء الفلسطيني حقوقه كإنسان، وبالمقابل على الفلسطيني واجبات يؤديها تجاه البلد الذي يعيش على أرضه.

وهنا لا يسعني إلا أن أقارن، فقد أعطى مجلس النواب السوري العام 1956 للفلسطيني المقيم على أرضه حقوقه كاملة ما عدا الجنسية، فهل أثر ذلك سلباً أم إيجاباً.

من وجهة نظري، وكما تدل الوقائع جميعها أن هذا الموضوع أثر إيجاباً على علاقة الشعبين، وعلى احترام القانون، وأيضاً على مجمل القضايا القومية التي تمس كل شعب. أظن أن ذلك مثال يحتذى به، مثل حي، قائم، مطبق منذ 43 سنة.

فبالمقياس النسبي، نسبة المهاجرين من سوريا إلى البلدان الأوروبية، والاسكندنافية، لا تتعدى المئات، بينما تشير الإحصاءات أن ما يزيد عن 60 ـ 75 ألف فلسطيني غادروا لبنان نتيجة الحروب التي عانوا منها، ونتيجة عدم الحصول على عمل. حقنا على اخوتنا وأشقائنا اللبنانيين أن يتفهموا وضعنا، ويقفوا إلى جانبنا للحصول على حقوقنا الإنسانية إلى حين عودتنا إلى ديارنا.

أظن حقوق كل طرف معروفة كالفلسطيني في لبنان لا يطالب بحقوق فوق طاقة الدولة اللبنانية، فنحن نستطيع أن نجمل هذه الحقوق حسب ما وردت بكل المذكرات التي رفعت للحكومات اللبنانية، وآخرها كان في نيسان الماضي 1999، حيث قدمت للوزير عصام نعمان مذكرات صدرت على مدى أعوام عديدة، إضافة إلى مذكرة جديدة تحت عنوان «حول علاقة جديدة»، كما سُلم له مقترحات حول خمسة عناوين: حق العمل، حق التعليم، الصحة، عودة المهجرين، تشريع مؤسسات المجتمع المدني.

وهناك قضايا أخرى، قانونية وإجرائية، وهي عدم شطب قيود الفلسطينيين الذين حازوا على جنسية أخرى، حتى لا يضيع حقهم كفلسطينيين.

نحن من جانبنا كدائرة لاجئين فلسطينيين، وضعنا تفاصيل اقتراحات، والحقيقة التي شجعتنا على ذلك، مبادرة فخامة رئيس الجمهورية إميل لحود، ودولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص، بإلغاء «التأشيرة» كشرط للمغادرة والدخول لحملة الوثيقة اللبنانية. أقول أن هذه المبادرة هي التي شجعتنا على فتح الملف الذي أغلق منذ سنوات وهنا من واجبنا أن نذكر تأثير التأشيرة إيجابياً.

فقد استقبلت بالترحاب في أوساط الفلسطينيين جميعاً، ونحن نشكر كل من ساهم بشكل مباشر، أو غير مباشر في إلغاء «التأشيرة» ونرى من واجبنا أن نتقدم بالشكر إلى لبنان حكومةً وشعباً.

الحل بالعودة

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

- الحقيقة منذ توقيع اتفاق أوسلو، وحتى قبل ذلك بكثير، وصولاً ليومنا هذا، ونحن ندور في أجواء مبادرات حول حل ما لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأذكر أن هذا الموضوع قديم ـ جديد، كما هو معروف، فالمشاريع كثيرة لحل قضية الشعب الفلسطيني. منذ مبادرة روجرز حتى الآن. ومن منطلق الحرص على حقنا بالعودة وتقرير المصير، فأنا شخصياً لا أرى حلاً للاجئين مهما تنوعت الطروحات، إلا بالعودة دون سواها. وهذا حق طبيعي ومشروع. من هذا المنطلق أن ضد التجنيس والتوطين. أنا من مدينة «طبريا» ولا أرى حلاً إلا بعودتي إليها، وأية مشاريع تتعارض مع حقي بالعودة هي مرفوضة تماماً.



انطلاقاً من ذلك، برأيي، على الجميع أن يتكاتف ويتوافق على برنامج وطني فلسطيني أولاً، وأن نعمل جميعاً لمصلحة هذا الشعب، وخدمته، وتأمين الحد الأدنى من مقومات العيش بكرامة. فالضغط الذي يمارس على شعبنا في المخيمات يدفعهم إلى الهجرة والهجرة بالتالي لا تخدم شعبنا بل تزيد تفككه وشرذمته.

إقامة الدولة

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقا التسوية السياسي التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

- أشرت سابقاً إلى أن الاتفاقات التي أبرمت مع العدو الصهيوني لم تعط الفلسطيني حقه، فحق العودة مقدس عند الجميع، علينا أن نعمل من أجله، ونتمسك به، فأي اتفاق لا ينظر إلى حق الفلسطينيين بالعودة، ولا ينصف خمسة ملايين فلسطيني لاجئ مشتتين في أربع جهات الأرض لا يلزمني بالمطلق، وسنبقى نناضل من أجل حقنا بالعودة وتقرير المصير. طبعاً الحل هو بإعادة اللاجئين إلى ديارهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم، وإقامة دولتهم المستقلة على أرضهم.

حكم القانون

❖ ***يقول فريق من اللبنانيين أن المخيمات باتت جزراً أمنية يمنع على الدولة دخولها، ما هي مهمة السلاح الموجود حالياً؟***

- أعتقد أن ما يشاع عن وجود أسلحة في المخيمات بين الحين والآخر، هو فقط لعدم إعادة المناخ الطبيعي بين الشعبين. ما ينطبق على اللبناني، ينطبق على الفلسطيني. وأرى أن لا أحد يجب أن يكون فوق القانون، جميعاً علينا الخضوع للقانون. أما وأن تبقى مخيماتنا بلبنان «شبيهة بالجزر» فهذا ما لا نطلبه نحن، فأنا من أصحاب الرأي الذي يقول في بسط سلطة القانون على الأراضي اللبنانية كافة. وهذا ما طلبناه بالمذكرات أيضاً عدم جعل المخيمات «غيتو» لما له من أضرار على الجو النفسي للناس، وانعكاس ذلك على المجتمع وإفقاره. أيضاً طالبنا بفتح مجال الترميم والإعمار في مخيمات صور، وفك العزلة عن المخيمات جميعها، لما لذلك من آثار إيجابية على المجتمعين اللبناني والفلسطيني وبناء الثقة بينهما.

أمين اللجنة التحضيرية للحقوقيين الفلسطينيين

سهيل الناطور

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يعيشون حالة قانونية خاصة

يقول أمين اللجنة التحضيرية للحقوقيين الفلسطينيين في لبنان سهيل الناطور أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون حالة قانونية خاصة، فهم كأفراد يعتبرون ويعاملون كأجانب، وهم كمجموعة سكانية لها انتماء وطني يعاملون بخصوصية قضيتهم بحيث تناول الناطور مصادر التشريع التي تطبق على الفلسطينيين وحقوقهم الإنسانية من ناحية حرية الحركة وحق الملكية والعمل والطبابة والتعليم وأشار إلى أن الطرفين (اللبناني والفلسطيني) لا يتجاوران ويعربان عن مواقف ومخاوف متبادلة.. وهذا نص الحوار:

حالة خلافية

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

- بداية أرى من الضروري التدقيق بالمضامين الواردة. فالوجود الفلسطيني في لبنان، بمعنى الكينونة، لم يكن ولن يكون حالة خلافية كمجموعة بشرية، لها سمات مشتركة بعمق مع اللبنانيين، إذ أن الفلسطيني لجأ مكرهاً هارباً من الإرهاب الصهيوني في 1948 ، فاستقبله اللبناني من منطلق إنساني وأخوي، وقدم له المساعدة والمأوى.

إن المسألة الخلافية تقع في تبعات هذا الوجود الفلسطيني، بما يشكله من كم عددي (الأرقام المتضاربة ما بين 250 ألفاً إلى 400 ألف لاجئ) له احتياجات واسعة، عليه واجبات ضرورية وله حقوق أساسية، و ما ينبني على كل ذلك من علاقات لبنانية - فلسطينية ماضياً، راهناً ومستقبلاً. ومعاناة الفلسطينيين لم

تتوقف يوماً من الأيام. فالكارثة الوطنية الاجتماعية أغرقتهم في بداية لجوئهم في لجة النسيان لفترة، انغمسوا فيها بالبحث عن احتياجاتهم الإنسانية الأولية، من مأوى وعمل ومدرسة وطبابة الخ.. ثم في مرحلة تالية بالبحث عن الذات الوطنية وانبثاق الأطر المعبرة عن شخصية الشعب الفلسطيني. واختلطت التجربة في المعايشة بالأفراح والأتراح، تارة تعاضداً لبنانياً ـ فلسطينياً في مواجهة الصعاب والاحتلال الإسرائيلي، بعلاقة تحالف فذة ندر نظيرها في علاقات الشعوب العربية المعاصرة، وفي تضحيات في مواجهة آلة الاحتلال الإسرائيلي التدميرية وعملائه في الجنوب، وتارة أخرى بمعارك داخلية ضارية ضد المخيمات وسكانها. وتفاوتت الرؤى اللبنانية إزاء الموقف والعلاقة مع الوجود الفلسطيني، فهي لدى بعض قليل محكومة باعتبارات مذهبية وطائفية، ولدى البعض الآخر هؤلاء «الغرباء» الذين يجب طردهم ولو بالقوة، ولبعض ثالث مصدراً مالياً للإثراء عبر تسهيل الخدمات له. أما الأغلبية الكبرى من اللبنانيين، ما زالت تنطلق من موقف الدعم القومي للفلسطينيين حتى يعودوا لوطنهم، في وجه مظالم الاحتلال الإسرائيلي، ومظاهر الاضطهاد ببعض الممارسات الرسمية في قضايا حقوق الإنسان.

لم يقف اللبنانيون والفلسطينيون حتى اليوم، لتدارس تجربة العيش المشترك لأكثر من خمسين عاماً معاً، بصراحة وشفافية، واستخلاص العبر والدروس السياسية والاجتماعية والاقتصادية، العلاقات خلفت آثاراً عميقة لدى الطرفين. وهذا يزيد في إرباك الوضع الفلسطيني، وتهميش مجتمع الفلسطينيين، خصوصاً بعد التبدلات الهائلة التي وقعت على الصعيد الدولي (انهيار الكتلة الاشتراكية وآثاره)، أو على الصعيد الإقليمي (حرب الخليج الثانية، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، اتفاق أوسلو وملحقاته الخ..) خصوصاً أن كل ذلك طرح موضوع اللاجئين في الصميم، بما يترك مفاعيله على البلاد المضيفة، وخاصة في لبنان. وانطلاقاً من هذه الحالة الراهنة، فإن استشراف المستقبل، يستدعي فتح ملف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بروحية أخوية تضامنية وعقلانية، تبتعد عن الإثارة بفزاعة التوطين، لأن الفلسطينيين بانتفاضة الداخل في الضفة والقطاع، وبإصرارهم في المهجر خاصة في لبنان على التمسك بحق العودة، ورفضهم للتهجير والتوطين، إنما يؤكدون بذلك مقاومتهم للحل الإسرائيلي القائم على تصفية ملف اللاجئين، باعتباره مشروع فتنة، وبما يفرض لبنانياً تضافر

الجهود الفلسطينية واللبنانية ضد التوطين، وفي سبيل حق عودة اللاجئين إلى فلسطين، وتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بذلك رقم 194.

الوضع القانوني

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة. هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

ـ أتطرق إلى مصادر التشريع وحقوق الأفراد في هذا القسم، أما الحقوق الجماعية فأذكرها لاحقاً.

لا شك أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون حالة قانونية خاصة. فهم كأفراد يعتبرون ويعاملون من قبل المشرع والسلطة اللبنانية كأجانب لعدم حيازتهم الجنسية اللبنانية، وهم كمجموعة سكانية لها انتماء وطني فلسطيني يعاملون بخصوصية قضيتهم. ولما كانت الدولة اللبنانية لم تصدر قوانين خاصة بوضعهم، فإنها تناولت جوانب بشكل معاملة جماعية، وجوانب أخضعتها للاستنساب، وفي حالات معينة وفقاً للاتفاقات العربية والدولية، وفي غالب الحالات بتفسيرات ضيقة للقانون اللبناني حتى على حساب القانون الدولي.

وإذا راجعنا المعطيات، يمكن إيراد النقاط التالية:

أولاً: مصادر التشريع

ـ الاتفاقات الدولية التي صادق لبنان رسمياً عليها، وتعتبر ملزمة يخضع لها القانون المحلي، ولكنها تتفاوت في التطبيق عملياً ومنها:

1 ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر في 1948/12/10.

2 ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر 1966/12/16.

3 ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر أيضاً في 1966/12/16.

4 ـ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، والمعاقبة عليها، الصادر في 12/9/ 1965.

5 ـ اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، في 1953/3/31.

6 ـ اتفاقية حقوق الطفل 1959/11/20.

- يضاف لذلك الكثير من الإعلانات الدولية، التي شارك لبنان في معظمها، وبعض الاتفاقات الأخرى التي إما لم يوقعها ويصادق عليها بعد، أو وافق بتحفظات خاصة بظروفه مثل اتفاقية اللاجئين والنازحين، اتفاقية حقوق الأقليات أو إعلان حقوق الإنسان لغير المواطنين الخ..

هذا ومعظم مضمون هذه الاتفاقيات والإعلانات يتجلى في القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة عن الهيئات المختصة اللبنانية: الدستور، المجلس النيابي، مجلس الوزراء، الوزارات الخ.. ولا زالت نقاط عديدة بحاجة إلى استكمال، كما أن التطبيق يحتاج لضوابط التفعيل الأمثل.

ثانياً: الحقوق الإنسانية للفلسطينيين:

حقوق الأفراد:

1 . **الحق في الحياة والسلامة الفردية:** عملياً يتساوى اللاجئ الفلسطيني بالمواطن اللبناني مثل الأجانب الآخرين، في حقه بالوجود والسلامة، فالولادات مسموحة، ولا قوانين أو إجراءات إدارية اضطهادية من نمط الإهمال المقصود لمنع حياة المولود أو لحرمان المستشفيات من استقبال الحوامل الفلسطينيات أو غيره. وفي هذا المجال ينعم أطفال اللاجئين مثل اللبنانيين بحق تسجيلهم في القيود الرسمية وإصدار بطاقة الهوية الخ.. كذلك لا يعامل الفلسطيني باختلاف عن اللبناني فيما يتعلق بسلامته الفردية، فلا اعتقالات تعسفية لمجرد أنه لاجئ، ولا حرمان للحرية الفردية بسببها، بل إذا وقفت حالات اعتقال فإنها تتم وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة إزاء اللبنانيين: وهذا يشمل حماية الحياة الخاصة والعائلية وحماية مسكنه أو مراسلاته، وأن يتساوى الفلسطيني مثل غيره أمام المحاكم اللبنانية، لذلك ليس للفلسطيني في لبنان نظام قضائي خاص بهم.

ولا تضع الدولة أو السلطات اللبنانية قيوداً على حرية الفلسطيني الخاصة بمسائل الزواج أو الطلاق، وتأسيس الأسرة، أو اختيار الدين أو المذهب أو حرية الرأي واختيار فلسفة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن القوانين اللبنانية تكفل حرية التعبير الثقافي، فإن الفلسطينيين في لبنان لا يجدون موانع من التعبير عن مخزونهم الثقافي الخاص بهم وتراثهم الوطني، وذلك في المنابر والوسائل اللبنانية المختصة، إلا انه يمنع عليهم امتلاكها كفلسطينيين، إضافة لتحديدات معينة في قانون المطبوعات والإعلام.

ويضم مجال الحريات الفردية أيضاً حق الفلسطيني في تحول الأموال الخاصة به من الخارج إلى لبنان وبالعكس وفقاً للقانون.

كل هذه الحقوق تجد عملياً مجالها لأنها بالأساس ممنوحة إلى اللبنانيين، دون تحديدات تحظر على الأجانب ممارستها. وفي ذلك تنطبق الممارسة اللبنانية مع الأعراف والعهود الدولية لحقوق الأجانب واللاجئين. ولكن القرارات الإدارية والتطبيق العملي أبرزت تأثيرات واسعة سلبية في بعض المجالات ومنها:

أ . **الحق في مغادرة لبنان والعودة إليه:** ينظم القانون إصدار الوثائق اللازمة للسفر، ويكرس حق المغادرة والعودة إلى لبنان، ولكن بدءاً من 1995/9/22 في وزارة الداخلية، صدر إقرار 478 بفرض سمة العودة على وثائق السفر الصادرة من لبنان، (فيزا) مما أدى إلى مشكلات كبيرة ومآس إنسانية، لم تتوقف إلا مع بداية العهد الجديد، عندما أصدر رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص قراراً، توافق عليه مع العماد إميل لحود رئيس الجمهورية، بإلغاء فرض السمات على وثائق سفر الفلسطينيين، مما أعاد الاعتبار لها، وأدى لوقف المعاناة الإنسانية للاجئين في مجال السفر إلى خارج لبنان والعودة إليه.

ب . **حق الملكية العقارية:** حيث نص القانون اللبناني على تقيدات شديدة لحجم الملكية فجعلها وفقاً للمرسوم رقم 11614 الصادر في 1969/1/4 مشروطة بالحصول على ترخيص يعطى بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

على الفلسطيني أن يدفع رسوماً مرتفعة جداً إذا أراد تسجيل العقار باسمه، وهذا أدى إلى صنع تحايل للتسجيل بأسماء لبنانيين، أو التباطؤ بالتسجيل وبما يؤدي لتردد الكثيرين، ممن عملوا في الخارج ونالوا بعض الثروة، أن يعودوا للاستثمار بسبب العراقيل المالية والإدارية.

ج . **حق العمل والضمان الاجتماعي:** قيد المشروع اللبناني حق عمل الأجانب في لبنان، وضم الفلسطيني في فئة الأجانب، دون النظر بالاعتبار، عدم إمكان تطبيق حق عودتهم إلى فلسطين بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 194. والهدف المعلن هو منع مزاحمة اليد العاملة الوطنية في مصادر رزقها على ترابها الوطني، وذلك عملاً بالمرسوم رقم 17561 بتاريخ 1964/9/18 الذي يتضمن خضوع جميع المؤسسات لأحكام منع تمتع الإجراء الأجانب بالحقوق التي يتمتع بها اللبنانيون إلا بشرط المعاملة بالمثل، ويترتب عليهم الحصول على إجازة عملن وقنن بالقيود،

انتسابهم إلى النقابات، وكذلك الأمر في قانون الضمان الاجتماعي، الصادر في 63/9/26 المتعلق بتحديد شروط استفادة الأجراء الأجانب العاملين في لبنان من تقديمات الضمان.

وتكررت القرارات الإدارية للوزراء في وزارة العمل تحدد المهن الممنوعة على الفلسطينيين والمحصورة في اللبنانيين حتى بلغت نحو ثمانين مهنة. وقد أدت الممارسة العملية خلال خمسين سنة من اللجوء إلى لبنان إلى هجرة عدد كبير إن لم يكن الأغلب من الطاقات المنتجة إلى الخارج للعمل، وتأمين الدخل إلى أسرها في مخيمات لبنان، بما حول الفلسطيني إلى مورد مالي أساسي، وجدت فيه السلطة سبباً إضافياً لاستمرار رفض منح حق العمل، بل استعاضت عنهم في بعض المجالات بيد عاملة أجنبية أخرى، ذات تكاليف أرخص. إضافة إلى إغماض العين عن تشغيل جزء بسيط منهم دون إجازة عمل ودون حقوق أو ضمانات، وفي ظروف استغلال شديد، مما يخالف شرعة حقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

د. لا تمارس على الفلسطيني عقوبات وتعذيب واضطهاد غير إنساني لمجرد أنه فلسطيني، ولو أن بعض حالات التحقيق مع متهم فلسطيني، أظهرت أن بعض أجهزة السلطة يتحين الفرصة ليمارس انتقاماً فردياً، أو لينفس عن احتقان شبه عنصري ضد من يقع فريسة بين يديه، ولو كانت التهمة غير ثابتة. لكن ما يجب قوله أن اتهامات لبنانية صدرت من فرقاء معارضين عند اعتقال أنصارهم شبيهة بهذا الوضع أيضاً، ولا يمكن تخصيصه كاستثناء ضد الفلسطيني. كما أن السلطة اللبنانية لم تسجل حوادث طرد لأي لاجئ فلسطيني مسجل قانونياً لديها، بسبب مخالفته للقانون، بل في العادة تخضعه للمحاكم مثل باقي اللبنانيين، وإن كان الطرد يمارس بصيغة أذكى عبر إلغاء قيد الفلسطيني من سجلات النفوس بما يلغي حقه في الإقامة فوراً، بحجة حيازته جنسية أخرى.

أيضاً فإن الحق في الحماية الصحية أمر غائب عن السلطة اللبنانية، ومتروك لما تقدمه وكالة الغوث الدولية، والتي شهدت في السنوات العشر الأخيرة تدهوراً في قدراتها على الوفاء بالاحتياجات اللازمة.

هـ. الحق في التعليم: لا تسمح الأنظمة اللبنانية للفلسطيني بدخول المدارس والجامعات الحكومية في لبنان إلا ضمن نسبة ضئيلة مخصصة للأجانب جميعاً

هي 10٪ وعليه لم يتجاوز عدد الطلبة الفلسطينيين الثلاثة آلاف في كل المدارس اللبنانية والجامعات، سواء الحكومية أو الخاصة، بما يعكس تدهوراً كبيراً في مستوى العلم والثقافة لدى التجمع الفلسطيني في لبنان، بسبب القيود القانونية للدولة من جهة، وللأعباء المالية الكبيرة في المدارس الخاصة من جهة أخرى.

الحوار وسيلتنا

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هو برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

. الطرفان في هذه المسألة لا يتجاوران، بل يعربان عن مواقف ومخاوف وآمال الخ.. إن الحوار هو وسيلة الوصول إلى نقطة التلاقي الإيجابي، نقطة التوازن التي تعطي الحقوق للفلسطينيين، وتحفظ حقوق اللبنانيين وتنزع فتيل المخاوف.

أولاً: هناك تجارب عربية مجاورة يجب دراستها واستخلاص العبر، منها وضع الفلسطينيين في سوريا، حيث يتمتعون بكامل الحقوق المدنية مثل السوريين، مع احتفاظهم بالهوية الفلسطينية، وهم يجدون مجالاتهم مفتوحة في الإدارة الحكومية، المدنية والعسكرية، إضافة للقطاع الخاص، ويتمتعون بحقوق العمل والطبابة والتعويضات وغيرها مثل أبناء البلد. وهم ما زالوا متمسكين بحقهم في العودة وحقوقهم الوطنية الأخرى.

التجربة الثانية في الأردن، حيث منح الفلسطينيون الجنسية الأردنية، وتمتعوا بحقوق المواطنية، لكنهم مع ذلك حافظوا على العيش معاً أساساً في تجمعات سكنية (مخيمات)، وحصل الكثير منهم على الهوية وجواز سفر السلطة الفلسطينية، التي نشأت بموجب اتفاق أوسلو، وعاد فعلياً آلاف منهم بعدما سمحت لهم تطبيقات الاتفاق بذلك، ناهيك عن التضحيات الكبيرة التي قدموها وما يزالون في صفوف الثورة الفلسطينية، وهم الذي يحملون راية رفض التوطين، الذي نصت عليه معاهدة وادي عربة الأردنية - الإسرائيلية، ويناضلون مع أخوتهم من شرق الأردن في محاربة ومقاومة التطبيع بشراسة، باتت معروفة للجميع.

إن حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، يهدف إلى تيئيسهم من التمسك بها، وحرمانهم من الحقوق المدنية والاجتماعية يغرقهم في إرباكات الحياة اليومية وهمومها، على حساب بذل الجهود لنيل حقوقهم الوطنية. لذلك فإن منح الفلسطينيين بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية في لبنان، يساهم في جعلهم يتمسكون بحقهم في العودة والنضال لذلك. أما إذا أغلقت الأبواب في وجههم، فذلك يدفعهم إلى الاتجاهات المتطرفة من جهة، أو إلى الاستسلام للضغوط ومقايضة الحق الوطني والتنازل عنه مقابل الحقوق الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية، وفي ذلك جريمة، فرفض التوطين راسخ في قلوب الفلسطينيين واللبنانيين، وفرض الدول الخارجية له على المنطقة ولبنان، إنما هو مشروع فتنة عربية - عربية، تتضارب فيها مصالح الشعبين اللبناني والفلسطيني بدلاً من تنسيقهما وتكاملهما، للضغط معاً ضد التعنت الإسرائيلي والدعم الأميركي له في رفض عودة اللاجئين.

أما ما هي واجبات الفلسطيني، فإنها التزامات احترام القوانين اللبنانية والخضوع لسيادة هذا الوطن، ضمن الأعراف والقوانين الدولية الخاصة باللاجئين. ولكن من جهة أخرى، هناك واجبات لبنانية في توفير الحقوق الجماعية للفلسطينيين إضافة للحقوق الفردية. ومن المهم برأينا، الانتباه إلى المسائل التالية:

الحقوق الجماعية: هناك قرارات وإجراءات تمس حقوق الفلسطينيين جماعياً، تمارس وبعضها ما زال قائماً، رغم أن لبنان رسمياً لا يتخذ أو يعتمد أي قانون أو إجراء رسمي بعقاب جماعي على الفلسطينيين كتجمع قائم في لبنان، بل تتم الإجراءات بعمومية بما يخضع الفلسطينيين جميعاً لها بسبب كونهم لاجئين فلسطينيين.

التعامل كمجموعة

حق التمثيل والمرجعية: تعترف الدول للمجموعات المختلفة لديها بخصوصياتها، سواء أكانوا من المواطنين أو اللاجئين، وتتعامل مع هيئات تمثيلية لهذه الخصوصية، مثلاً الفئات الأقلية، العرقية أو الدينية، الثقافية، الاجتماعية الخ.. وقد ميزت السلطة اللبنانية في السابق اللاجئين الفلسطينيين في التعامل معهم بحيث اعتبرتهم أجانب من الفئة الخاصة من حيث الإقامة، ولم يعد مستوجباً أن يجددوها كل عام لدى الأمن العام. لكن لم تعترف بهويتهم الخاصة من حيث

الاعتراف بممثليهم المحليين كمرجعية، لذلك لم تعترف لهم بحق إدارتهم الذاتية لشؤون المخيمات أو التجمعات الخاصة بهم. ولا تشركهم بأدق قرار يتعلق بهم أو بالمناطق التي يعيشون فيها، وبصورة عامة فإن الاعتراف بالتمثيل الفلسطيني جاء في وسط ظروف سياسية عربية وإقليمية، سرعان ما أفرغت السلطة اللبنانية مفاعليه الضرورية، فالأمر القائم حالياً اعتراف رسمي بـ م. ت. ف. مع عدم وجود تمثيل فاعل لها، واعتراف فعلي بخصوصية المخيمات ولكن بفرض حصار على مداخلها وإغلاقها جميعاً، والاكتفاء بمدخل واحد ومخرج واحد لمخيمات الجنوب، بما يسهل إيقاع عقوبة الإغلاق الجماعي على سكان المخيم عند الضرورات، وهذا ما حصل.

يزيد من تعقيد الأمر أن حملات تعبوية سلبية ضد الوجود الفلسطيني باتت تتعلل بأن السلطة غير ممارسة لسيادتها في المخيمات، التي تحولت وفقاً لهذه المزاعم إلى بؤر خارج النظام، بينما تطبق السلطة في الممارسة عملياً سيادتها كاملة وفقاً لصيغ متنوعة. فمن المعروف أن «شبه استقلالية» في القضايا الاجتماعية تركت فيما يخص الفلسطينيين، من قبل السلطة منذ 1950 باعتبارها ميدان مسؤولية الأنروا، وبذلك خفضت الدولة الأعباء عنها وأدارت الظهر لمسؤولية توفير اللازم أو استكمال النواقص في المجال الاجتماعي الاقتصادي. أما في مجال الأمن فقد مارست السلطة عبر الأجهزة الامنية دورها إيجابياً بفرض الأمن، وسلبياً بالمبالغة في الاضطهاد في سنوات العقد الخمسين، وبعد الحرب الأهلية، عادت هذه الأجهزة لدور عادي، فهي تعتقل المطلوبين من الفلسطينيين، سواء داخل المخيمات أم خارجها، وتحيلهم إلى المحاكم والأجهزة القضائية المختصة، وتتعاون مع اللجنة الشعبية للمخيم لتسليم أي مطلوب أو مشتبه به.

حق العمل: أبرز في ممارسته التطبيقية أيضاً سمة عقاب جماعي للفلسطينيين. أدت إلى طردهم من سوق الإنتاج عموماً، وتهميش دورهم الاقتصادي/ الاجتماعي في لبنان، ويكفي للدلالة على ذلك أرقام إجازات العمل الممنوحة رسمياً (أنظر الكادر الخاص بها) مما أدى عملياً لهجرة واسعة للخارج بحثاً عن العمل (نحو مئة ألف فلسطيني).

الحق بإنشاء الجمعيات والرابطات: الجمعيات بما هي إطار ينظم اهتمام المواطن بالشأن العام محظورة على الفلسطيني، وذلك ضمن نزعة مطبقة للسلطات

للحد من حرية تنظيم المجتمع الخاص باللاجئين. لذلك لا نجد في لبنان أية جمعية فلسطينية معترف بها بشكل قانوني، بل يقتصر الامر على هيئات ومؤسسات لبنانية تعمل في الوسط الفلسطيني. كذلك فإن التطبيق العملي أدى إلى حرمان الفلسطيني من تشكيل النقابات قانونياً أو الالتحاق بالنقابات المهنية، بسبب اشتراطات الجنسية اللبنانية في أنظمتها، وطبعاً فإن تشكيل أحزاب فلسطينية في ظل هذه الظروف يعتبر مستحيلاً.

الصحة والتعليم: تظهر في بعض التطبيق مواقف سلبية أيضاً، وقد تسبب الحرمان من الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية إلى حالات وفيات للكثيرين على أبواب المستشفيات، دون أية مساعدة. وبلغت حداً من الامتهان الإنساني أن عدداً من المرضى، احتفظت بهم المستشفيات كرهائن حتى يتم تأمين التكاليف من قبل أهلهم، وفي حالات عديدة ألقي الحجز على جثث الموتى منهم. وفي التعلم أدى التطبيق العملي، وفقاً لآخر الدراسات في مخيمات لبنان إلى أن نسبة عمل الأطفال هي 40 ٪ من مجموع اللذين يجب أن يكونوا في مقاعد الدراسة، وهذه كارثة وطنية على المستوى التعليمي.

المجال الثقافي: يتضح أنه في جانب منه عقوبة جماعية، عندما يحظر امتلاك وسائل الإعلام على الفلسطينين بما يضعهم في حرية التعبير الثقافي والحضاري خاضعين لمصالح وأهواء أصحاب هذه المؤسسات وشروطهم.

نظرة مختلفة

❖ ***يتفق الفلسطينيون واللبنانيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة. كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

ـ صحيح أن الفلسطينيين واللبنانيين يتفقون على رفض التوطين بضراوة، لكن الفوارق نوعية في النظرة والتعامل مع هذا الأمر. فالفلسطينيون يرفضون التوطين تمسكاً بحقهم في العودة إلى فلسطين، ورفضهم أن يفرضوا بالقوة على غيرهم، ولو كانوا أشقاء تحملوا الكثير في سبيل القضية الفلسطينية، وقدموا ما أمكنهم. هذا ما يحمل اللاجئون على المطالبة بإلحاح على معاملتهم بشكل أكثر إنسانية، ومنحهم الحقوق الاجتماعية والمدنية إلى حين العودة، وفقاً لما

تنص عليه القوانين والمعاهدات الدولية. بينما يتوزع اللبنانيون في الأسباب، منهم من يصر على حق اللاجئين في العودة، ومنهم من يرغب في بعثرتهم وتشتيتهم وتهجيرهم إلى خارج لبنان سواء عادوا إلى فلسطين أم استوطنوا في المنافي البعيدة. لذلك فإن رفض التوطين مترافق لدى الفلسطينيين برفض التهجير.

الحل الوحيد

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية، التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة. ما هو برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

ـ الحل واحد لا بديل له. وهو تطبيق حقهم في العودة إلى فلسطين، بموجب القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948/12/11. وهذا يتضمن دعمهم لتنظيم طاقاتهم، ودعم حقوقهم المشروعة في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، ومواجهتهم للضغط لفرض التوطين، بمنحهم الحقوق الاجتماعية والإنسانية في لبنان.

جدول بإجازات العمل الممنوحة رسمياً

السنة	عدد الإجازات	السنة	عدد الإجازات
1968	2448	1979	284
1969	2326	1992	193
1970	1826	1993	327
1971	1990	1994	350
1972	1866	1995	354
1973	1850	1996	271
1977	307	1997	460
1978	312		

القسم الثاني

كيف ينظر اللبنانيون إلى الوجود الفلسطيني في لبنان ؟

حزب الله

رفض التوطين ومقاومته قضية إجماع بين اللبنانيين والفلسطينيين

يرى الحاج حسن حدرج عضو المجلس السياسي في حزب الله بأن الحالة الخلافية التي نشأت في الأوساط اللبنانية حول الوجود الفلسطيني ناجمة عن التفاوت في النظرة إلى التطورات السياسية والأحداث التي كانت على صلة بالصراع مع الكيان الصهيوني، ويدعو إلى إعادة النظر في هذه القضايا باتجاه إزالة الحساسيات وتعزيز مقومات الانصهار الوطني، ويقول أن الوجود الفلسطيني موقت ومرتبط بتطورات القضية الفلسطينية والصراع مع العدو الصهيوني، ويؤكد على ضرورة توفير فرص العيش الكريم للفلسطينيين وإن رفض التوطين في لبنان قضية إجماع بين اللبنانيين، كما هو مرفوض فلسطينياً. وهذا هو نص الحوار:

أصل الخلاف

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية - اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

ـ إن الوجود الفلسطيني في لبنان وجود مؤقت، نتج عن اغتصاب اليهود لفلسطين وإقامة الكيان الصهيوني على أرضها وطرد شعبها منها، وعليه فإن الفلسطينيين المقيمين في لبنان حالياً هم ضحية مؤامرة دولية اقتلعتهم من أرضهم وديارهم وشردتهم لاجئين هنا وهناك على غير إرادة منهم، فكان أن وجدوا ملاذاً وملجأ بين أهلهم وأخونهم في البلاد العربية المحيطة بفلسطين ومن بينها لبنان وأصبحت مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان جزءاً من القضية الفلسطينية بتفاعلاتها وتطوراتها.

إن الحالة الخلافية التي نشأت في الأوساط اللبنانية حول النظرة إلى الوجود الفلسطيني كانت ناجمة عن التفاوت في النظرة إلى التطورات السياسية والأحداث التي جرت في لبنان والتي كانت على صلة بالصراع مع الكيان الصهيوني، ودخول

العامل الفلسطيني كعامل مباشر من خلال تجربة الثورة الفلسطينية في لبنان وتداخل العوامل والمصالح الدولية مع الانقسامات الداخلية ما انتج انقساماً حاداً حول هذه المسألة نظراً لتعارض المصالح والحسابات والأولويات.

أما اليوم وبعد الذي تحقق من تطور إيجابي في الوضع اللبناني العام وما نشهده من وفاق وطني وتوحد في الموقف تجاه القضايا الوطنية الكبرى لا سيما منها الإجماع اللبناني حول رفض الاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأرض اللبنانية والالتفاف الشامل حول خيار المقاومة وتماسك الموقف اللبناني الرسمي والشعبي والمقاوم في مواجهة المناورات والمؤامرات الصهيونية، فقد بات لزاماً علينا أن نعيد النظر في القضايا الخلافية المتبقية لنحدد تجاهها موقفاً واحداً موحداً يزيل الحساسيات ويعزز مقومات الانصهار الوطني الذي يحصن ساحتنا في مواجهة العدوان الصهيوني المدعوم أميركياً واستهدافاته الخطيرة في هذه المرحلة.

ومن بين المسائل التي تحتاج إلى وحدة موقف حولها بين اللبنانيين أولاً وبين اللبنانيين والفلسطينيين ثانياً هي مسألة الموقف من الوجود الفلسطيني في لبنان وكيفية التعاطي معه،حتى لا يستمر هذا الوجود كعنصر خلاف من جهة، وحتى نتمكن جميعاً من مواجهة أية مشاريع أو ترتيبات قد تسعى بعض الجهات الدولية لتمريرها وفرضها على حساب الشعبين اللبناني والفلسطيني تتعارض مع مصالحهما وقضاياهما المشتركة مثل التوطين والتهجير وما بينهما من ظروف عيش لا تراعي أبسط مستلزمات الكرامة الإنسانية.

وجود مؤقت

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقات القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة ، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟وكيف؟***

- لنتفق أولاً أن الوجود الفلسطيني في لبنان هو وجود مؤقت مهما طال أمده. وهو مرتبط بتطورات القضية الفلسطينية والصراع مع العدو الصهيوني وبالتالي فإن هذا الوجود يحتاج إلى تنظيم ترعاه الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء ومع عدم ملاءمتها أو عدم توفرها ينبغي العمل على مراجعتها وسنها وإقرارها في المؤسسات الرسمية المعنية.

ويمكن للحكومة اللبنانية أن تستفيد من القوانين والتشريعات المطبقة على الفلسطينيين الموجودين في أقطار عربية أخرى لا سيما في سورية حيث يحتفظ الفلسطينيون بشخصيتهم وهويتهم وتجمعاتهم ويحظون بظروف معيشية لائقة ومستقرة دون أن يترتب على ذلك أي تعارض بين حقوقهم كبشر وبين وجودهم المؤقت كأصحاب قضية، ودون أن يمس ذلك السيادة الوطنية للبلد المضيف.

حق العمل

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم ، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

- إن هناك ضرورة إنسانية وسياسية لتوفير فرص العيش الكريم للفلسطينيين المقيمين في لبنان بما من شانه أن يحصنهم من مواجهة الاستحقاقات القائمة أو المحتملة باعتبارهم جزءاً من شعب يرتبط مصيره بتطورات القضية الفلسطينية والصراع مع العدو الصهيوني، ومسؤولياتنا جميعاً في هذا الجانب هي أن نعينهم على الصمود في وجه التحديات والظروف الضاغطة كي لا يسقطوا أمامها، وذلك انطلاقاً من التزامنا بمبادئ القضية الفلسطينية،ومن مصلحتنا المصيرية في مواجهة المخاطر التي يشكلها المشروع الصهيوني،الاستيطاني التوسعي العدواني،هذه المخاطر التي تستهدفنا جميعاً دون استثناء ودون تمييز بين لبناني أو فلسطيني أو سواهما من عرب ومسلمين.

من هنا تقوم ضرورة إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المدنية والاجتماعية لتحصينهم ولصيانة شخصيتهم وهويتهم وانتمائهم وليس لتذويبهم في المجتمع اللبناني كما يتوهم البعض، أو للإخلال بالمعادلة والتركيبة اللبنانية كما يخشى البعض الآخر.

ويندرج في سياق الحقوق المدنية والاجتماعية التي ينبغي أن تمنح للفلسطينيين في لبنان الحقوق التالية:

- حق العمل.
- رفع الحصار المفروض على بعض المخيمات.
- السماح بإدخال مواد البناء والصيانة إلى المخيمات.
- فتح مداخل المخيمات أمام الداخلين والخارجين.
- حق ممارسة المهن الحرة.
- حقوق أخرى متنوعة مثل حق السفر والتنقل والإقامة وغيرها.

مع التأكيد على وجوب تقيدهم بالأنظمة والقوانين اللبنانية المعمول بها في كل المجالات.

إجماع لبناني وفلسطيني

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

- إن رفض توطين الفلسطينيين في لبنان هو قضية إجماع بين اللبنانيين على مختلف انتماءاتهم واتجاهاتهم الطائفية والسياسية والمناطقية، بصرف النظر عن تعدد وتنوع خلفيات هذا الرفض.

كما أنه مرفوض رفضاً قاطعاً من قبل أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في لبنان، وكذلك من قبل القوى السياسية الفلسطينية والفصائل المعارضة لاتفاق أوسلو، والرافضة للصفقات والاتفاقات التي عقدتها السلطة الفلسطينية مع العدو الصهيوني.

فإذا كان هذا الموقف محل إجماع وطني لبناني، ومحل توافق لبناني فلسطيني، فلنتوافق جميعاً على جعله موقفاً وطنياً قومياً إسلامياً إنسانياً نتصدى بواسطته متوحدين متكاتفين لكل مشاريع التوطين التي يمكن أن تتبناها الأوساط الدولية المعنية بعملية التسوية، والتي يمكن أن تنجم عن التطورات المستقبلية في مسار التسوية المتوقفة حالياً.

وإذا كانت المرحلة الراهنة لا تحمل مخاطر التوطين بسبب انسداد أفق التسوية، فإنه لا ينبغي بنا أن نختلف اليوم على قضية محتملة انطلاقاً من مخاوف وهواجس مفترضة، كما أنه لا ينبغي أن نسقط هذا الافتراض من

حساباتنا المستقبلية، ما يقتضي أن نعد العدة لمجابهته وإسقاطه حين يحين أوانه، وذلك لمصلحة الشعبين اللبناني والفلسطيني ولمصلحة القضيتين اللبنانية والفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني واستهدافاته المرحلية والاستراتيجية.

كما أن هناك خطراً آخر لا يقل خطورة عن التوطين هو خطر التهجير الذي يؤدي إلى تذويب الشعب الفلسطيني في مجتمعات متعددة عبر تسهيل سبل الهجرة المنظمة وتسهيل فرص منح الجنسية والإقامة والعيش في بلاد الشتات وهذا يسهم في إسقاط الشعب الفلسطيني وفي تصفية القضية الفلسطينية وفي تكريس الكيان الصهيوني الغاصب في قلب المنطقة العربية والإسلامية بما يحمل من مخاطر وتحديات لن يكون لبنان بمنأى عنها، وهذا يقتضي أيضاً الحرص على تحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في لبنان بما يحقق لهم عيشاً كريماً مستقراً يحصنهم ويجنبهم خطر التهجير.

لا حل إلا بالعودة

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

- أما فيما يتعلق بالحلول الممكنة لقضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أو سواه، فإنه لا حل إلا بعودتهم إلى أرضهم وديارهم، فلا الشرائع الدينية ولا القيم الإنسانية ولا الأعراف القانونية الدولية تحرم الإنسان حقه في العيش على أرضه وفي وطنه نزولاً عند إرادة الغاصب المحتل، فقط التسلط والقوة واختلال موازين القوى والظلم والعدوان والانحياز للمعتدي يقول بذلك ويفرضه على الشعوب المقهورة فرضاً دون وجه حق أو مسوّغ قانوني.

وهذا حال العالم اليوم مع قضية اغتصاب اليهود لفلسطين وطرد شعبها منها.

بغض النظر عن الأفكار والخطط المطروحة لحل ما يسمى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، القضية لا تحل إلا بعودة أهل فلسطين إلى أرضهم وديارهم. الفلسطينيون لا يقبلون بديلاً عن استرداد حقهم كاملاً، وهم يبلغون اليوم خمسة ملايين إنسان مشردين عن وطنهم، والاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية وأهدرت حقهم في عودتهم إلى ديارهم ليست ملزمة لهم ولا تعبر عن موقفهم في هذا

المجـال، كما أن العرب والمسلمين لا يتقبلون التفريط بمقدساتهم في فلسطين رغم انخداع قلة قليلة منهم بأوهام التسوية المتداعية.

من هنا فإن الصراع مع العدو الصهيوني محكوم بالاستمرار ولن توقفه أية جهود ومساع مهما بلغت قوة وهيمنة القيمين عليها، وتجربة تراجع وجمود عملية التسوية رغم الجهود الدولية التي بذلت لإنجازها خير دليل على ذلك.

إن واقع الحال اليوم ليس واقع التسليم بالأمر الواقع أو الخضوع والاستسلام والإقرار بالهزيمة، أو إعطاء الكيان الصهيوني اعترافاً بوجود وإقراراً بشرعية ما اغتصبه والبحث عن وطن أو أوطان بديلة للفلسطينيين.

إن واقع الحال اليوم واقع النهوض واستعادة التوازن واستنهاض عوامل القوة على امتداد القوة العربية والإسلامية،وتجربة المقاومة الإسلامية في لبنان والموقف الرسمي والشعبي من الاحتلال الإسرائيلي خير دليل وبرهان، وهذا ما يبشر ببدء انقلاب المعادلة لصالح أمننا ومستقبلنا الواعد. وهذا ما يلوح في الأفق القريب.

الحزب التقدمي الاشتراكي

كنا ولا نزال مع إعطاء الفلسطينيين حقوقهم الاجتماعية

يؤكد عضو قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي الأستاذ غازي العريضي بان الحالة الخلافية في الشارع اللبناني حول الوجود الـ لسطيني في لبنان انحسرت بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، وخروج منظمة التحرير، وإن المسألة انحصرت بمستقبل اللاجئين في المخيمات وهو أمر يجب معالجته من خلال تحسين أوضاعهم الاجتماعية والإنسانية. وأكد أن التوطين مرفوض فلسطينياً لأنه يحرم الفلسطينيين حق العودة، ومرفوض لبنانياً لأنه يتجاوز حق لبنان وموقـه المبدئي من القضية الـ لسطينية وهذا نص الحوار:

نظرة هادئة

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشا ع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية. اللبنانية اهناً ومستقبلاً؟***

ـ لا شك في أن الوجود الفلسطيني كان في الأساس حالة خلافية في الشارع اللبناني لاعتباره نتيجة لاغتصاب ارض فلسطين من قبل إسرائيل، وبالتالي تعبيراً عن قضية لا تزال دون حل رغم الاتفاقات التي وقعت وبعد حروب كثيرة خلفت خسائر كبيرة مادية وبشرية، لان تلك الاتفاقات لم تلحظ حلاً لفلسطيني الشتات كما أبقى مصيرهم مفتوحاً على كل الاحتمالات.

لا بد من النظرة إلى الحالة الخلافية التي سببها الوجود الفلسطيني في الشارع اللبناني أيضاً وانطلاقاً من جوهر القضية العربية، على أساس أنها انعكاس للحالة الخلافية حول تركيبة النظام السياسي اللبناني السابق ودوره وحول هوية لبنان عموماً وخصوصاً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ أن الانقسام كان حاداً حول هذه النقطة بين فريق كان ولا يزال يرى أن القضية الفلسطينية قضية عربية، وأن إسرائيل عدو مهدد لكل العرب وليس للفلسطينيين فحسب، وأن لبنان معني بهذا الصراع في

السياق وبالتالي فإن الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان والكفاح الفلسطيني المسلح أمران يجب حمايتهما واحتضانهما، وفريق آخر كان ينظر إلى هذه الحالة من زاوية أخرى مختلفة تماماً ويرى أن الوجود الفلسطيني الذي بدأ في لبنان بأعداد معينة واستخدم كيد عاملة رخيصة، تطور مع الوقت، وبات مقلقاً، وزاد القلق عندما اصبح يحمل السلاح فنُظر إليه نظرة المهدد للنظام وتركيبته انطلاقاً من استغلال بعض الممارسات. والتي برزت لتغطية جوهر الموقف الحقيقي، الذي كانت تعبر عنه قوى الأحلاف الأجنبية في لبنان واتجاهات الانحراف نحو الغرب من أجل تدعيم الاعتبارات الطائفية.

إذا كان الحديث حول هذا الموضوع يشكل مفصلاً أساساً من مفاصل الحرب في لبنان، للترابط التام بين أسبابها الداخلية والخارجية، وبالتالي لا يمكن اختصاره بتلميحات وهو ليس موضوعنا اليوم، فإنه يمكننا القول أن الحالة الخلافية في الشارع اللبناني قد انحسرت بعد اجتياح عام 82 الإسرائيلي الأرض اللبنانية وخروج منظمة التحرير وقواها العسكرية منها، وانحصرت بمستقبل «اللاجئين» في المخيمات وبالأوضاع الخاصة التي يعيشها بعضها والتي تعتبر في نظر قسم من اللبنانيين جزراً أمنية وبؤراً تولد حالات متنوعة من القلق والإرباك وعناصر الخلاف لا بد من إنهائها.

بالتأكيد فإن الأمر بأبعاده المحلية والإقليمية والأمنية والسياسية لا يزال مدار نقاش وخلاف ولكنه في كل الحالات لم يعد يشكل حتى بالنسبة للمعترضين على الوجود الفلسطيني مصدر قلق كبير قياساً على الوضع السابق لأن الأوضاع في كل المخيمات وفي أسوأ حالاتها لم تخرج عن إطار المراقبة ومن دائرة الضبط.

مما لا شك فيه أن تحولاً كبيراً حصل داخل الشارع الفلسطيني في الداخل والخارج بعد اتفاقات أوسلو التي رفضها لبنان، وبالتنسيق والتفاهم مع سوريا كان ثمة موقف يدعو إلى سلام عادل وشامل يكرس حقوق الشعب الفلسطيني خصوصاً والعرب عموماً ومن ضمنها حق العودة وهو أمر لم تشر إليه الاتفاقات المعقودة بوضوح. وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه من الناحية السياسية وحول هذا الموقف بالذات ثمة توافق لبناني فلسطيني (بالنسبة إلى الفلسطينيين المقيمين على أرضه) وهذا أمر إيجابي وإن كان بعض القوى الفلسطينية خرج عن هذا التوافق من حين إلى آخر لكنه ليس ذا تأثير كبير.

أما من النواحي الأخرى الاجتماعية والإنسانية فلا شك في أن ثمة أزمة ثقة بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية وبينهم وبين بعض اللبنانيين بسبب بعض الأوضاع التي يعيشونها في المخيمات وهو ما كنا ندعو دائماً ولا نزال إلى معالجته بما يحفظ كرامة هؤلاء الأخوة ومعاملتهم كبشر.

الوضع المتردي

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- إن الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة بين مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة لا تراعى عموماً في لبنان. فبالنسبة إلى المنظمات الدولية وبالتحديد «الأنروا» مثلاً فهي لا تقوم بدورها المطلوب والمنشود وينعكس ذلك سلبياً على الفلسطينيين في قطاعات مختلفة تربوياً واجتماعياً وصحياً.. إضافة إلى مسلسل الفضائح الذي طاول هذه المنظمة.

كذلك فإن العلاقة بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين في المخيمات ليست على ما يرام. إن الداخل إلى المخيمات ليوم لا يسعه إلا أن يبدي اشمئزازه واستنكاره للحالة المزرية التي يعيشها القاطنون فيها. إنها مناظر قلما يراها الإنسان في أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان وفقراً في العالم والناس فيها مهددون ومصيرهم مجهول في الإقامة والعيش والعمل. وهذا أمر مهين للغاية، فكيف إذا كانت الذاكرة لا تزال حية وفيها مشاهد المجازر الرهيبة الجماعية التي ارتكبها العدو الإسرائيلي وعملائه بحق هؤلاء المواطنين. في الواقع لا يصدق عقل أننا وعلى مشارف القرن الواحد والعشرين في لبنان نرى أطفالاً يموتون جوعاً أو بسبب نقص الأدوية في المخيمات.

بالتالي فإننا كنا ولا نزال ندعو إلى معالجة هذه المشكلة ورفع مستوى معيشة هؤلاء الناس والاعتراف بهم أساسا كناس يجب حفظ كراماتهم وحقوقهم في الحياة.

إذا كنا نسجل للدولة وللحكومة الأولى في هذا العهد القرار الإيجابي الذي قضى بمعالجة مشكلة التأشيرات وتشتت العائلات فإننا ندعوها إلى التصدي للمشاكل واتخاذ المزيد من القرارات التي تولد عوامل الاستقرار الاجتماعي والأمني في الداخل وتبني الثقة الكاملة بين أبناء الشعبين وتجعل التكامل بين طاقاتهما أساسا في المواجهة المفتوحة حتى الحل المنشود الذي يعيد الفلسطينيين إلى أرضهم..

حقوق مشروعة

- لقد كنا ولا نزال ندعو إلى إعطاء الفلسطينيين في لبنان حقوقهم الإنسانية والاجتماعية في مختلف المجالات. ولا نعتقد أن هذا الأمر يمنعهم من العودة إلى

أرضهم الأم. وثمة إجراءات من هذا النوع معتمدة في عدد كبير من الدول العربية لا تبغي منها تلك الدول إبقاء الفلسطينيين عندها ولا هي تخلت عن حقهم في العودة. كذلك فإن الفلسطينيين أنفسهم يرفضون البقاء في لبنان ويريدون العودة إلى أرضهم. وبالتالي فإن مسألة الحقوق المدنية هي مسألة الحق في الحياة بكرامة ليس إلا ويمكن للدولة اللبنانية أن تمنحها دون المساس بحقوقها وسيادتها كما يتخوف البعض أو يطالب الآخر لأهداف سياسية أخرى تتدرج وفق مفهومه الخاص بالسيادة.

رفض قاطع

❖ يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟

. انطلاقاً مما سبق، واستناداً إلى أن التوطين مرفوض فلسطينياً لأنه يحرم الفلسطينيين من العودة، ومرفوض لبنانياً لأنه يتجاوز حق لبنان وموقفه المبدئي والمفترض من القضية الفلسطينية كقضية عربية أيضاً، فإن الثقة يجب أن تكون قائمة ووطيدة بين أبناء الشعبين. ونعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد لمواجهة المشاريع الإسرائيلية التوطينية.

إن هذه الثقة والتفاهم بين لبنان وسوريا التي يتواجد على أرضها فلسطينيون والتي لم تفرط بالحق العربي ولذلك رفضت كل مشاريع الاستسلام ودعمت ولا تزال تدعم قوى المقاومة والصمود ووقفت إلى جانب لبنان في أصعب ظروفه، إن هذه الثقة وهذا التفاهم يشكل ضمانة أساسية لمواجهة تلك المشاريع. وإذا أردنا مقاربة الأمور بصراحة، لا سيما وأننا نسمع ونقرأ مشاريع أميركية حيناً، وإسرائيلية أحياناً أخرى تستهدف توطين الفلسطينيين حيث هم أو توزيعهم مجدداً على عدد من الدول العربية والإسلامية والأوروبية وصولاً إلى أميركا، مما دفع بعض المسؤولين إلى الحديث عن تغيير محتمل في خرائط المنطقة كلها وجغرافيتها فإن ذلك يدعونا أكثر إلى التحلي بالواقعية، وإلى تعميق الثقة والتفاهم اللذين أشرت إليهما تحسباً لكل هذه الاحتمالات.

إن الجبهة السورية اليوم هي الأساس ويجب التكامل معها مع التأكيد على أن مشروع التوطين ليس مشروعاً يستهدف لبنان فحسب بل يستهدف القضية

الفلسطينية أساساً وكل المنطقة ومستقبلها وبالتالي فإن مواجهته يجب أن تكون شاملة كي لا نرى أنفسنا أمام أمر واقع يستولد بطبيعته وبطبيعة الحالة الخلافية على الوجود الفلسطيني في لبنان المزيد من المشاكل.

إعادة الثقة

❖ كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟

. الحل المؤقت هو في ترييح وضعهم في المخيمات وتنظيمه، بانتظار ما ستسفر عنه الحلول النهائية والتي لا تزال بعيدة. لكن الانتظار يجب ألا يدفع بنا إلى ترك الأمور تفرز الحلول من ذاتها وقد تكون حلولاً في غير مصلحتنا ومصلحة الأخوة الفلسطينيين. ولذلك نكرر القول ترييح الوضع، يساعد على بناء الثقة. والثقة تساعد بدورها على تكوين مناخ المتابعة والمواجهة بين القوى الفلسطينية واللبنانية والسورية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى فلا يكون لبنان مستفرداً لا باتفاقات أمنية تفرز حالات غير مستقرة على أرضه ولا يكون الفلسطينيون عندنا عرضة لمشاريع تضيعهم في النهاية وتسقط حقوقهم، بل يكون المصير واحداً بين لبنان وسوريا والفلسطينيين الموجودين هنا وهناك.

التنظيم الشعبي الناصري

ضرورة الفصل بين الحقوق الإنسانية والاجتماعية ومسالة التوطين

أعرب نائب رئيس التنظيم الشعبي الناصري الدكتور أسامة سعد عن ارتياحه للخطوة الهامة التي اتخذتها حكومة الرئيس الحص بتسهيل سفر الفلسطينيين من وإلى لبنان، وأكد أن الدولة اللبنانية لازالت مقصرة تجاه سكان المخيمات. وطالب بتحسين أوضاع سكانها الحياتية لمساعدتهم على رفض التوطين. وهذا نص الحوار:

التزام قومي

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية. اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

ـ نحن لا ننظر إلى الوجود الفلسطيني الشقيق في لبنان إلا من منظار الموقع القومي الذي لا يميز بين عربي وآخر، لا بل أكثر من ذلك، أن معطيات الواقع الفلسطيني التي نشأت إثر احتلال فلسطين وتهجير أبنائها في أربع جهات الأرض، تقتضي نظرة أكثر احتضاناً تتجاوز الضرورات التي تستوجبها مقتضيات العلاقات القومية، إلى علاقة كفاحية نضالية تمليها ظروف احتلال العدو لفلسطين وما يستتبع ذلك من إلزامية تقدم كافة الوسائل والإمكانيات لأبناء شعبنا الفلسطيني التي توفر له تأمين مستلزمات صموده الاجتماعي والاقتصادي من جهة، وشروط استمرار كفاحه العسكري انطلاقاً من كافة جبهات دول الطوق ومن بينها لبنان من جهة ثانية.

وعليه فإننا نشعر أن لبنان الرسمي لازال مقصراً كثيراً إزاء المسألة الفلسطينية لا سيما لناحية الواقع الاجتماعي والحقوقي لشعبنا الفلسطيني المقيم في لبنان، رغم تسجيل ارتياحنا للخطوة الهامة التي اتخذتها حكومة الرئيس الحص بعد أسابيع قليلة على تشكيلها والتي تمثلت بتسهيل سفر اخوتنا الفلسطينيين من وإلى لبنان والتي نأمل أن تكون مقدمة لتعزيز أوضاع شعبنا الفلسطيني الذي

يعيش مشكلات حادة صحياً واجتماعياً لا سيما بعد تقليص خدمات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين «الانروا» لسكان المخيمات.

إجحاف قانوني

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

ـ هناك حيف وظلم كبيران يلحقان بالشعب الفلسطيني الموجود في لبنان لناحية تطبيق قواعد وأحكام القوانين والنصوص الدولية التي ترعى وتنظم وجود اللاجئين، وإذا ما ضربنا صفحاً عن جميع هذه النصوص وتطلعنا إلى القوانين الداخلي اللبنانية لا سيما منها قانون العمل اللبناني وفي المادة 59 منه بالتحديد التي تتناول مبدأ التعامل بالمثل نلحظ أن السلطات اللبنانية تتذرع بمنطوق هذا النص لحرمان العامل الفلسطيني من الحقوق التي يتمتع بها شقيقه اللبناني بغير وجه حق، فمبدأ التعامل بالمثل إذا ما أراد لبنان تطبيقه في العلاقات مع الفلسطينيين فإنه يعني وجوب العودة إلى التشريعات الفلسطينية التي كانت قائمة قبل اغتصاب فلسطين، حيث نلحظ أن الدستور الفلسطيني الموضوع في آب 1922 ، حدد معنى لفظة أجنبي، معتبراً أن الأجنبي هو أحد رعايا الدول الأوروبية أو الأمريكية أو دولة اليابان، لكنها لا تعني الأهالي الأصليين لبلاد موضوعة تحت حماية دولة أوروبية، أو تدار بمقتضى انتداب ممنوح لإحدى الدول الأوروبية..

إن تفسير هذا النص الدستوري الفلسطيني الذي بقي ساري المفعول إلى حين اغتصاب فلسطين عام 1948، يشير إلى أن اللبناني كان يتمتع في فلسطين بظروف المعاملة نفسها التي كان يتمتع بها المواطن الفلسطيني، وعلى هذا الأساس فإن تذرع السلطات اللبنانية بمبدأ التعامل بالمثل واقع في غير محله القانوني ولا يمكن الركون إليه ليجري على أساسه معاملة العمال الفلسطينيين على هذا النحو من التضييق لا سيما لجهة إلزامية الحصول على إجازة العمل وضرورة وقف العمل ببعض المراسيم الاشتراعية التي صدرت عام 1983 في ظل عهد الرئيس أمين الجميل التي تمنع الفلسطيني من العمل في واحد وخمسين مهنة.

فزاعة التوطين

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

ـ نحن من القائلين بضرورة الفصل بين موضوعة الحقوق الإنسانية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وبين مسألة التوطين، فالتوطين هو الفزاعة التي طالما استخدمها «اليمين» في لبنان للتخويف من القنبلة الديمغرافية الفلسطينية التي تساهم بحسب هذا «اليمين» في إحداث الاختلال في التوازن الطائفي في لبنان.

إننا نرفض تماماً هذا المنطق، ولا يجب التلطي خلف أوهام التوطين لحجب الحقوق المدنية والاجتماعية عن الشعب الفلسطيني فلا أدري مثلاً ما هي الحجة في منع إدخال علب الطلاء والدهان إلى المخيمات؟

إن هذا المثل الواقعي الذي تعيشه يومياً مخيمات لبنان يؤشر إلى مدى تردي الأوضاع الاجتماعية وتراجع الشروط الدنيا للحياة اللائقة والكريمة لشعبنا الفلسطيني في لبنان. لقد كانت السلطة اللبنانية تتعامل دائماً مع الفلسطينيين في لبنان على قاعدة التنكر للدور الهام والفاعل الذي لعبه العامل الفلسطيني في الإسهام ببناء الاقتصاد اللبناني وازدهاره وفي إنهاض قطاع الزراعة اللبنانية في الجنوب والشمال والبقاع وفي تقديم اليد العاملة «الرخيصة» في قطاع الصناعة، هذا فضلاً عن تحويلات العاملين الفلسطينيين في دول الخليج وغيرها التي أسهمت في دفع عجلة الاقتصاد اللبناني. واليوم نتطلع إلى ضرورة قراءة مختلفة لأهمية إسهام العامل الفلسطيني في إنهاض الاقتصاد اللبناني من دون الخوف من طغيان فكرة التوطين، التي يرفضها الفلسطيني قبل أن تكون مرفوضة سواء من لبنان الرسمي أو الشعبي، فالمطلوب ضرورة التطلع إلى آفاق التعاون الإيجابي بين العمالة الفلسطينية واللبنانية وكيفية الاستفادة من وجود العامل الفلسطيني لدعم وتطوير الاقتصاد الوطني.

الموقف واستغلاله

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

ـ التوطين كما قلت سابقاً مرفوض فلسطينياً ولبنانياً. وقد كانت الحكومات السابقة تطلق مواقف علنية ترفض التوطين، لكنها بالمقابل تعمل في الخفاء على القبول والتسليم بمبدأ التوطين متطلعة إلى ما قد تقدمه الدول المانحة للبنان من مساعدات في حال قبول التوطين.

إن المطلوب حقيقة موقف وطني وقومي لبناني فلسطيني مشترك يؤكد رفض التوطين بشتى الوسائل والأساليب، والمطلوب سياسة رسمية لبنانية واضحة توفر للشعب الفلسطيني المقيم في لبنان مناخات إيجابية تساعده على رفض مشاريع التوطين، إذ لا نعتقد أن السياسة الرسمية غير العادلة التي تمارس تجاه الفلسطينيين في لبنان والتي تحجب عنهم أبسط الحقوق المدنية والاجتماعية، من شأنها أن تعزز مناعتهم في رفض التوطين، لا بل تعطي نتيجة عكسية من شأنها تسهيل تمرير التوطين كخيار وحيد قد يكون حلاً للمشكلة الاجتماعية التي يعيشونها.

حق العودة

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

ـ إننا نؤكد على حق عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه التي اقتلع منها بفعل المؤامرة الدولية الصهيونية. لقد نص القرار رقم 194 الصادر عن الأمم المتحدة على حق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى أرضه وكذلك على حقه بالتعويض عن الأضرار والخسائر التي لحقت به، في حين أننا نرى الاتجاه الدولي المنسجم مع الموقف الصهيوني يميل إلى اجتزاء القرار الدولي الآنف الذكر ليرتكز على الشق المتعلق بالتعويض من دون حق العودة.

إننا نحذر من هذا الاتجاه الدولي السلبي الذي لا يساعد على تطبيق قواعد وأحكام القانون الدولي على نحو عادل، وأعجب كيف يتحدثون عن السلام العادل والشامل بمعزل عن التطبيق الموضوعي والدقيق للقرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي الصهيوني.

أما لناحية قناعاتنا السياسية كناصريين، فإننا لازلنا نؤمن بأن شعارات الزعيم الخالد جمال عبد الناصر لا صلح، لا تفاوض، ولا اعتراف وبأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، كانت ولازالت هي الفيصل الذي يحكم صراعنا مع العدو، بعيداً عن كل أوهام التسوية والسلام التي هي مضيعة للوقت ليس إلا.

الحزب السوري القومي الاجتماعي

التوطين في لبنان حديث في الفراغ وجزء من المؤامرة الدولية

أشار معن حمية ناموس عمدة الإذاعة والإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي بأن الوجود الفلسطيني في لبنان، كما باقي الكيانات وفي الدول العربية هو نتيجة النكبة التي حلت بفلسطين، وأكد أن فهم طبيعة العلاقة اللبنانية ـ الفلسطينية راهناً ومستقبلاً من المنظور القومي يجب أن يرتكز على ضرورة أن لا تنحصر في إطار الشكليات لأن مثل هذه العلاقة تفقد اللاجئين مشروعية حقهم، وتفقد الدول المضيفة مسؤولياتها ودورها المفترض، وقال أن رفض التوطين ليس مسألة اتفاق بل هي قناعات، ويرى الحزب أن هذه المشاريع هي مخططات دولية تأتي في سياق المؤامرة ضد الشعبين وهذا نص الحوار:

المنظور القومي

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

ـ قبل الإجابة عن السؤل لا بد من الإشارة إلى أن الوجود الفلسطيني في لبنان كما في باقي الكيانات وفي الدول العربية هو نتيجة النكبة التي حلت بفلسطين، وأهلها الذين شردوا منها تحت وطأة العدوانية اليهودية العنصرية، التي أقامت كياناً اغتصابياً في فلسطين بدعم من المؤامرة الاستعمارية التي جزأت بلادنا في معاهدة سايكس ـ بيكو واستتبعت وعد بلفور الذي قضى بمنح فلسطين وطناً قومياً لليهود.

هذه المقدمة هي توضيح لما تعرض له الشعب الفلسطيني بفعل المؤامرة اليهودية، وهي لا تقبل أي اجتهاد أو تفسير لمسببات الوجود الفلسطيني في لبنان.

أم في ما خص السؤال، نجزم أن الوجود الفلسطيني في لبنان، ليس حالة خلافية في «الشارع اللبناني» لأن التسليم بهذا المنطق يعتبر مؤشراً خطيراً يستدعي من الجميع وقفة مسؤولة لدرس خلفيات هذه المسألة، خصوصاً إذا ما كانت وجهة النظر المطروحة في هذا الصدد هي محور خلافي، وهذا ما لا يتفق وواقع الالتزام بموجبات قانون الدولة (الدولة اللبنانية) بحسب الاتفاقات والقوانين الدولية المتعلقة بقضايا اللاجئين. وهذا جانب منفصل تماماً عن الجانب القومي الذي يفرض التزاماً واضحاً وصريحاً من قبل الدولة في لبنان، باحتضان الفلسطينيين الذين هم جزء لا يتجزأ من تاريخ أمة جزأها الاستعمار، وبالتالي فإن ما يجمع اللبناني بالفلسطيني هو انتماء قومي مصيري.

أما ما نتفق عليه، هو وجود إشكالية كانت نتاج سلوك بعض فصائل الثورة الفلسطينية في فترات سابقة، وهذا السلوك أدى إلى ما أدى إليه من ارتسام صورة مغايرة لا تعكس حقيقة قدسية المسألة الفلسطينية.

وهذا الكلام لا يعني على الإطلاق أن ثمة سلوكية جماعية أسهمت في إنتاج هذه الصورة، فالفلسطينيون تحملوا إلى جانب اللبنانيين مشقات الصراع والمواجهة ضد العدو الصهيوني في العديد من المناطق اللبنانية، والفلسطينيون بما امتلكوا من قدرات إبان الأحداث اللبنانية ساندوا القوى الوطنية اللبنانية كما في مواجهة العدو، أيضاً في مواجهة مشروع العدو على الساحة اللبنانية، وهذه وقفة يشكر عليها الفلسطينيون خصوصاً وإننا اليوم نجد كل اللبنانيين بمختلف انتماءاتهم على موقف موحد إزاء التحديات الإسرائيلية التي تواجهنا.

والإشكالية هذه، لم تعد قائمة في المرحلة الراهنة، لذلك تنتفي الحاجة إلى التوغل في استحضار أسبابها، وتطرقنا لمضامينها بهذه العجالة لأننا نشعر في الحزب السوري القومي الاجتماعي إن مثل هذا الملف يعنينا من منظور قومي، ولا يعني الفصائل الفلسطينية وحسب، وعندما نطرح الإشكاليات التي رافقت الوجود الفلسطيني فلأننا وقفنا بما تمليه علينا قناعاتنا وإيماننا إلى جانب شعبنا الفلسطيني، فحزبنا كان من محذري القيادة الفلسطينية من تبعات السلوكية الخاطئة. وحزبنا كان أول من وقف بوجه السلوك العرفاتي محذراً من النهج الانحرافي الاستسلامي، قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان العام 1982.

أقول وأكرر لو لم نكن معنيين بهذا الملف كان يمكن الاختصار، لكننا لا نستطيع والحديث يتناول مسألة تهم شعبنا الفلسطيني، إلا أن نتحدث من موقعنا القومي وبما ينسجم مع قناعاتنا.

ومن هذا المنطلق فإن فهم طبيعة العلاقات الفلسطينية - اللبنانية راهناً ومستقبلاً ومن منظورنا القومي يجب أن يرتكز على ضرورة أن لا تنحصر تلك العلاقات في إطار الشكليات التي تحكم العلاقة بين أي دولة واللاجئين فيها، لأن مثل هذه العلاقة تفقد اللاجئين مشروعية حقهم، وتفقد الدولة المضيفة مسؤوليتها ودورها المفترض أن تلعبه على المستوى الدولي لمساندة قضية اللاجئين في سبيل استعادة حقهم. هذا على مستوى طبيعة علاقة الدولة مع اللاجئين وعلاقة الأحزاب أيضاً معهم. أما إذا كان المقصود بالسؤال علاقات لبنانية - فلسطينية في المستوى العام أي مع ما يسمى سلطة الحكم الذاتي، فهذه مسألة أخرى لن نتناولها، وموقفنا منها واضح وصريح، كونها قامت على أساس صكوك إذعان وبالتالي لا تشكل حلاً للمسألة الفلسطينية، ولا لقضية اللاجئين الفلسطينيين، إنما عبئاً على مسيرة الصراع من أجل تحرير فلسطين كل فلسطين.

وإذا كان المقصود في السؤال العلاقة مع اللاجئين، فالإجابة وردت. ونضيف بأنه من الضروري أن ترقى هذه العلاقة إلى فتح حوار صريح توضع من خلاله آليات مشروع نضالي يسهم فيه لبنان بأحزابه وهيئاته إسهاماً كبيراً من أجل إنجاحه ويكون منطلقاً أساسياً يساعد الفلسطينيين في نضالهم من أجل استعادة حقهم المسلوب.

أما وقد بدأ الحديث عن هذا الملف عبر اتصالات ولقاءات يقوم بها أسعد عبد الرحمن الوزير المفوض شؤون اللاجئين من قبل سلطة الحكم الذاتي فإن هذه اللقاءات تطرح تساؤلات حول خلفية هذه اللقاءات ومراميها ومدى صدقية المقترحات التي يحملها في هذا الصدد.

فكما نعرف أن السقف الذي يحكم مقترحات عبد الرحمن هو سقف يقف عند حدود نصوص اتفاق أوسلو وملحقاته الذي ينص صراحة على التخلي عن حق العودة وتقرير المصير على كامل تراب فلسطين، وهذا ما يستدعي التنبه لإبعاد أي مقترح ينطلق من ضمن هذا السقف، لأننا نعتقد أن كل ما يصدر عن موقعي اتفاقات الإذعان يأتي في سياق أوسلو الذي شرعن الاحتلال ورسم مخطط توطين الفلسطينيين حيث يقيمون.

من هنا فإن على لبنان الرسمي العمل بموجب المواثيق الدولية حول حقوق اللاجئين والالتزام بمقتضيات وحدة المصير القومي التي تربط أبناء الشعب

الواحد بعضهم ببعض، واعتماد الحوار مع الفصائل الفلسطينية والشخصيات الوطنية الرافضة التنازل والمساومة على الحقوق والتي تمثل إرادة شعبنا الفلسطيني الذي لا يرضى عن العودة وتحرير فلسطين وتقرير المصير بديلاً.

وبالتالي فإن على الفصائل الفلسطينية المعارضة لنهج التفريط وضع الصيغ والآليات التي تساعد شعبنا لنيل حقوقه المدنية والاجتماعية.

النموذج السوري

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- نحن نرى أن الأنظمة والقوانين المذكورة لا تراعى من قبل السلطات المختصة كما يجب، ولا يمكن لنا أن نضع آليات لمراعاة هذه القوانين، فآليات تطبيقها واضحة ولبنان ملتزم بتطبيقها، بموجب الاتفاقات الدولية كما ذكرنا، إلا أن ثمة ما يحول دون ذلك حيث شبح التوطين يثقل الأذهان من جراء المحاولات الرامية إلى جعل التوطين أسهل الوسائل لإبقاء إسرائيل زرعاً اصطناعياً في فلسطين، فيحل اليهود الطارئين محل أصحاب الحق الشرعيين في فلسطين.

لكن لا تفسير لبناني منطقي حتى الآن لعدم الحسم في موضوع منح الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للفلسطينيين في لبنان، وهذا ما يراكم الأخطاء.

هذه المسألة لا نجد نحن تفسيراً لها سوى أن القوى الاستعمارية التي تخطط لتوطين الفلسطينيين في الكيانات والبلدان حيث يلتجئون، هي نفسها تغذي فكرة أن منح الحقوق المدنية والاجتماعية يمهد للتوطين وخصوصاً في لبنان انطلاقاً من استهداف يُبقي هذه المسألة عالقة وحادة للتلهي عن المسألة الأساس، فيبقى الهامش واسعاً أمام إسرائيل لتنفيذ مخططاتها العدوانية ضد لبنان وسوريا تحت ذرائع وحجج متعددة من ضمنها عدم تحمل الدولة المضيفة مسؤولياتها الكاملة إزاء اللاجئين.

وحزبنا يرى في هذا الصدد أن يتلازم تطبيق الأنظمة والقوانين الدولية بهذا الخصوص مع مفهوم ورؤية كل كيان أو دولة مع قضية اللاجئين الذي هم ضمنها. وبالتالي الالتزام بموجبات ما تلزم الرؤية والمفهوم، لمصلحة عدالة القضية.

وفي هذا السياق نستحضر نموذج العلاقة المنظمة بين اللاجئين - أبناء شعبنا الفلسطيني وبين الدولة السورية، فنجد أن ما يتمتع به الفلسطيني كلاجئ هو نفس ما يتمتع به المواطن السوري، من حيث الحقوق والواجبات، ولذلك نرى أن لا مشكلة في هذا الخصوص، ونرى أن عمق ما يربط المواطن من أبناء شعبنا الفلسطيني بالمواطن السوري يصب في مصلحة البلد. ونرى أن الفلسطيني لم يتخل عن إيمانه العميق بضرورة القيام بواجباته، وبنضاله الدؤوب في سبيل استعادة حقه المغتصب. ففلسطين تعيش في وجدانه، والعودة همه اليومي.

لذلك أقل ما يمكن فعله في مستوى الساحة اللبنانية، الاقتداء بنموذج العلاقة القائمة بين الدولة في سوريا وأبناء الشعب الفلسطيني، وهذا ما يحسم الجدل القائم في هذا السياق.

حقوق مشروعة

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

- إن مسألة العودة إلى فلسطين ليست مسألة مقرونة بحقوق مدنية واجتماعية تمنح أو لا تمنح للفلسطينيين، وإذا كان الاعتقاد الفلسطيني مبنياً على هذا الأساس، فثمة اعتقاد خاطئ، وبالمقابل فإن من يرى من اللبنانيين إن في منح الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين ترسيخ لوجودهم بشكل دائم، فأيضاً هذه رؤية خاطئة.

نعود ونكرر أن لا وجود لحالة خلافية في هذا الموضوع، سوى أن الفلسطيني يعزز مطلبه المحق بالحصول على حقوقه المدنية والاجتماعية، بتأكيد، أن لا بديل عن فلسطين. وهو محق وصادق في كلامه، واللبناني الذي يرى عكس ذلك، إنما يبني على أساس أوهام لا صلة لها بالواقع.

لذلك فإن موقفنا من الطرحين يتلخص بأن يدرك اللبناني كما الفلسطيني المسؤوليات التي تقع على عاتقه انطلاقاً من إدراك أهمية عدم التلهي بطرح ما يغاير ويخالف الواقع. وهذا ما يوفر تلقائياً ممارسة حقيقية للحقوق والواجبات من الضيف والمضيف، اللذين نعتبرهما من وجهة نظرنا شركاء في المصير.

قناعات راسخة

❖ يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟

ـ طبعاً رفض التوطين ليس مسألة اتفاق بل هي قناعات لا يمكن أن تتزعزع على الإطلاق، وهذه القناعات هي التي ترد على كل الشعارات والطروحات التي تقول بتلازم الحقوق المدنية والاجتماعية، والتوطين.

ونحن في الحزب السوري القومي الاجتماعي نرى في المحاولات الدولية لتوطين الفلسطينيين في عدد في البلدان العربية مخططاً يأتي في سياق المؤامرة الاستعمارية التي تستهدف حقنا القومي في فلسطين وتستهدف تاريخنا وثقافتنا وتجهيل هويتنا.

ونرى أيضاً أن مخاطر التوطين أكبر بكثير مما نتصور ومما يطرح بالنسبة للبنان، فلبنان لا يمكن أن يكون الساحة المستهدفة لتوطين الفلسطينيين، فهذه مناورة معروفة الأهداف مسبقاً. إن مساحة توطين الفلسطينيين في المخططات الدولية ليست الساحة اللبنانية وحدها. لأن الدوائر الدولية تدرك جيداً أن ما من صاحب حق يتنازل عن حقه في الأرض كما في الصراع من أجل استعادة حقوقه، ولذلك فإنه من المستبعد من الوجهة الاستراتيجية الإسرائيلية والدولية أن يكون لبنان الساحة الوحيدة والأقرب إلى المواجهة هو ساحة توطين للفلسطينيين.

من هنا فإن الحديث عن التوطين في لبنان من وجهة نظر موضوعية هو حديث في الفراغ. ونحن نؤكد رفضنا للتوطين الذي هو جزء من المؤامرة الدولية، سواء في لبنان أو في غيره. لكننا نؤكد على ضرورة منح الفلسطيني حقوقاً مدنية واجتماعية وإنسانية، ونعتقد أن منح الحكومة اللبنانية ـ حكومة العهد الجديد ـ الفلسطينيين تأشيرة السفر هو بداية مشجعة نحو تحقيق هذا المطلب المحق.

وهي بداية تشكل آلية عملية تساهم في مواجهة مشاريع التوطين المستهدفة قضيتنا القومية.

رفض القرارات الدولية

❖ كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟

ـ ذكر اتفاقات التسوية يقودنا إلى تناول الموضوع برمته والمرتبط في سياق أسئلتكم المطروحة حول الحقوق المدنية والتوطين وغيرها من المسائل في هذا السياق، وهنا لا بد من الإشارة إلى كيفية فهمنا للشرعية الدولية التي نفهمها على أنها القانون الدولي بوثائقه الأساسية بدءاً من ميثاق الأمم المتحدة، إلى إعلان حقوق الإنسان، إلى اتفاقيات جنيف الأربع، إلى إعلان الحقوق المدنية والسياسية، إلى اتفاقية مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وهي جميعها تشكل النقيض للكيان الصهيوني وعنصريته واغتصابه.وهي وثائق وقوانين غير مفعلة من جراء السياسة الدولية التي غلبت شريعة الغاب على شرعة حقوق الإنسان، فساوت في قرارات أخرى بين الغاصب وصاحب الحق.

لذلك فحزبنا رفض القرارات الدولية المنتقصة من الحق القومي في فلسطين بدءاً من قرار تقسيم فلسطين إلى القرارين 242 و338 انطلاقاً من أن الحق لا يكون نصف حق والوطن لا يكون ربع وطن.

فنحن في الحزب السوري القومي الاجتماعي علمنا مؤسس حزبنا أنطون سعاده «لا يمكن لقرار دولي أو صك أن يصادر حق الأمم الحرة في السيادة على أوطانها».

ولذلك نجدد موقفنا كما في رفض التوطين، في التمسك بعقيدة الصراع والمقاومة التي لا تقبل المساومة أو المهادنة بالحقوق.

وإذا كانت القرارات الدولية هي دون حقنا الطبيعي والتاريخي في فلسطين وكل الأمة فإن المفاوضات التي جرت والاتفاقيات المذلة التي وقعت من اتفاق أوسلو إلى واي بلانتيشن هي اتفاقيات غير شرعية لأنها نقيض حقنا القومي، حق شعبنا الفلسطيني في استعادة فلسطين كل فلسطين.

لذلك نعتقد أن استبعاد الإشارة إلى حق اللاجئين في العودة إلى أرضهم وحق تقرير مصيرهم على كامل تراب فلسطين، استهداف لمواثيق وقرارات الشرعية الدولية المؤكدة حق تقرير المصير لشعبنا. ولذلك لا يمكن لنا أن نتصور

حلاً لقضية اللاجئين في لبنان إلا من ضمن منظور إعطائهم حقوقاً مدنية واجتماعية وإنسانية، وهي أقل الواجبات تجاه شعبنا الفلسطيني. والشروع في تشكيل آليات إلزام الشرعية الدولية بتنفيذ القرارات والمواثيق الدولية المؤكدة حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني على كامل تراب فلسطين. وإلغاء كل القرارات التي ليست في مصلحة قضيتنا القومية باعتبار بقائها يشكل نقيضاً لموجبات وجودها أي وجود الشرعية الدولية.

وفي الختام نشكر «نداء الوطن» والقيمين عليها، على هذه المبادرة، بفتح هذا الملف الذي يعني كل اللبنانيين في الصميم كما السوريين والفلسطينيين وكل أبناء هذه الأمة وأن يكون بداية حوار موضوعي وبناء للوصول إلى خلاصات تضع حداً للتأويلات في هذا الموضوع لمصلحة أبناء شعبنا الفلسطيني.

الحزب الشيوعي اللبناني

الواجبات والحقوق تنبثق عن العامل السليم بين الطرفين

لا ينفي نائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني سعد الله مزرعاني أن الوجود الفلسطيني شكل ومنذ البدايات حالة خلافية في الشارع اللبناني، انطلاقاً من تركيبة النظام الطوائفية. ويقول أن الحزب الشيوعي كان ولا يزال من دعاة التوصل إلى حلول ومعالجات للتعامل مع الوضع الفلسطيني، تستند إلى مصلحة قومية شاملة يكون لبنان جزءاً من حركة التحرر العربية، وليس جزءاً معترضاً، أو معادياً لها، وان يكون ساحة موقف رسمي وشعبي موحد في طريقة تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. بما يؤمن علاقة سليمة بين الطرفين.

ويرى مزرعاني أن الاعتقاد القائل بأن منح الفلسطينيين بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية قد يؤدي إلى التوطين بأنه نظرة خاطئة بكل المقاييس السياسية.. وهذا نص الحوار:

أرضية الصراع

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية. اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

نشأت الحركة الفلسطينية بمظاهرها المختلفة عنواناً من عناوين الصراع في المنطقة، وحولها، أي الصراع الشامل وخصوصاً بعد عام 1967. وبانطلاقة العمل المسلح دخلت الحركة الفلسطينية مرحلة أكثر تبلوراً، وصنفت عن حق في موقع حركة تحرير تسعى من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية. وتنتظم في الصراع الدائر في المنطقة، وفي العالم بين فريقين. ولقد أطلقنا على نشاطها في تلك الفترة تسمية «حركة تحرر»، وذلك، في ظروف كان يتكامل هذان العنصران

في مجرى صراع تحرري واجتماعي. كان عنوانه العام في العالم: «الصراع بين معسكرين». بحيث اندمجت فيه مهام التحرر بالمهام الوطنية والقومية، وكذلك بالمهام الاجتماعية.

هذا الواقع كان كافياً لجعل النشاط الفلسطيني يقع على أرضية صراع في لبنان، وغير لبنان، إذ حصل في كل البلدان العربية. وقد شاهدنا نموذجاً مأساوياً له في الأردن الذي انتهى بـ«أيلول الأسود». وكان من الطبيعي أن يحدث الأمر نفسه في لبنان. ولكن هنا اتخذ الموقف بهذا الشأن صورة أخرى، بخصوصيات الواقع اللبناني.

ففي لبنان حصل تزاوج منذ إنشاء لبنان الكبير إلى إعلان الاستقلال ما بين النظام السياسي والتركيبة الطائفية فيه. واستطاعت عناصر عديدة منها الاستعمار الفرنسي، بالإضافة إلى المنازعات اللبنانية إلى دمج النظام السياسي نفسه، ما بين الوظيفة العامة للنظام والدور الخاص للطوائف، وأصبح هناك ما كنا نراه في تحليلنا، وهو واقع، ربط ما بين النظام والكيان، ما بين النظام السياسي الذي تشكل، وما بين وجود لبنان. إذ أن فريقاً من اللبنانيين اعتبر النظام ملازماً للكيان. ولقد لاحظنا في نشاطنا العام، حتى في أبسط جوانبه، كمجال الحريات، والمجالات الأخرى كالاجتماعي والعلاقات الخارجية.... كان بسرعة يتحول إلى مواجهة مع تركيبة النظام. وكانت دائماً ما تصدر التحذيرات من أن الذين يسعون إلى التغيير، أو إلى الإصلاح، هم في الواقع يسعون إلى المساس بالكيان اللبناني.

هذا الأمر جعل انتقال الثقل الفلسطيني، وحتى قبل انتقال منظمة التحرير إلى بيروت عام 1970 فضلاً عن الموقف تجاه المخيمات الفلسطينية، وأي نشاط سياسي فلسطيني، وأي تعاون في سياق تطورات القضية الفلسطينية وانعكاساتها في لبنان، كان الحريصون على التركيبة السياسية للنظام الطوائفي يحاولون جعلها في مواجهة هذه التركيبة. ولقد تفاقم الأمر بعد «أيلول»، وتدريجياً كانت القوى التي تتخذ موقفاً سياسياً في نطاق الصراع العام من حركة التحرير الفلسطينية والسعي من أجل استعادة الحقوق والأرض وتتبلور في شخصية ودور. كان كل ذلك يجري ربطه بخصوصيات الواقع اللبناني، وشهر سلاح الطائفية تدريجياً في وجه الوجود الفلسطيني، والقضية الفلسطينية، ولقد اتخذ ذلك

صيغاً مثيرة للسخرية. وللأسف في وقت واحد. ذلك الذي ترجم في حينه التمييز ما بين قداسة القضية، وسوء تمثيلها.

هؤلاء الذين اتخذوا هذه المواقف كانوا يمارسون نهجاً خاطئاً في التعامل مع مشاكل لبنان، ومشاكل المحيط، وترابط هذه المشاكل فيما بينها، وانعكاسها على لبنان، فهؤلاء لم يتمكنوا من تحصين الوضع اللبناني، ولذلك تعرض البلد لمجموعة من الهزات الكبيرة، والحروب الداخلية، حدث ذلك بشكل مصغر عام 1958، أي الاصطدام بواقع حركة التحرر العربية، وانحياز أرباب النظام اللبناني إلى المعسكر الأميركي. وكذلك الانبهار بالتجربة الإسرائيلية، وتكوين وطن على أساس قومي، ومحاولة تعميم هذا الأمر. ونقل هذه التجربة إلى لبنان بصيغة وطن قومي مسيحي، وتحويل الامتيازات إلى نظام متكامل.

وتدريجياً، كما ذكرت في السابق كان يشهر سلاح الطائفية في وجه أي مستجدات يجري تبرير العجز عن استيعابها. وتعزيز هذه التركيبة بالقول أن ذلك يهدد صيغة العيش المشتركة ونظام لبنان وكيانه.

لا نستطيع أن ننفي أن الوجود الفلسطيني تحول إلى وجود خلافي، ولا نستطيع إلا أن نحمل المسؤولية لأولئك الذين أساءوا التعامل مع هذا الواقع، فعرضوا لبنان إلى أفدح الأخطار. فبالانقسام بين اللبنانيين جعلوا الحرب الأهلية تطول إلى عقد ونصف العقد، وتنتهي بعجز من قبل اللبنانيين عن إيجاد تفاهم داخلي. فجاء الحل ناجماً عن توازنات خارجية بمشاركة لبنانية ضعيفة. ما جعل المشكلة في لبنان قائمة بهذا الشكل أو ذاك، وقابلة للتجدد بهذا الشكل أو ذاك، ومما يعرّض لبنان في الواقع، بسبب هشاشته الداخلية إلى مخاطر إضافية.

نحن كنا من دعاة أن يجري التوصل إلى حلول ومعالجات وطنية للتعامل مع الوضع الفلسطيني الذي تتفاعل قضيته. وأن تستند هذه المعالجات إلى مصلحة قومية شاملة، وأن يكون لبنان جزءاً من حركة التحرر العربية، وليس جزءاً معترضاً، أو معادياً لها. وأن يكون ساحة موقف رسمي وشعبي موحد في طريقة تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، وثورته بما يؤمن علاقة سليمة ما بين الطرفين. ولقد بذلت الأحزاب في ذلك الوقت محاولات بهذا الاتجاه. كما بذل الشهيد كمال جنبلاط محاولاته أيضاً. لا نريد اليوم تبسيط الأمور والقول أن عناصر المشكلة كانت ناضجة بإنجاب حل سريع في ذلك الوقت، لكن لا بد من أن نحمل

المسؤولية الأكبر للطرف الذي قدم امتيازاته الفئوية على كل الاعتبارات الوطنية والقومية ودفع الأمور نحو التأزم. وإلى حدها الأقصى، ورفض الحلول الوسط. وما كان يقبل به من حلول كان يرتد عليها سريعاً. هذا هو الجانب الأساسي في الموضوع. أما الجوانب الأخرى فهي أن القوى والأحزاب تتحمل أيضاً مسؤولية في درجة التأزم، وليس في أساسه، كان يمكن أن يجري بشكل أفضل، وذلك بانتهاج سياسة أكثر التزاماً بالعلاقة ما بين الثورة الفلسطينية، والحركة الوطنية اللبنانية بالنسبة لمتطلبات الصراع العربي في مداه الطويل. وأن يجري احتساب دقيق لمدى قدرة الواقع اللبناني لتحمل الحيز الأكبر من الصراع، وتفادي إثارة أو تأجيج الصراع الطائفي من خلال مجموعة عناصر لا مجال لذكرها.

وعلى أية حال، فإن هذه الأخطار التكتيكية ينبغي ألا تحجب الخطر الاستراتيجي الذي وقعت به البرجوازية اللبنانية بشكل عام، ثم البرجوازية المسيطرة بشكل خاص، والتي كانت تحكم باسم الامتيازات الطائفية، وتسعى لتشكيل لبنان على قاعدة استمرارها، مما خلق تناقضاً ما بين واقع لبنان والواقع العربي المحيط فجعله الحلقة الضعيفة. وعرضه لما عرضه من مشاكل.

المراعاة المفقودة

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- أعتقد أن هنالك إجماعاً على أن هذه الأنظمة لا تراعى، وهي لم تراع في السابق، فعندما نشأ ميزان قوى لمصلحة المنظمات الفلسطينية قامت هي بخرق القوانين اللبنانية. وفي المراحل الأولى للهجرة واللجوء الفلسطيني كانت السلطة تمارس التعسف الشديد على المخيمات واللاجئين الفلسطينيين، وللأسف انه بعد الطائف لم نصل إلى التوازن. وهذه الأمور نلاحظها اليوم في استمرار حرمان الفلسطينيين من حقوق بسيطة في مجال العمل. وفي مجال الانتقال حصل مؤخراً تدبير جيد.

أما في مجال الحياة الطبيعية للمخيمات، فهي تعامل على أنها جزر معزولة عن الواقع اللبناني، مما يعني مفارقة أولى لماذا هي جزر في ما يتعلق بالأمور السلبية، فيها شيء من الأمن الذاتي، فيها نوع من الخصوصية الإدارية: منظمات

وكفاح مسلح في فترات، وحياة اجتماعية وصحية، ولكن هي أيضاً محرومة كمفارقة ثانية ومن أبسط الحقوق من قبل الدولة اللبنانية: حق الخدمات كالماء والكهرباء والنظافة والصحة.

سياستنا الرسمية هي التي تعزز هذا المناخ في المخيمات، هي التي تعزل وتحاسب، والطريف أن تمنع الترميم وغيره، ففي زيارات للمخيمات والتفاعل معها يقع الإنسان على مآس حقيقية، كتهريب كميات من مواد البناء لسد فراغ، أو لمنع نش. هذه الأمور لا شك في غاية الخطورة. ويزيد من نتائجها السلبية تراجع خدمات منظمات الأمم المتحدة وأيضاً تراجع الاهتمام من قبل المنظمات الفلسطينية بالطور الجديد من النشاط السياسي والحركة بعد الانتقال والخروج من لبنان، مما زاد كل ذلك الوضع الفلسطيني تدهوراً.

نحن حاولنا أن نعبر عن انتقاد شديد لمواقف السلطة في لبنان التي نشأت من جديد في أعقاب الطائف، كان ينبغي لها أن تكون مدركة لهذه المشاكل ولمخاطرها التي تتراكم تدريجياً، وتسعى إلى معالجات. فلا يجوز بذريعة رفض التوطين، أو بدعوى إبقاء الفلسطيني مشدوداً إلى قضيته ممارسة عقاب جماعي على المواطنين الفلسطينيين بحرمانهم من ابسط الحقوق. هذه الأمر غير قائم مثلاً بالمقارنة مع البلدان العربية المضيفة، إذ لا نجد هذه الأمور إطلاقاً.

هناك مسالتان يمكن للبنان أن يعتمد على إبقائهما خارج التداول كالتجنيس والتجنيد، أما بالأمور الثانية فنحن نطالب بعلاقات مساواة بين الفلسطينيين في كل الأمور الأخرى.

هذا شعار رفع من بعض الأطراف السياسية لكن للأسف لم يجد طريقه إطلاقاً للتطبيق، وما يطبق هو نقيضه. لماذا تجري الأمور بهذا الاتجاه؟ هل هناك تشجيع لانتقال الفلسطينيين من لبنان إلى مكان ما؟ هذا أمر محتمل بالنسبة للبعض على خلفية الصراع الذي يدور، ولبنان طرف نشيط فيه، وذلك بوحدة المسارين اللبناني والسوري، والمقاومة، بواقع لبنان الموضوعي كساحة مجابهة حامية ووحيدة ضد إسرائيل. كل هذه الأمور ينبغي أن تتكامل فيما بينها، وأن تخفف من هذه التناقضات الصارخة ما بين ممارسة ضد العدو ومخططاته، وما بين التعامل مع الوضع الفلسطيني بما لا ينسجم مع هذه السياسة. نعتقد أن هذه السياسة مؤقتة، تجري ممارستها، وبجانب أساسي منها مفروضة لا تعبر عن قناعة في الأوساط اللبنانية ذات الصلة والمشاركة في السلطة الآن.

إذاً هذا الأمر مطروح على قوى واسعة من لبنان، ومهما كانت حدّة الصراع وآفاقه فهناك حد من الأخوة اللبنانية الفلسطينية، ينبغي التعبير عنها، وهناك حد من العلاقات الفلسطينية ينبغي إضرامها، وحقوق إنسانية ينبغي تطبيقها.

حقيقة الصراع

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

- إضافة لما ذكرته، نحن نعتقد أن هذه نظرة خاطئة بكل المقاييس السياسية وطبيعة الصراع في المدى الزمني المفتوح عليه. نحن لا نتعامل مع محطة، نحن نتعامل مع صراع انبثقت عنه مأساة لا يجوز إضافة مآسي أخرى إليها.

فلا علاقة لهذا النوع من التعامل بدفع الفلسطينيين نحو الارتباط أكثر بقضيتهم. فهذا التقدير خاطئ، خصوصاً أنه لا يتكامل مع خطة أو برنامج، لمصلحة الشعبين.. فلنخرج من هذه المعادلة التي أساسها عدم تبني قضية الشعب الفلسطيني من جهة، ومن جهة ثانية دفعه إلى المغادرة، وإلى الضياع الكامل في متاهات هذا العالم بعيداً عن وطنه العربي الكبير، وليس فقط عن وطنه الأصلي والصغير في فلسطين.

فالواجبات والحقوق تنبثق عن التعامل السليم بين الطرفين، فهنا لا أريد أن أتحدث عن الواجبات الفلسطينية بالتفصيل، كأن تقدم الماء والكهرباء والقليل من الخدمات للمخيم، فهذه لا مقابل تجاهها، وإنما يتعلق الأمر بالعمل السياسي والانتظام العام والنشاط فهذا ما هو مطلوب بين مرجعية فلسطينية ما والسلطة في لبنان. أما غير ذلك ما يتصل بالحقوق الأولية فهذا لا يملي على الجانب الفلسطيني أية اشتراطات، كما سبق وقلنا.

السياسة المطلوبة:

❖ ***إن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة. ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

- من بداية مدريد كان تحليلنا أن هذا التفاوض كان مفروضاً على القرار العربي. أي أن الطرف العربي لا يستطيع أن يرفض التفاوض، إلا أن ذلك كان محكوماً بميزان قوى دولي وإقليمي لمصلحة إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية، في مواجهة الأطراف والحقوق العربية.

من جهة ثانية الانخراط في التفاوض ما كان ينبغي أبداً أن يعني التوصل إلى اتفاقات مفرطة ومجحفة، ومتعارضة مع منطق التفاوض نفسه. أي قرارات مجلس الأمن، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

لقد برز في مجرى التفاوض نهجان: نهج يستجيب للتوصل لاتفاقات بأي ثمن. باعتبار أن إرادة أمريكا وإسرائيل أصبحت قدراً لا مهرب منه. ونهج انخرط في المفاوضات دون التخلي عن الصراع نفسه، وعن إمكانية تحسين موازين القوى، وتمسك بمنطلقات التفاوض. وقد أثبتت التطورات أن هذا النهج هو الأصح، وليس نهج التفرد والاستفراد والتسرع في عقد الصفقات والاتفاقات.

وتشير تطورات اليوم إلى أنه كان بمقدور الطرف العربي لو توحدت مواقفه وجرى التنسيق المطلوب بين أطرافه، وانتهج خطة صراع متكاملة بجعل التفاوض إحدى محطاتها، وليس محطتها الأخيرة، لو قام الطرف العربي بذلك لكنا في غمرة مجابهة أفضل، وقدمنا تنازلات أقل، وحققنا مكاسب أكثر.

إن هذا الأمر المطروح اليوم، كما كان مطروحاً في السابق، لم يفت أوانه بعد. ففي إسرائيل حصل تغيير مؤخراً، فكل أسباب الانتفاضة ما زالت قائمة في الوضع الفلسطيني بعد تجربة التسوية، كما أن كل عناصر التململ قائمة في الوضع العربي بسبب الانحياز الأميركي الفاضح لإسرائيل.

أما في لبنان فتواجه إسرائيل هزيمة حقيقية لا نجد حاجة لتقديم البراهين عليها، وتكفينا تصريحات القادة الإسرائيليين بهذا الصدد.

ينبغي على كل الأطراف أن تراجع تجاربها، وسياساتها لمصلحة نهج يتبلور تباعاً. قوامه استراتيجية صراع طويل الأمد، ومنطلق الاستمرار ربط النزاع مع العدو الإسرائيلي، وغايته استعادة الحقوق العربية في فلسطين وعودة اللاجئين إليها، وكذلك استعادة السيادة في التقدم والتنمية والديمقراطية.

حزب البعث العربي الاشتراكي

مقاومة التوطين تتطلب حشد الطاقات العربية دون استثناء

ارتأى د. عبد الإمام نون عضو القيادة القطرية، ورئيس مكتب الإعلام والثقافة الإجابة على الأسئلة التي وجهت إليه من خلال الدمج فيما بينها، والحديث عن وجهة نظر متكاملة حول الوجود الفلسطيني في لبنان داعياً إلى دعم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية قومية بامتياز مؤكداً أن لبنان يرفض التوطين محملاً السلطة الفلسطينية مسؤولية هذه المشاريع. وهذا نص الحوار:

قضية قومية

إن تواجد جزء من أبناء امتنا من الشعب الفلسطيني على الساحة اللبنانية ليس تواجداً طبيعياً كسائر أبناء الأقطار العربية الأخرى، أي أنه ليس مرتبطاً بدوافع شخصية واختيارية، بل إن هذا التواجد هو جزء من الانتشار الفلسطيني القسري على مساحة الوطن العربي وذلك بسبب الاغتصاب الصهيوني لفلسطين والذي أدى على فترات متلاحقة منذ عام 1948 إلى هجرة قسرية لجزء كبير من الشعب الفلسطيني ثم استتبعتها هجرة عام 1967 نتيجة للتوسع الإسرائيلي واحتلاله لجزء كبير من أراضي بعض الأقطار العربية بما فيها الضفة والقطاع والقدس.

ولأهمية القضية الفلسطينية فإننا نرى أنه لا يمكن القفز فوق أولويتها، وما من شك أن تناول الحياة العربية بكل أبعادها سيكون في أولوياتها شكل الصراع العربي الإسرائيلي، كما نرى أن قضية الصراع هذه تلقي بظلالها على كافة أبعاد الحياة العربية، اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية، ولا نتصور أنه ينتمي إلى هذه المنطقة من العالم من لا يدرك الشيء الكثير أو القليل عن طبيعة هذا الصراع أو قضاياه ومخاطره، فهي قضية حياتية يومية يتناولها كل مواطن في

أقصى منطقة من الوطن العربي، كما تتناولها الهيئات الرسمية من مجالس وزراء وقاعات الحكومات العربية.

إن القضية المركزية للأمة العربية كانت وما زالت هي القضية الفلسطينية، وإن النظرة المستقبلية إلى هذه القضية سوف يجانبها الصواب إن لم تلتزم تحديد طبيعة الصراع وقضاياه وأطرافه، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار دراسة طبيعة الحلول التي وضعت لإخماد الصراع والظروف الموضوعية التي أحاطت بهذه الحلول والأسباب التي أدت إليها.

ولا شك أن النظرة المستقبلية التي تنير البعد المستقبلي عند السلطة الفلسطينية تعكس غياب تبلور الآراء والقرارات التي تتخذ وتجعل الشروط اللازمة لحسم الصراع غير متوفرة في المستقبل القريب بهذه الطريقة التفردية، وفشل هذا النموذج حتى الآن في الجهود التي تجري منذ فترة بين بعض الأطراف العربية والكيان الصهيوني في حين أن التنسيق بين المسار اللبناني السوري (جزء من قدرات الأمة) قد أربك هذا العدو وهزم قواته في جنوب لبنان.

ونحن نرى أن التصور الجزئي وغير الكامل لطبيعة عملية المواجهة مع العدو الصهيوني هو من أهم عوامل الفشل العربي في تلك المواجهة، فطبيعة الصراع لا تقتصر على المواجهة العسكرية فقط، ولا تحسمها ساحات القتال، بل هي مواجهة شاملة ذات أبعاد نظامية واقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية. وباختصار هي مواجهة حضارية يمكن أن تواجهها أجيالنا القادمة وقد تكون أكثر حدة ومعاناة وبطرق ووسائل مختلفة.

إن التضامن العربي هو المطلوب من أجل تحقيق أهداف الأمة في هذا الصراع ويدعم رأينا في ذلك ما قدمته التجربة الراهنة، خلال السنوات القليلة السابقة ممثلة في فشل التوجه المنفرد لحل الصراع.

من ناحية أخرى فإن الاتفاقات المعقودة بين السلطة الفلسطينية والعدو الصهيوني تغلفها مسائل قانونية تتعلق بتقرير المصير ومفهوم الحكم الذاتي، وفي هذا المجال فإن بعض المفاهيم القانونية تعتبر أن تقرير المصير يستمد مفهومه من المبدأ العام القائل بأن الشعب يقرر مصير الأرض بينما مفهوم الحكم الذاتي مستمد من الافتراض القائل بأن الأرض تقرر مصير الشعوب التي تعيش عليها.

إن تلك الاتفاقات قد أهملت البنود التي يجب أن تضمن عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه، وبذلك جعلت المشكلة متشعبة بأبعادها وقائمة دون عودة الفلسطينيين إلى أرضهم ولذلك فإن المشاريع المطروحة حتى حينه تتطلب حشد جميع الطاقات العربية دون استثناء وعودة التضامن العربي الذي يشكل القوة الأساسية في المواجهة مع العدو من أجل إفشال خططه بشكل عملي. ومما لا شك فيه أن مسألة التوطين هي إحدى الخطط التي يجب أن تبقى مرفوضة في أي قطر عربي بأي شكل من الأشكال للحفاظ على الهوية الفلسطينية وبقاء عنوان العودة هو القضية الأساسية لكل مواطن فلسطيني.

مساواة الحقوق

وانطلاقاً من قناعاتنا بأن كل مواطن عربي يجب أن يعامل من أي قطر عربي كسائر المواطنين حيث تطبق عليهم الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء في القضايا الاجتماعية والإنسانية، تلك القوانين يجب أن تراعي مثل هذه الحقوق وأن تسمح لأي مواطن عربي الانخراط والاندماج بالمجتمع الذي يعيش فيه، يقابله ضرورة الحفاظ والالتزام بجميع هذه القوانين والحرص على تطبيقها بشكل إيجابي ولا يترك أي ثغرة أو شائبة تعيق هذا التطبيق، على الرغم من أننا نعتقد أن تجربة التواجد الفلسطيني على الساحة اللبنانية قد تركت أثراً سلبياً على العلاقات اللبنانية الفلسطينية على المستوى الرسمي، كما على المستوى الشعبي خصوصاً في ما يتعلق بالمسائل السياسية والنضالية التي مثلتها القيادات الفلسطينية. كما لم تترك المناخ الإيجابي الذي يشجع السلطات اللبنانية لإسقاط تلك النتائج من حساباتها.

رفض التوطين يحفظ الهوية الفلسطينية

كما نعتقد أن تحسين الأوضاع الاجتماعية والإنسانية للفلسطينيين في لبنان هو مسألة مطلوبة لما لذلك من تأثير على المستويات النضالية والنفسية والمعيشية لتأكيد وترسيخ العلاقات الطيبة والأخوية والطبيعية، في الوقت الذي يجب أن نسعى جميعاً لإقامة الدولة الفلسطينية التي تضمن عودة جميع الفلسطينيين إلى ديارهم وأرضهم ووطنهم وصون حقوقهم المشروعة مع الحرص على عدم التوطين بأي شكل من الأشكال وحفظ الهوية الفلسطينية لكل مواطن فلسطيني حتى تبقى الضمانة الأساسية للانتماء وتحقيق العودة الكاملة.

حركة أمل

ضرورة التزام الفلسطينيين بواجباتهم تجاه الدولة المضيفة

تؤكد حركة أمل أن الفلسطينيين في لبنان ضيوف نازحون احتلت أرضهم . . وسيبقون طالما بقي الاحتلال. ولا بد لهم من الانطلاق من هذه القناعة في التعاطي مع الواقع اللبناني آخذين بعين الاعتبار كل تجاربهم السابقة بسلبياتها وإيجابياتها فيبتعدون عن السلبي منها ويعززون الإيجابي وأهمها التعاون مع الشعب اللبناني كشعب مضيف ملتزم القضية الفلسطينية من موقع الصراع المشترك مع العدو الإسرائيلي.

ويرى مدير عام مؤسسات أمل التربوية محمد نصر الله ضرورة أن يتم التعاون عبر الدولة كمرجعية واحدة وحيدة وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء مع التأكيد على أن لا سلاح على الأراضي اللبنانية إلا سلاح الشرعية وسلاح المقاومة الذي يقاتل إسرائيل. ويرفض محمد نصر الله ظهور السلاح أمام المواطنين في أي مكان حتى المخيمات. وفيما يلي نص الحوار:

تحولات واقعية

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني كيف تفهمون طبيعة العلاقات اللبنانية الفلسطينية راهناً ومستقبلاً؟***

ـ لا بد من الإشارة أولاً أن سبب الوجود الفلسطيني في لبنان هو الاحتلال الإسرائيلي الذي أدى إلى الهجرة القسرية للفلسطينيين إلى الأقطار العربية المحيطة ومنها لبنان.

في البداية لم يكن هناك أي خلاف حول الوجود الفلسطيني في لبنان باعتباره مؤقتاً بانتظار العودة خاصة وأن الشعب الفلسطيني هو جزء من الشعب العربي الذي ينتمي إليه اللبنانيون وأن العدو الذي احتل فلسطين هو نفسه العدو الذي احتل لبنان لاحقاً لذلك فإن الفلسطينيين هم أخوة في الانتماء وأخوة في المصير القومي الواحد.

ظهر الشعور بأن الوجود الفلسطيني حالة خلافية في الشارع اللبناني بشكل حقيقي ومعلن في الحرب اللبنانية وساهمت تجربة المنظمات الفلسطينية على الأرض اللبنانية أثناء الحرب في تعزيز هذا الشعور وتغذيته وهي لم تكن تجربة موفقة الأمر الذي خلق شعوراً لدى بعض اللبنانيين بأن الوجود الفلسطيني عمل على إحداث خلل بنيوي في الساحة اللبنانية ساهم في تقوية فريق على حساب فريق آخر نظراً لعدد الفلسطينيين الكبير وقدراتهم الهائلة.

إلا أن هذه التجربة انتهت بالمنظور الواقعي ولن تتكرر أبداً.

الفلسطينيون في لبنان ضيوف نازحون احتلت أرضهم ورغم أن زمن الاحتلال طال إلا أنهم يبقون كذلك حتى زوال الاحتلال، ولا بد لهم من الانطلاق من هذه القناعة في التعاطي مع الواقع اللبناني آخذين بعين الاعتبار كل تجاربهم السابقة بسلبياتها وإيجابياتها فيبتعدون عن السلبي منها ويعززون الإيجابي وأهمها التعاون مع الشعب اللبناني كشعب مضيف ملتزم القضية الفلسطينية من موقع الصراع المشترك مع العدو الإسرائيلي، والتعاون مع الشعب اللبناني عبر الدولة كمرجعية واحدة وحيدة وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، مع التأكيد على أن لا سلاح على الأراضي اللبنانية إلا سلاح الشرعية وسلاح المقاومة الذي يقاتل إسرائيل شرط عدم ظهوره أمام المواطنين في أي مكان حتى المخيمات وإلا فإنه سيكون سلاح استعراض يعيدنا في الذاكرة إلى ما لا نحب ونرضى ويعزز الهواجس عند اللبنانيين.

حدود واضحة

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- إن الأنظمة والقوانين التي تنظم العلاقة بين مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة يندرج في إطارها القرارات التي تعنى برعاية هؤلاء الناس عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأنروا)، والتي من مسؤولياتها العناية بهم لجهة التعليم والصحة والإغاثة والشؤون الاجتماعية وسواها من الخدمات الأخرى الأساسية، والحقيقة الصارخة التي نراها من غير كثير عناء وجهد عند التواصل المباشر مع مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تشير إلى أعداد

هائلة من الأطفال خارج المدارس وفقدان الرعاية الصحية التي نراها ونشاهدها بأم العين، وإن كنا نفتقد للإحصاءات الدقيقة، إلا أن الزائر لأي مخيم من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يلمس ببساطة حجم الحرمان الذي يعانيه اللاجئون.

كما وتطالعنا الأنباء سنة بعد سنة بتخفيض ميزانية الوكالة ما يعني تخفيض قدراتها على القيام بواجباتها تجاه هؤلاء الناس الذين يدفعون في الجانب الإنساني من حياتهم الثمن المباشر، وهذا يعني بوضوح ربط الواقع الإنساني والاجتماعي للاجئين بمسيرة التسوية وحرمانهم من أجل تحويلهم إلى واقع ضاغط على القرار الفلسطيني من جهة والدولة العربية المضيفة من جهة أخرى من أجل القبول بأي حل للتخلص من مشكلة اللاجئين التي تشكل عبئاً اقتصادياً وإنسانياً على الجميع.

من خلال ما تقدم نأمل من المجتمع الدولي والعربي والإسلامي أن يفصل كلياً بين الواقع الإنساني والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين وبين الواقع السياسي للقضية الفلسطينية وبالتالي العمل على تحقيق الواجب الملقى على المنظمة الدولية والمؤسسات العربية في هذا الشأن.

من جهة أخرى لا بد من الحديث عن ضرورة التزام الأخوة الفلسطينيين بواجباتهم حيال الدول المضيفة لجهة احترام القوانين وعدم تجاوز حدود العلاقة عبر المؤسسات الشرعية والتعاون مع القوى الأمنية والعسكرية الداخلية على قاعدة أن الأجهزة الرسمية والشرعية هي الوحيدة المسؤولة عن الأمن في جميع الأماكن بما فيها المخيمات الفلسطينية وأن يتخلص الفلسطينيون وباختصار شديد من سلبيات تجربتهم على الساحة اللبنانية.

حقوق مشروعة

❖ **يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم.**

ما هو موقفكم من هذا الطرح وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟

ـ الفلسطيني إنسان، كما اللبناني وغيره، بعيداً عن السياسة، هو بحاجة لأسباب الحياة الإنسانية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ومستشفى ومدرسة والعمل وسواها من الحقوق الإنسانية الطبيعية التي بدونها لا يستمر الإنسان حياً سواء كان فلسطينياً أو غير فلسطيني، هذه الحقوق الإنسانية الاجتماعية لا نقاش فيها، وللفلسطيني الحق في الحصول عليها كإنسان، ولا علاقة لحصول الفلسطيني على هذه الحقوق من المساهمة في دعم حقه في العودة إلى بلاده كما أن منحه إياها لا يعني بالضرورة ترسيخ وجوده على الأراضي اللبنانية.

إن قناعة الفلسطيني في النضال من أجل العودة أو التخاذل والاكتفاء بالبقاء على الأراضي اللبنانية أو غيرها من الشتات الفلسطيني مرتبط ارتباطاً مباشراً بالتعبئة الفكرية والعقائدية والسياسية التي يعمل عليها قادته، فالفلسطينيون في لبنان وخلال تجربتهم الطويلة لم يكونوا من غير حقوق اجتماعية ولكنهم لم يحصلوا عليها بكاملها، وهي في جميع الأحوال ليست واجباً لبنانياً حصرياً بل أن تأمين الرعاية الاجتماعية للفلسطيني كانت واجباً دولياً وعربياً ولبنانياً في آخر المطاف.

إن حرمان الشعب الفلسطيني من الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية والاجتماعية سواء في لبنان أو غيره سيؤدي إلى إطلاق فكرة المساواة في حرمان بين الذي حرم من أرضه والصديق الذي حرم من حقه الطبيعي في الحياة وهذا من شأنه أن يسبب خللاً في التوازن في حياته لا بد أن ينعكس خللاً في التفكير السياسي الذي يمكن أن يقود إلى مزيد من التنازل للعدو بحثاً عن حل غير منظور له ويساهم هو في صناعته ويكون أشد ضرراً وأخطر أثراً من احتضانه كضيف مهجر، خاصة وأن أي حل سلبي للقضية الفلسطينية سيطال اللبنانيين سلباً.

انطلاقاً مما ورد، لا نرى غضاضة من أن يستمر اللبنانيون في تسهيل كل ما من شأنه تحقيق أعلى قدر ممكن من حصول الأخوة الفلسطينيين على حقوق إنسانية واجتماعية سواء كان ذلك بالتعاون مع منظمة الأنروا أو مع الدول العربية عبر مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين التي أنشئت لهذا الغرض أو من تقديمات اللبنانيين أنفسهم إذا أمكن لهم ذلك، مع إعطائهم الحق في العمل لتحقيق المساهمة الذاتية في تحسين أوضاعهم.

رفض بديهي

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع التوطين في البلاد العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

ـ إن التزام اللبنانيين برفض التوطين يعود بالدرجة الأولى لالتزامهم بتحرر فلسطين وعودة أهلنا الفلسطينيين إلى ديارهم، ولكن ومع التراجع العربي أمام العدو الإسرائيلي، ظهرت فكرة التوطين، التي تعني انتهاء القضية الفلسطينية والتسليم بالأمر الواقع، وإذا كان لهذا الأمر أثر سلبي على بعض الدول العربية، فله أثر قاتل على لبنان نظراً لانعكاس ذلك على بنيته الاجتماعية والسياسية.

ومن نعم الله علينا توافق اللبنانيين والفلسطينيين على رفض التوطين رفضاً مطلقاً. إلا أن ذلك لا يلغي طرحه، خاصة وأن إسرائيل تعمل له وتحرك صداقاتها الدولية لمناصرتها في حل يؤدي إلى إنهاء قضية عدة ملايين من الفلسطينيين يتسلحون بقرارات الأمم المتحدة والتي تقضي بعودتهم إلى ديارهم ولو مقسمة.

وفي هذا المجال لا بد للبنانيين والفلسطينيين المتفقين على رفض التوطين، استخدام كل وسائل الضغط السياسي العربي والدولي لمنع فرض مثل هذا الخيار عند اكتمال أي مشروع تسوية في المنطقة وإن كان الاعتقاد بأن إسرائيل غير مستعدة لأية تسوية فيها التراجع عن أي شبر من الأراضي العربية المحتلة هو اعتقاد واقعي، إلا أن الحديث عن الانسحاب من جنوب لبنان فقط يأخذ شيئاً من الجدية وذلك يعود الفضل فيه حصراً للمقاومة اللبنانية الباسلة التي استطاعت أن تسجل للمنطقة والعالم تاريخاً مشرفاً من خلال ما أنزلته في العدو الإسرائيلي من خسائر فاقت قدرته على الاحتمال مما أدى إلى وجود شبه إجماع إسرائيلي إن لم تقل إجماعاً حقيقياً على الانسحاب من جنوب لبنان دون الاتفاق على الإخراج الذي يخفف من الشعور بالهزيمة المباشرة والذي سوف يترك أثراً سلبياً على المجتمع الإسرائيلي برمته ويخلق حالة استنهاض ثوري في العالم العربي ويعلم اليائسين درساً تاريخياً مشرفاً ربما يساهم في تصويب اتجاه بوصلة الحكام العرب.

الحل المطلوب

❖ ***إن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة. ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

- إن إسرائيل غير مستعدة للالتزام بأية اتفاقات تسوية تم التوصل إليها بغض النظر عن موقفنا من هذه الاتفاقات ولعل آخر وأبرز دليل على ذلك رفضها لإعلان الدولة الفلسطينية ضمن المهلة المتفق عليها، بناء عليه كان طبيعياً خلو هذه الاتفاقات من عودة اللاجئين إلى ديارهم، لا بل إن ما يجري في الأراضي المحتلة سواء في الضفة الغربية والقدس من استمرار في بناء المستوطنات وتدمير لبيوت الفلسطينيين واحتلالها دليل على أن العودة في ظل تسوية مع إسرائيل معدومة، وأن الخيار الوحيد لمخاطبة إسرائيل هو خيار المقاومة.

هذا يعني أن الفلسطينيين المنتشرين في الشتات سوف يبقون على حالهم كذلك في لبنان، وبذلك نحن لا نرى مشكلة في استمرار استقبال الأخوة الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية كضيوف وفق المقاييس السياسية والاجتماعية التي سبق ذكرها إلى أن يبزغ فجر هذه الأمة التي لا نشك لحظة في أنه سوف يحصل عاجلاً أم آجلاً.

الجماعة الإسلامية

العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية ينبغي أن تبنى على أساس من الأخوة والمصلحة المشتركة

يؤكد الدكتور علي الشيخ عمار رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية أن العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية يجب أن تقوم بالضرورة على أساس من الأخوة والمصلحة المشتركة، ويشير إلى أن لبنان معني بالدفاع عن القضية الفلسطينية، وعودة الفلسطينيين إلى بلادهم. ولا بد الآن من الاهتمام بأوضاع المخيمات وتأمين متطلبات سكانها سواء من الناحية الاجتماعية أو حق العمل. وقال أن التوطين مرفوض من قبل الجميع.. وهذا نص الحوار:

التعاون التام

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

- ليس من المفترض أن يتحول الوجود الفلسطيني إلى حالة خلافية في الشارع اللبناني، إنه وجود يُسأل عن أسبابه الكيان الصهيوني في فلسطين وهيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. من أجل ذلك ينبغي أن تتبنى العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية على أساس من الأخوة والمصلحة المشتركة التي تستدعي تعاوناً تاماً في المسألة اللبنانية الداخلية بحيث يؤدي هذا التعاون إلى استقرار على المستوى الأمني والاجتماعي والاقتصادي، والسؤال الذي يفرض نفسه في سياق الحديث عن طبيعة العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية هو: لماذا هذا الحصار المفروض على المخيمات الفلسطينية؟ ولماذا هذا التضييق على الفلسطينيين المقيمين في لبنان منذ خمسين سنة؟ وما هي المصلحة التي تتحقق من تشتيت

الفلسطينيين ومحاولة إبعادهم عن لبنان بشتى الأساليب؟!.. أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإنه من المفترض أن لبنان هو إحدى الدول المعنية بالدفاع عن حق الفلسطينيين في العودة إلى بلادهم واستعادة أرضهم المغتصبة وإقامة دولتهم المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية.

شعب شقيق

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- إن التطور الذي حصل عام 1974 حيال قضية فلسطين، على الساحة الدولية، أعطى إطاراً دولياً جديداً لمعالجة قضية اللاجئين وحقوقهم على أنها قضية شعب يكافح من أجل استرداد وطنه، لا قضية إغاثة وخدمات الأنروا. فليس بالإمكان بعد التحولات التي طرأت على هذه القضية الإنسانية، إعادة تحويل قضية شعب بكامله إلى قضية اللاجئين وخدمات إغاثة تربوية وصحية واجتماعية وموازنة وعجز في الموازنة..

إن قضية حقوق اللاجئين العرب من فلسطين أكثر من مجرد حصر للنصوص الدولية التي حددت هذه الحقوق وتحليل مضمونها، لأن السؤال الأول الذي يطرح، ولا يمكن فهم قضية حقوق اللاجئين على اعمق مستوى فكري وقانوني وسياسي وتاريخي بدونه، هو: كيف تحولت حقوق شعب بكامله إلى مجرد قضية لاجئين؟! وكيف تعطلت الحقوق الفلسطينية وأبطلت؟!

على ضوء ما تقدم فإنه يجدر بالحكومة اللبنانية أن تتعاطى مع الفلسطينيين المقيمين في لبنان ليس على أنهم مجرد لاجئين تحكمهم أنظمة وقوانين دولية بل على أساس أنهم شعب شقيق يكافح من أجل استرداد وطنه كما اعترفت بذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، يحتاج منا إلى رعاية خاصة وتعاطف ودعم كبيرين.

حقوق طبيعية

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم «حقهم في عودتهم إلى بلادهم»، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

- بغض النظر عما يمكن أن تؤدي إليه مسألة منح الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية والاجتماعية، فإنه لا بد من الاهتمام بهم وتأمين متطلبات حياتهم وبناء مستقبل أجيالهم. إنها حقوق طبيعية لا تستطيع سلطة عادلة مصادرتها أو منعها.

أما أولئك الذين ينادون بسلب الفلسطينيين حقوقهم فإنهم يسعون بذلك إلى التخلص منهم وتهجيرهم من لبنان. لأنه كيف يمكن لإنسان أن يعيش في بلد تحرمه حكومته من حقوقه الإنسانية والاجتماعية؟! إنه في هذه الحالة سيضطر إلى مغادرة لبنان والبحث عن بلد آخر يحترم حقوقه وإنسانيته. وهذا ما حصل ويحصل مع عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين غادروا لبنان إلى أوروبا وكندا واستراليا..

من هنا تبدو أهمية أن يعيش الفلسطيني في لبنان متمتعاً بحقه في العمل والتملك والرعاية الصحية والتربوية والاجتماعية.. وإنشاء المؤسسات والجمعيات على اختلافها.. إلى ما هنالك من حقوق لا يمكن لإنسان يعيش في بلد منذ عشرات السنين الاستغناء عنها. هذا طبعاً من شأنه أن يلزم الفلسطينيين كما اللبنانيين، بواجبات تجاه المجتمع والدولة والفرد والأرض، تفرضها أنظمة وقوانين محلية لا يجوز مخالفتها أو تجاوزها.

رفض قاطع

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

- التوطين أمر مرفوض من قبل الجميع. إنه البديل المطروح، في أوساط الساعين إلى تصفية القضية الفلسطينية، عن عودة الفلسطينيين إلى أرضهم بعد تحريرها من الاحتلال الصهيوني. ولقد عبر الفلسطينيون، قبل سواهم، عن رفضهم لهذا المشروع، والذي، في نظرهم، يستهدفهم هم قبل أن يستهدف لبنان والبلدان العربية الأخرى. لذلك من السهولة أن يتم التفاهم على هذه المسألة،

والشيء العملي الذي نحتاجه هو الضغط من أجل أن تكون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الجزء الأول والأساسي من أية اتفاقية أو حل تسعى إليه السلطة الفلسطينية والحكومات العربية.

إن الحكومة اللبنانية، وبالتعاون مع القوى والمنظمات الفلسطينية قادرة، على ما أعتقد، على تبيان حقيقة هذه المسألة والموقف منها، حتى لا تبقى أحد الهواجس التي تسيء إلى العلاقة الأخوية التي ينبغي أن تسود بين الشعبين الشقيقين اللبناني والفلسطيني. كما أن هذه الحكومة قادرة وبمؤازرة شعبية لبنانية فلسطينية عربية وإسلامية، على التمسك بموقفها الرافض لتوطين الفلسطينيين في لبنان مهما كان شكل الضغوط التي تمارس في هذا السبيل. أعتقد أن موقف الشعوب من هذه المشاريع نهائي ولا رجوع عنه، والمطلوب من الحكومات العربية والإسلامية أن تستمر على مواقفها المعلنة.

الحل الواقعي

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

- قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تحسم إلى اليوم، وبحسب اتفاقات التسوية السياسية بين ياسر عرفات والكيان الصهيوني، فإن هذه القضية قد أحيلت على لقاءات دولية متعددة الجنسيات للنظر فيها والتوصل إلى تفاهم بشأنها. المخاوف من أن تفرض الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني معالجة مجتزأة وغير إنسانية لهذه القضية، تبقى مبررة، إلا أن أي حل مماثل سيثير حالة من الاضطراب داخل فلسطين وخارجها وسيسهم إلى حد بعيد في تعقيد الأمور وقد يؤدي إلى نسف الاتفاقات المعقودة. وفي هذه الحال ليس بالإمكان تصور أو افتراض أية حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. لذلك من المنطقي، وبحسب ما تقتضيه ظروف المنطقة والعالم، أن يتم السعي إلى إيجاد حل واقعي لهذه القضية عن طريق اتخاذ قرار حاسم بعودة الفلسطينيين إلى أرضهم وبلدهم، لأنه بدون ذلك لن يكون هناك ثمة حل أو صلح أو تسوية.

تجمع اللجان والروابط الشعبية

التوطين في لبنان مرهون بنجاح المشروع الصهيوني بتصفية قضية فلسطين

يرى معن بشور المنسق العام لتجمع اللجان والروابط الشعبية أن ما حصل من خلافات فلسطينية - لبنانية يظهر بوضوح بأنها مسألة سياسية وليست طائفية، وأن هناك عدة عوامل موضوعية أسهمت في ذلك، وأشار إلى حجم الرفض للتوطين قائلاً أن الحلول لقضية اللاجئين في لبنان هي في الجوهر حلول مرتبطة بمستقبل النظرة للقضية الفلسطينية، ولا يعتقد بصوابية فصل هذه القضية عن قضية العرب عموماً. وهذا نص الحوار:

تدقيق أكثر

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية . اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

- من الأفكار الشائعة أن الوجود الفلسطيني في لبنان هو من الحالات الخلافية في الشارع اللبناني، حيث يتبادر إلى الذهن أن فريقاً من اللبنانيين كان باستمرار معترضاً على هذا الوجود وساعياً إلى التخلص منه، فيما الفريق الآخر متمسك بهذا الوجود ويرى فيه تعزيزاً لقوته في المعادلة اللبنانية التاريخية.

ولا شك أن مثل هذه الأفكار بحاجة إلى تدقيق سواء من خلال القراءة التاريخية للمحطات التي مر بها هذا الوجود على امتداد نصف القرن الماضي، أو من خلال المتابعة الدقيقة للمواقف المختلفة من القضايا المتصلة بهذا الوجود.

ففي القراءة التاريخية السريعة لا نجد صعوبة في اكتشاف مجموعة مفارقات ينبغي التوقف عندها ودراسة أبعادها.

فمع حلول النكبة، واضطرار مئات الآلاف من الأخوة الفلسطينيين إلى اللجوء إلى لبنان، كان هناك إجماع لبناني، رسمي وشعبي، على استقبالهم واستضافتهم، وتوفير مناطق إقامة لهم كانت موزعة في مناطق جغرافية متعددة لا يمكن تصنيفها بأنها تنحصر بفئة لبنانية دون أخرى.

فبعض المخيمات أقيم في مناطق ذات أغلبية مسيحية (جسر الباشا، ضبية، تل الزعتر، المية ومية)، وبعضها في مناطق ذات أغلبية إسلامية شيعية. (مخيمات صور والنبطية وبرج البراجنة)، والبعض الثالث في مناطق ذات أغلبية إسلامية سنية (عين الحلوة، صبرا وشاتيلا، مخيمات الشمال)، مما يدل على أن الترحيب كان عاماً من كل اللبنانيين خصوصاً أن التنوع الديني موجود في فلسطين كما هو في لبنان.

ومع بداية العمل الفدائي الفلسطيني في أواخر الستينات، لا ينسى الفلسطينيون كيف استقبل اللبنانيون جميعاً نعش أول شهيد لبناني في الثورة الفلسطينية الشهيد خليل عز الدين الجمل وكيف دقت الأجراس له في الكحالة التي شهدت بعد عام واحد فقط أول اشتباك مع موكب فدائي كان يمر في سياق تشييع شهيد آخر.

وبعد عملية فردان الشهيرة التي جرت في 10 نيسان 1973 ، يذكر الذين عاشوا تلك الحقبة، كيف تحولت جنازة القادة الفلسطينيون الثلاثة الذين استشهدوا في تلك العملية (كمال ناصر، كمال عدوان، يوسف النجار)، إلى جنازة وطنية عامة شارك فيها لبنان بكل أحزابه وقياداته وشخصياته دون استثناء.

رغم المرارات الكثيرة التي رافقت الحرب الأهلية، فإننا لا ننسى أنه في ظل الصراع بين منظمة التحرير وبين حركة أمل في «حرب المخيمات» الشهيرة التي امتدت فصولاً لأكثر من سنتين، كان العديد من المقاتلين الفلسطينيين يعود إلى لبنان ومخيماته عبر مرفأ جونية، وأنه خلال «حرب الإلغاء» بين العماد ميشال عون و«القوات اللبنانية» كان ممثل منظمة التحرير السيد زيد وهبه يتنقل كوسيط بين بعبدا والكرنتينال وبكركي بهدف إيقاف الاقتتال آنذاك.

وبالمقابل، فإن ما حصل من معارك وخلافات بين القيادات الفلسطينية وبين حركات وأحزاب لبنانية لا تنتمي إلى الوسط المسيحي، يظهر بوضوح أن المسألة الخلافية التي ارتبطت بالوجود الفلسطيني كانت في العمق مسألة سياسية

تلخص صراعاً على النفوذ من جهة، كما تتداخل مع صراعات سياسية تاريخية لبنانية داخلية حيث يحسب الفريق الفلسطيني أو بعضه تارة على هذه الجهة وطوراً على تلك الجهة.

طبعاً في ظل مثل هذه الصراعات تحشد الذرائع وتستحضر العصبيات على أنواعها، ومن كل الأطراف، لخدمة متطلبات الصراع، ثم تتقلب الذرائع، وتتحول العصبيات، إلى موقع مناقض من مع تغيير طبيعة الصراع.

إن هذا الاستعراض التاريخي مهم لوضع هذه الأفكار في نصابها الصحيح، لكنه لا يعطي الصورة كاملة، ذلك أن هناك عوامل موضوعية تسهم دوماً في إثارة الخلاف حول هذا الأمر.

أول هذه العوامل: أن لبنان بلد صغير المساحة، كثيف السكان، وبالتالي فإن إقامة مجموعة سكانية كبيرة نسبياً (حوالي 10 ٪ من السكان الأصليين) فيه بشكل مفاجئ من شأنها أن تخلق حساسيات وتنافسات واحتكاكات، لا سيما إذا كان هذا البلد يضم تنوعاً طائفياً ومذهبياً كلبنان.

ثاني هذه العوامل أن في لبنان حساسية شديدة بالنسبة لفكرة السيادة، وهي حساسية ناشئة من طبيعة تكوين البلد وحجمه الصغير وعدد سكانه المحدود. وبالتالي فإن أي مظهر من مظاهر انتهاك هذه السيادة من شأنه أن يثير قطاعات واسعة من اللبنانيين من كل الفئات والطوائف.

ثالث هذه العوامل هو اللعب الصهيوني والأجنبي على نغمة التوطين في لبنان، كما نغمة «الوطن البديل» في الأردن «بهدف إثارة التناقضات بين أبناء البلد المضيف للاجئين الفلسطينيين وبين إخوانهم، وكلنا يذكر القصة الشهيرة التي طالما رواها الرئيس الراحل سليمان فرنجية على لسان المبعوث الأمريكي دين براون الذي أبلغه في شتاء 1976 أن «البواخر الأمريكية جاهزة لنقل المسيحيين إلى خارج لبنان تمهيداً لتوطين الفلسطينيين مكانهم».

وبالفعل جاءت البواخر الأمريكية وغير الأميركية عام 1982 ولكن لنقل الفلسطينيين من بيروت وطرابلس إلى خارج لبنان، وليشهد لبنان بعد الخروج الفلسطيني في حرب الجبل والإقليم وشرقي صيدا أشرس معارك حربه الأهلية.

رابع هذه العوامل هو ممارسات شاذة ارتكبتها عناصر فلسطينية أو محسوبة على الفلسطينيين وقعت في كل المناطق اللبنانية، وأثارت حفيظة العديد من

المواطنين اللبنانيين، فيما وقعت بالمقابل ممارسات وتصرفات من بعض الأطراف اللبنانية، في السلطة وخارجها أوحت بوجود مخطط لتصفية المقاومة بالإضافة إلى عقد أخرى مرتبطة بتآمر بعض الأنظمة العربية (الثورات الفلسطينية القديمة في الثلاثينات والأربعينات).

خامس هذه العوامل أنه بعد اتفاق الطائف، واتضاح حجم التأثير والوزن اللذين بدأت تمتلكهما سورية في الوضع اللبناني فلقد اختار فريق من اللبنانيين (المعروف بتحفظه تاريخياً على عروبة لبنان وعلاقاته بأشقائه العرب) جانب الانحياز لسوريا وحاول لتبرير هذا الانحياز أمام جمهوره المتحفظ على أي دور عربي أن يركز هجومه على الفلسطينيين ليبرز أنه ما زال وفياً لمنطلقاته. وهذا ما جرى التعبير عنه بازدياد المعاناة الإنسانية والاجتماعية والمدنية للفلسطينيين المقيمين في لبنان والتي وصلت إلى الذروة بقرار فرض تأشيرة الخروج والدخول على حاملي وثائق سفر لبنانية شرعية. وهو قرار ألغي مع بدايات العهد الجديد.

إن استعراض الوقائع التاريخية والعوامل المثيرة للخلاف، أمر ضروري لمعالجة متأنية ودقيقة للعلاقة اللبنانية ـ الفلسطينية تنطلق من دراسة التجارب السابقة وتجاوز الأخطاء والثغرات التي شابتها من جهة، كما تنطلق من مبادئ الأخوة القومية وشرعة حقوق الإنسان من جهة ثانية.

وإننا نعتقد أن وعياً لبنانياً وطنياً وديمقراطياً وإنسانياً بدأ يتبلور في هذا الاتجاه، وأن المطلوب رعايته وصونه وتحصينه لأن ما يصيب لبنان يصيب كل مقيم فيه، وفي مقدمتهم الأخوة الفلسطينيين، وما يصيب الأشقاء الفلسطينيين المقيمين يصيب لبنان أيضاً.

نموذج واضح

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

ـ في الحقيقة لست ضليعاً بالأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم مثل هذه الأمور، وإن كنت أصر على أن العلاقة بين الأخوة الفلسطينيين والدول العربية تحكمها قواعد نابعة من الأخوة القومية وروابط المصير المشترك في مواجهة عدو لم يعد يحتل فلسطين وحدها بل يحتل أراضي عربية في غير دولة عربية.

وفي هذا الإطار فإنني أعتقد أن العلاقة القانونية الفضلى الواجب اعتمادها في هذا المجال هي العلاقة المعتمدة في سوريا والعراق حيث يتمتع الفلسطيني بحقوقه الإنسانية والمدنية الكاملة بدون الحقوق السياسية (ترشيح وانتخاب وتولي مناصب عامة) المحصورة بالمواطنين.

معادلة بسيطة

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هو برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

ـ هناك معادلة بسيطة تحكم حركة الشعوب كافة، وحركة الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص.

هذه المعادلة تقول كلما قادت الظروف شعباً نحو مهاوي اليأس، بات سهلاً على أعدائه أن يفرضوا عليه شروط الاستسلام.

وتوطين الفلسطينيين في لبنان أو غير لبنان مرهون بنجاح المشروع الصهيوني بتصفية قضية فلسطين وضرب كفاح شعبها وتحويل حقه في التحرير والعودة نسياً منسياً.

ومؤامرة تصفية قضية فلسطين لا تمر إلا بتصفية شعب فلسطين نفسه، كما قال مرة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وهذه التصفية لا تنجح إلا حين يتمكن الأعداء من تشتيت هذا الشعب ومن إغراقه في بحر من المعاناة والمآسي والحاجات اليومية الملحة تجعله جاهزاً للرضوخ لأي حل.

وإذا كان اتفاق أوسلو في أحد جوانبه هو نتائج عقلية عاجزة وضيقة ومتفردة قادت العمل الوطني الفلسطيني إلى هذا المأزق، فهو أيضاً في جوانب أخرى منه نتاج الأوضاع المأسوية التي فرضت على الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات فأمكن التلويح لبعض شرائحه بأن أوسلو قد يكون قارب نجاة فيما هو في الحقيقة حبل يشد الخناق.

إن منطق أوسلو يقود بالضرورة إلى التوطين، ومنطق قهر الشعب الفلسطيني وإذلاله لا يقود إلا إلى أوسلو وأمثال أوسلو.

من هنا فإن فرض معاناة إضافية على الشعب الفلسطيني ومن جانب دولة عربية تسهل على الأعداء أن ينجحوا في فرض مشروعهم لتصفية القضية أي للتوطين، فيما منح هذا الشعب الفلسطيني في الشتات الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية والاجتماعية كحق التنقل والعمل والتجمع يرفد حركة النضال الفلسطيني من أجل العودة ويربك المشروع الصهيوني وكل إفرازاته.

ولقد بات واضحاً حجم الرفض الفلسطيني لأي شكل من أشكال التوطين أو التذويب، فهناك فلسطينيون يحملون جنسيات أميركية وكندية وأوروبية ومع ذلك ما زالوا مشدودين بكل عقولهم وجوارحهم وإمكاناتهم إلى فلسطين رغم بعد المسافات، فكيف يمكن لفلسطينيين مقيمين على بعد كيلومترات من أرضهم أن ينسوها؟

ولقد أثبتت تجربة الانتفاضة، وقبلها الثورة المسلحة، إن حقوق الشعب تتوارثها الأجيال، بل أن تعلق الأجيال الجديدة قد يكون أشد عمقاً وأكثر نقاء. فالجذور في الشعوب كما الأفراد، لا تموت.

الحشد المطلوب

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

- إن حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمجابهة مشروع التوطين يحتاج إلى برنامج متكامل يشمل مجالات عدة.

أول المجالات هو المجال السياسي أي أن يتمسك لبنان بأن لا سلام في المنطقة إلا بالسلام الشامل والعادل الذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة وتقرير المصير.

وإذا كان كثيرون يتحدثون عن وحد المسار اللبناني - السوري ويشددون على أهميتها، فإن علينا أن نذكر أيضاً أن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب والجولان إذا لم يرافقه حل لمشكلة الفلسطينيين يتحول إلى إقرار بالتوطين في لبنان. ولقد أشار الرئيس العماد إميل لحود أكثر من مرة، بما فيها خطبه أثناء توليه لقيادة الجيش إلى هذه المسألة.

وحشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية يتطلب **ثانياً** وقفة نقدية من كل الأطراف أمام تجربة هذه العلاقة في السابق، فيقوم كل طرف بنقد ذاته كمدخل لتفاهم على قواعد وأسس تنظم هذه العلاقات وفي مقدمتها احترام السيادة اللبنانية، ورفض التوطين، احترام الحقوق المدنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

كما أن تفاعل الشعبين اللبنانيين والفلسطيني في أطر وصيغ ومنتديات ثقافية واجتماعية وشبابية متعددة من شأنه أن يبدد الكثير من مشاعر القلق والتوتر التي شابت العلاقات بين أطراف لبنانية وجهات فلسطينية.

ومن جهة **ثالثة** يتطلب هذا الحشد وضع برنامج كفاحي مشترك لتصعيد المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، كما في داخل فلسطين فكل ما يوجع «إسرائيل» ويضعفها يعجل في فرض رضوخها للحقوق العربية، لبنانية وفلسطينية، وكل ما يريح الكيان الصهيوني يسمح له بالتمدد والتوسع واستكمال تنفيذ مشروعه.

الأفق غير مغلق

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

- إن كل اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها حتى الآن لا تستوفي «شروط التسوية». رغم اعتراضنا المبدئي على فكرة التسوية بين الحق والباطل. فالتسوية تتطلب نوعاً من التنازل المقبول من الطرفين المتنازعين، فيما التسويات المعقودة حتى الآن تتضمن تنازلات كبرى من الجانب الفلسطيني والعربي مقابل «تنازلات» محدودة من الجانب الإسرائيلي الذي أثبت قدرة فائقة على التنصل منها في أول فرصة.

وأهل (أوسلو) الذين قبلوا بأن يدرج موضوع «اللاجئين» في المرحلة النهائية، هم الأدرى بصعوبة الوصول إلى تلك المرحلة ناهيك عن صعوبة الوصول إلى حل مقبول لمشكلة اللاجئين.

أما الحلول التي نراها لقضية اللاجئين في لبنان فهي في الجوهر حلول مرتبطة بنظرتنا لمستقبل القضية الفلسطينية ككل، لأننا لا نعتقد بسلامة فصل جوانب هذه القضية عن بعضها البعض، كما لا نعتقد بصوابية فصل القضية

الفلسطينية عن مجمل القضية العربية عموماً، ونعتقد أن إعادة الاعتبار لقومية الصراع مع دور مركزي لشعب فلسطين هو الضمانة الحقيقية لحقوق هذا الشعب.

أما على المستوى السياسي فإننا نعتقد أن لدينا قرارات دولية مهمة تنص على حق العودة كالقرار رقم 194 فعلينا النضال لإبرازه في كل المحافل والتركيز عليه وإحراج الكيان الصهيوني به.

كما نعتقد أن لا مفر من استمرار الكفاح لتحرير الأرض واستعادة الحقوق، مع تنظيم حياة الأخوة الفلسطينيين على الأرض اللبنانية في إطار احترام السيادة والقوانين اللبنانية من جهة ومقاومة التوطين واحترام حقوقهم الإنسانية والمدنية من جهة ثانية.

وفي الختام، لسنا من الذين يعتقدون بدوام التفوق الصهيوني، وبدوام القطبية الأحادية الأميركية في العالم، فتجربة المقاومة اللبنانية اليوم، والانتفاضة الفلسطينية بالأمس، وصمود سوريا بوجه الضغوط، وصمود العراق بوجه الحصار، ومقاومة مصر للتطبيع، كلها مؤشرات إلى كوامن قوة في أمتنا، ونقاط ضعف في بنيان العدو.

فالأفق ليس مغلقاً، وحركة نضال الشعب الفلسطيني والأمة العربية قادرة على فتح كل الأبواب الموصدة.

رابطة الشغيلة

التضييق على الفلسطينيين يعطي صورة سلبية عن لبنان

تؤكد رابطة الشغيلة أن الشعبين اللبناني والفلسطيني تربطهما علاقات تاريخية مشتركة ومميزة على جميع المستويات، ويواجهان عدواً مشتركاً يحتل فلسطين، وأجزاء من الأرض اللبنانية ما يوجب تعزيز التنسيق والنضال بين الشعبين في مواجهة العدوان الصهيوني الذي يستهدفهما.

ويقول عضو اللجنة المركزية للرابطة حسين عطوي إن الفلسطينيين يجب أن يلقوا كل الاحتضان والمحبة وأن يشعروا أنهم في بلدهم الثاني ويرى أن هناك اليوم فرصة جيدة لتصحيح هذه العلاقات وتنقيتها من كل الرواسب والسياسات الخاطئة خصوصاً مع مجيء عهد العماد لحود وحكومة الرئيس الحص.

ويرفض عطوي الفكرة القائلة أن إعطاء الفلسطينيين الحقوق الإنسانية والاجتماعية يؤدي إلى التوطين. وهذا نص الحوار:

ثوابت أساسية

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية. اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

- إن الوجود الفلسطيني في لبنان لم يكن فعلاً إرادياً بل كان قهرياً حيث أجبر مئات الآلاف من أبناء الشعب العربي الفلسطيني على هجر أرضهم بسبب العدوان الذي نفذته العصابات الصهيونية وكان من نتائجه ارتكاب العديد من المجازر الوحشية البربرية بدعم من الدول الغربية آنذاك وتواطؤ العديد من الأنظمة العربية التي كانت استطالة للغرب الذي أسهم في إيجادها لتمرير مشاريعه ومخططاته في الهيمنة على المنطقة العربية.

ومن المعروف أيضاً أن هذا العدوان الصهيوني الذي استهدف فلسطين بداية كان يستهدف أيضاً كل العرب، إن كان من خلال الأطماع الصهيونية في أرضهم أو من خلال السعي إلى الهيمنة عليهم وإخضاعهم على كل الصعد، ولبنان جزء من الأطماع الصهيونية التي تطال أرضه ومياهه وتحديداً في جنوبه، والتي أشار إليها في وقت مبكر المرحوم موريس الجميل في كراسه «إسرائيل وسياسة النعامة».

انطلاقاً من هذه الخلفية يجب فهم طبيعة العلاقات اللبنانية الفلسطينية التي يجب أن ترتكز إلى الثوابت التالية:

1 - إن الشعبين اللبناني والفلسطيني تربطهما علاقات تاريخية مشتركة ومميز على جميع المستويات، ويواجها عدواً مشتركاً يحتل فلسطين وأجزاء من الأراضي اللبنانية مما يوجب تعزيز التنسيق والنضال بين الشعبين في مواجهة العدوان الصهيوني الذي يستهدفهما.

2 - إن العلاقة بين الشعبين يجب أن تنطلق من أرضية عربية ذلك أن فلسطين بلد عربي ولبنان الذي لجأ إليه قسم من الفلسطينيين مضطرين، يجب أن يلقوا كل الاحتضان والمحبة وأن يشعروا أنهم في بلدهم الثاني وليسوا غرباء، الأمر الذي يتوجب على لبنان أن يعاملهم معاملة الأخوة في كل شيء وعلى قاعدة المحافظة على هويتهم الوطنية، وبالمقابل فإن الفلسطينيين المقيمين في لبنان عليهم واجب احترام أمن واستقرار لبنان وتقدير ظروفه مما يوجب التنسيق الدائم بين الطرفين في كل الأمور.

3 - إذا شاب واعتور هذه العلاقة عثرات ومصاعب وأخطاء فإنها كانت بفعل سياسات ونهج اعتمدته السلطة اللبنانية التي كانت في السابق في طبيعتها وتكوينها معادية لنضال الشعب الفلسطيني ومتحالفة مع أعدائه، الولايات المتحدة والدول الغربية الداعمة لوجود «إسرائيل». هذا أولاً وثانياً بفعل السياسة التي انتهجتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والتي ارتكبت الكثير من الإساءات بحق الشعب اللبناني، حيث برزت بشكل خاص خلال فترات الحرب، فيما كانت تقيم الصلات الجيدة مع أركان السلطة اللبنانية والأحزاب والقوى التي كانت تنسق مع «إسرائيل» والدول الغربية في إطار مخطط يهدف إلى إلحاق لبنان نهائياً بالمشروع الأميركي الصهيوني. وتكشفت هذه السياسات جلياً عندما كشفت قيادة منظمة التحرير عن صلاتها بالقادة الصهاينة والتي أسفرت في النهاية

عن توقيع اتفاقات أوسلو وواي بلانتيشن وتحول سلطة ياسر عرفات في غزة والضفة الغربية إلى أداة قمعية للشعب الفلسطيني، ولذلك فإن المصائب والسلبيات التي اعترت عرى العلاقات اللبنانية والفلسطينية تعود إلى هذه الأسباب. واليوم هناك فرصة جيدة لتصحيح هذه العلاقات وتنقيتها من كل الرواسب والسياسات الخاطئة والسلبية بسبب تغير التركيب والمضمون السياسي للدولة اللبنانية خصوصاً مع مجيء عهد العماد إميل لحود وحكومة الرئيس الحص اللذين يؤمنان بعروبة لبنان إيماناً فعلياً وأعطيا لخط المقاومة وتحرير الأرض المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي مضموناً حقيقياً في سياسة العهد والحكومة. وفي الوقت نفسه أكدا على البعد القومي في سياسة لبنان العربية والذي برز بوضوح من خلال أمرين: الأول: إصدار قرار في أول اجتماع لحكومة الرئيس الحص بإلغاء فرض التأشيرة على الفلسطينيين التي فرضت في عهد الحكومات السابقة.

الثاني: التأكيد على العلاقة المصيرية بين لبنان وسوريا ورفض أية تسوية مع العدو الصهيوني لا تعيد الجولان إلى سوريا وجنوب لبنان والبقاع الغربي إلى لبنان، ولا تحقق عودة أبناء الشعب الفلسطيني إلى وطنهم.

وقد كان لهذه السياسة الصدى الإيجابي في أوساط الشعب الفلسطيني مما أسهم في خلق أجواء مريحة وخلقت الأساس لإرساء علاقات لبنانية فلسطينية على قاعدة سليمة تحقق مصالح الشعبين وتعزز نضالهما المشترك في مواجهة العدو الصهيوني الذي يحتل أراضيهما.

حقوق منقوصة

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- من الأكيد أن القوانين الدولية التي تنظم العلاقة القانونية بين الفلسطينيين المقيمين والسلطات اللبنانية لم تراع كما يجب، فمثلاً، موضوع ممارسة حق العمل وحرية الانتقال الذي يفترض أنه من أبسط الحقوق، هناك العديد من القرارات التي صدرت في العهود الماضية في لبنان، تضيق على الفلسطينيين وتمنعهم من ممارسة الكثير من الحقوق الطبيعية، مثل عدم ممارسة العمل في الكثير من المهن. كمهنة الطب، وفرض قيود على حركة الانتقال. إلى جانب عدم

السماح بمزاولة حق العمل النقابي وتأسيس الجمعيات وحرية التعبير وغيرها.

إن طبيعة العلاقة الفلسطينية اللبنانية يجب أن تكون على أرضية وقواعد تنبثق من الثوابت التي ذكرناها آنفاً.

وعليه يجب أن يتمتع الفلسطينيون في لبنان بكافة الحقوق ما عدا حق الجنسية كما هو معمول حالياً في سورية مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع اللبناني.

الوجود الاجتماعي والإنساني

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

ـ إن الفكرة القائلة إن إعطاء الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية الحقوق الإنسانية والاجتماعية يؤدي إلى ترسيخ وجودهم في لبنان بشكل دائم أي إلى توطينهم وبالتالي يجب رفض إعطائهم هذه الحقوق حتى يظلوا يفكرون دائماً أن وجودهم مؤقت ويجب عليهم العمل من أجل العودة إلى وطنهم، إن مثل هذا التفكير خاطئ تماماً. لا بل على العكس فإن حجب الحقوق عن الفلسطينيين يدفعهم كي يكونوا تجمعاً سكانياً في لبنان سهلاً للتعبئة ضد الحكومة اللبنانية وفي الوقت نفسه سهل الانقياد وراء منطق سلطة ياسر عرفات التي لا تعمل من أجل إعادتهم إلى وطنهم بل على توطينهم حيث هم، ذلك أن اتفاقات أوسلو لا تلحظ بالأصل حلاً لقضية فلسطينيي 48 الذين لجأوا إلى البلدان العربية ومنها لبنان.

ومن نافل القول أيضاً أن التضييق على الفلسطينيين في لبنان أسهم في دفعهم إلى البحث بكل السبل عن إيجاد طريقة للتجنس للحصول على الحقوق المدنية، أو إلى الهجرة إلى دول أوروبية بحثاً عن إقامة أفضل، مما يعطي أولاً صورة سلبية جداً عن لبنان البلد العربي الذي يجب عليه أن يقف إلى جانب الشعب العربي الفلسطيني باعتبار ذلك أبسط واجب من الواجبات القومية. وثانياً يسهم في المساعدة على التوطين أو الهجرة إلى أوروبا بحثاً عن توطين من نوع آخر. وفي كلا الحالين فإن هذه السياسة تعطي نتيجة عكسية على كافة الصعد.

من هنا فإن الحل يكمن في إعطاء الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين المقيمين ما عدا حق الجنسية، وبالمقابل فإن الفلسطينيين عليهم حق احترام القوانين اللبنانية. وهذا الأمر يعزز من روح التعاون والأخوة بين الشعبين الشقيقين ويسهم في دعم نضال الشعب الفلسطيني وفي الوقت نفسه في تعزيز الاستقرار والأمن في لبنان.

مواجهة التوطين

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

ـ إن مواجهة التوطين تقضي بأن تبقى القضية الفلسطينية حية وهذا ما يتطلب تنسيقاً لبنانياً ـ فلسطينياً ـ سورياً لمواجهة كل المشاكل الهادفة إلى تصفية قضية فلسطين واستطراداً منع عودة أبناء الشعب الفلسطيني الذين هجروا من ديارهم خصوصاً عام 1948.

إن ذلك يتطلب العمل على عدة صعد: محلية وعربية ودولية. **على المستوى المحلي:** يجب تعزيز حرية العمل السياسي للفلسطينيين المقيمين في لبنان على قاعدة حقهم الذي يمنحهم إياه القانون الدولي بالنضال من أجل عودتهم إلى وطنهم وفي هذا الإطار يجب الاقتداء بسوريا التي رفضت كل الضغوط التي مورست عليها من أجل الحد من حرية وحركة نضال الفلسطينيين وتنظيماتهم في سوريا، وكان الرد السوري: إن هذا حقهم طالما هم لم يعودوا إلى وطنهم وسوريا لا تستطيع منعهم من ممارسة هذا الحق.

على المستوى العربي: العمل بالتنسيق مع سوريا من أجل رفض كل تسوية تقوم على أساس توطين الفلسطينيين والعمل من أجل توحيد الموقف العربي على قاعدة اعتبار أي حل لا يؤدي إلى إعادة الشعب الفلسطيني إلى أرضه حلاً مرفوضاً بالكامل.

المستوى الدولي: التحرك على كافة الهيئات الدولية: مجلس الأمن، الجمعية العامة، هيئات حقوق الإنسان.. الخ. من أجل ذلك، والاستناد إلى القوانين الدولية والقرارات التي تقضي بعودة الفلسطينيين الذين هجروا عامي 48 و67 إلى ديارهم.

❖ كما هو معروف إن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟

- ليس هناك من حل لقضية الشعب الفلسطيني سوى النضال بكل الوسائل المتاحة من أجل إحباط الاتفاقات التي تتجاهل حقهم في العودة إلى وطنهم. باعتبار هذه الاتفاقات تندرج في إطار مخطط تصفية قضيتهم وبالتالي تهدف إلى توطينهم حيث هم، ولذلك ليس هناك من حل سوى إبقاء قضيتهم متوقدة وحية ودعم نضالهم المشروع والعادل حتى تحقيق عودتهم إلى وطنهم فلسطين.

التجمع الشيوعي الثوري
لا معنى للمعركة ضد التوطين بدون موقف نضالي عملي ضد الوجود الصهيوني

يدعو كميل داغر عضو قيادة التجمع الشيوعي الثوري إلى إعادة النظر بالكامل بطبيعة العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية والارتفاع بها إلى مستوى المهام الوطنية والقومية، ويقول أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا يتمتعون بالحقوق الاجتماعية والمدنية إلا جزئياً مؤكداً أنه لا معنى للمعركة ضد التوطين إلا بقدر ما تندرج في إطار موقف عملي ونضالي للجماهير اللبنانية والفلسطينية. وفي ما يلي نص الحوار:

مستوى التعامل

❖ الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟

- أعتقد أن الخلاف الموجود في الشارع اللبناني بخصوص الوجود الفلسطيني في لبنان مرده بالدرجة الأولى إلى الصراع الطائفي الباقية جذوته مشتعلة، حتى في حالة السلم الأهلي، وإن تحت الرماد، مع ما يلازم هذا الصراع من مخاوف لدى قسم من اللبنانيين بخصوص القضية السكانية وانعكاساتها السياسية بوجه خاص. وبالطبع، فهذه الاعتبارات يفترض أن يكون تجاوزها بالكامل كل الذين يرون إلى الفلسطينيين وإلى القضية الفلسطينية من منظور علماني، وقومي، وإنساني، وبالتالي، ينبغي إعادة النظر بالكامل بطبيعة العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية، حاضراً ومستقبلاً، بحيث يجري الارتفاع بها إلى المستوى

الذي يتناسب مع المهام الوطنية والقومية، بعيداً عن أي حساسيات ضيقة وخلفيات رجعية ترتبط بالتناقضات المحلية. بمعنى آخر، لا بد من التعامل مع وجود الفلسطينيين في لبنان من مواقع التضامن الكامل معهم، ومع حقهم في العودة إلى وطنهم، وفي الممارسة النضالية بشتى أبعادها لأجل إحقاق هذا الحق، ناهيكم بحقهم في الإقامة على الأرض اللبنانية، بانتظار ذلك، في أجواء الحرية والإخاء والحياة الكريمة.

حقوق منقوصة

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- تنص اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين على أنه بعد فترة إقامة ثلاثة سنوات، يستفيد كل لاجئ على أراضي الدولة الموقعة على هذه الاتفاقية من إيقاف قانون المعاملة بالمثل، وعلى انه «في كل الأحوال، لا يعمل بخصوص اللاجئين بالإجراءات المفروضة على الأجانب، أو على عمل الأجانب لحماية السوق الوطنية..»، وعلى أن الدول المتعاقدة توفر للاجئين النظاميين على أرضها المعاملة ذاتها التي توفرها للمواطنين في قضايا «الاستحقاقات، بما فيها التعويضات العائلية عندما تكون جزءاً من الاستحقاقات العامة، ومدة العمل، والساعات الإضافية، والإجازات المدفوعة، ناهيكم بالضمان الاجتماعي (الشروط القانونية لحوادث العمل، أمراض المهنة، الأمومة، الإعاقة، الشيخوخة والوفاة، البطالة، الأعباء العائلية، كما كل المخاطر الأخرى، التي تغطيها، بحسب القانون الوطني، نظام الضمان الاجتماعي)».

ولقد نصت شرعة حقوق الإنسان العالمية، المقرة عام 1948 على أن «لكل فرد الحق إن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد». ناهيكم بالحقوق والحريات الأساسية الأخرى، كالحق في العمل، والحماية من البطالة، والأجر المتساوي، وفي الراحة والعلم والتنقل الحر، والحصول على الرعاية الاجتماعية والصحية، والتمتع بحرية الرأي والمعتقد، وغير ذلك من مقومات الحياة الكريمة واللائقة بالإنسان.

وهي أمور لحظتها أيضاً عهود ومواثيق دولية وإقليمية وقارية عديدة.

إن الفلسطينيين الموجودين كلاجئين في لبنان لا يتمتعون بهذه الحقوق إلا جزئياً. ففي حين يتمتع الفلسطيني في سوريا بكل حقوق المواطن، ما عدا حق الترشيح والانتخاب والحصول على الجنسية، لا يتمكن الفلسطيني في لبنان من العمل إلا بعد الحصول على إجازة عمل، وتمنع عليه أعمال كثيرة بحجة حماية اليد العاملة اللبنانية، ناهيكم بحرمانه من حق العمل في المهن الحرة، كالطب والمحاماة والهندسة، وما إلى ذلك، بسبب شروط المعاملة بالمثل غير المتوافرة في حالته، نظراً للاغتصاب الصهيوني لبلده وافتقاده وجود دولة ينتمي إليها.

كما هو محروم كعامل من أحكام الضمان الاجتماعي والصحي، لا بل يدفع للضمان أسوة بالعامل اللبناني ، لكن دون الاستفادة بالمقابل من خدمات الضمان . أكثر من ذلك ، يحظر عليه العمل النقابي الذي يتيح له الدفاع عن حقوقه كعامل .

كما أن حق الملكية مقيد بالنسبة إليه ، مثله مثل أي أجنبي آخر ، ويخضع في هذا المجال لضرائب إضافية ، وثمة مجالات على صعيد التعليم لا يحق له ولوجها ، كالتعليم الرسمي المهني على سبيل المثال.

وبخصوص حق التنقل ، يجبر المقيمين في المخيمات عدم تغيير إقامتهم إلا بترخيص . ويتعرض في مجال السفر إلى الخارج لتعقيدات شتى بخصوص وثائق السفر ، ومسألة العودة إلى لبنان ، كان أسوأها القرار 487 الصادر في 22/ 1995/9 ، والمتعلق بإعادة دخول الفلسطينيين إلى لبنان وخروجهم من، وإن كان الحكم الحالي ألغاه مصححاً خطأً ذريعاً مورس ضدهم على مدى سنوات.

وبالطبع فإن هذه الشروط التمييزية، المتعارضة مع المواثيق الدولية، تنعكس على الفلسطينيين في لبنان بؤساً وتشرداً وبطالة، بحيث يعيش أكثر من 60٪ منهم عند مستوى الفقر وتحته، بما لا يليق ببلد يتبجح مسؤولوه وكتابه ودعاؤيوه دائماً بدور رائد له في إصدار الشرعة العالمية لحقوق الإنسان.

مقياس حضاري

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم، بينما يرى بعض اللبنانيين أن***

منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟

- إن منح الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية والاجتماعية مبدأ يفترض ألا يكون موضوع خلاف، وعرضة لتجاذبات وتفسيرات شتى.

إنه قبل كل شيء في حال حصوله ، قرينة على مدى بلوغ لبنان مستوى من الرقي والحضارة، يتفق مع متطلبات هذا العصر ومقاييس التقدم والعدالة فيه، ناهيكم بأنه واجب قومي أساسي تجاه شعب عربي تعرض للاقتلاع والاضطهاد والقمع بمواجهة عدو غاصب لا يمارس عدوانه ضده وحسب بل ضد الأمة العربية ككل، ومن ضمنها لبنان بوجه خاص، الذي يعاني شعبه وأرضه من الاحتلال والعدوان المتماديين، ومن المؤكد أن حصول الفلسطينيين على تلك الحقوق يساهم في دعم حقهم في العودة إلى بلدهم، إذ يوفر لهم مقومات أساسية لتعزيز إرادتهم وإمكانات النضال لديهم في هذا السبيل. في شتى المجالات.

وذلك خلافاً لما يراه البعض من انه يحول وجودهم على الأرض اللبنانية إلى وجود دائم.

وبالطبع إذا كان ما أسلفنا يشكل حقوقاً مقدسة للفلسطينيين، وأحد أبسط واجبات الدولة والشعب في لبنان، فإن على الفلسطينيين واجبات نحو بلد إقامتهم، تتمثل في التعامل مع شعب قدّم ولا يزال تضحيات جلى لأجل قضيتهم، بالاحترام والتضامن والعمل المخلص لأجل توفير كل أسباب التقدم والقوة والمنعة لهذا الشعب في وجه أعدائه والطامحين إلى النيل منه، وبوجه خاص في إطار المعركة الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي، والمعركة الاجتماعية والسياسية لأجل حقوق المواطن وحرياته وكرامته الإنسانية.

الرفض العملي

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما يسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي.***

- لا معنى للمعركة ضد التوطين إلا بقدر ما تندرج في إطار موقف نضالي عملي للجماهير اللبنانية والفلسطينية في آن معاً ضد الوجود الصهيوني ككل ، فوق الأرض العربية. وهو موقف لا بد أن يمر قبل كل شيء بالسعي لتغيير المسار الراهن، على المستوى العربي الشامل نحو إعادة الاعتبار لمطلب الإزالة غير المشروطة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الجولان والضفة وغزة والجنوب اللبناني، عبر حشد القوى والإمكانات العربية الهائلة لأجل ذلك. مع ما يعنيه هذا من وقف لمسيرة الاستسلام الزاحف في المنطقة، وكل مشاريع السلم الإسرائيلي الأمريكي، والتطبيع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع إسرائيل، وما إلى ذلك. إن أي تصور آخر لا يأخذ هذا المنحى سوف يؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى حدوث التوطين المشار إليه في لبنان كما في أي بلد من البلدان العربية وغير العربية التي يتوزع عليها الشعب الفلسطيني.

الحل الحلم

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة . ما هو برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان ؟***

- كانت القرارات الدولية الأولى التي اتخذت بخصوص الشعب الفلسطيني المشرد من أرضه، قد قضت بحقه في العودة إلى موطنه الأصلي. وظلت الفقرة الخاصة بالعودة تتكرر في قرارات الأمم المتحدة وصولاً إلى هزيمة حزيران 1976، التي أدت إلى استبدال المصطلح المذكور بمصطلح إيجاد حل عادل، متفاوض عليه لقضية اللاجئين.

إلاّ أن الاتفاقات التي انعقدت في السنوات الأخيرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم بين إسرائيل والسلطة العرفاتية، من أوسلو حتى واي بلانتايشن، خلت من أي نص على حق العودة.

إن حل قضية اللاجئين في لبنان لا ينفصل إطلاقا عن الحق العام الذي قد تفرزه تطورات السنوات وربما العقود القادمة، بحسب المنحى الذي سوف يتخذه

الصراع العربي الإسرائيلي: الاستمرار في مسيرة الاستسلام الخضوع للإرادة الصهيونية المدعومة أميركا أو على العكس الخروج من هذه المسيرة باتجاه إعادة الاعتبار لحقوق الفلسطينيين في العودة الناجزة إلى أرضهم الأصلية ولمطلب تصفية العدوان الإسرائيلي وفرض حل تقدمي ثوري لقضية فلسطين وللوجود الاستيطاني العنصري الصهيوني عليها.

في الحالة الأولى لن يكون هناك حل غير التوطين، أما في الحالة الثانية فيمكن أن نحلم بحل حضاري يعود معه اللاجئون الفلسطينيون إلى أرضهم التاريخية وتزول إسرائيل بوصفها وجوداً عنصرياً عدوانياً لتحل محلها دولة فلسطينية تدمج العرب واليهود في كيان ديموقراطي تعددي يكون جزءاً لا يتجزأ من عالم عربي اشتراكي.

حزب الكتائب اللبنانية

العلاقة بوجهها الأمني والإنساني

موضع حوار بين القيادات الفلسطينية والدولة اللبنانية

يعتبر حزب الكتائب اللبنانية، وكذلك الدولة اللبنانية ومنذ حلول النكبة بفلسطين، ومنذ نشوء الكيان الإسرائيلي ـ العدو، أنه يقع على لبنان والدول العربية الأخرى استضافة جموع اللاجئين من الأخوة الفلسطينيين انطلاقاً من واقع الإخاء العربي أولاً، ثم عملاً بالمبادئ الإنسانية. وعلى هذا الأساس، وبعقلية التعامل مع شأن عارض، يقول عضو المكتب السياسي للحزب المحامي رشاد سلامة تم التعاطي مع اللجوء الفلسطيني. بحيث كانت هناك معالجات سطحية ترتدي الطابع الموقت لمشكلة آخذة بالتجذر وبالتمادي في الزمن حتى أصبحت مشكلة مقيمة وثابتة فيما المعالجات ما زالت تتسم بطابعها العارض، أو المرحلي.

ويرى سلامة أن كثافة الوجود الفلسطيني شكل عبئاً على المجتمع والدولة في حين كانا غير مؤهلين لاستيعاب هذه الكثافة الفلسطينية حتى على المستوى الجغرافي في محيط المدن، بحيث شكل مظهراً نافراً. وهذا الخيار لم يكن خياراً حراً ارتضاه الفلسطينيون بل كان تدبيراً مرتجلاً لم يحظ بعناية كافية من السلطة، ولم يتم التحسب لمخاطره.. ويعتقد حزب الكتائب أن مصير العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية يجب وضعها موضع حوار بين الطرفين من زاويتين أساسيتين الأولى إخراج المخيمات من واقع المحميات التي لا تنفذ إليها السلطة، وكذلك عناية الدولة، بموازرة المنظمات الدولية في سبيل تطوير وتحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين.

ويرى حزب الكتائب أن من واجب الدولة اللبنانية أن تعير هذا الشأن الأهمية الكبرى التي يستحقها، وذلك ليس من باب النهوض بواجبها الإنساني بل ومن باب مصلحة المجتمع اللبناني.

ويبدي المحامي سلامة خشيته من أن تكون عواصم القرار قد اتخذت موقفاً من موضوع التوطين يستبق أي موقف مشترك بين اللبنانيين والفلسطينيين، ويدعو إلى وقف عمليات التجنيس وعقد قمة عربية للوقوف في وجه هذه المشاريع. وهذا نص الحوار:

نظرة شاملة

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية. اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

- حول الوجود الفلسطيني في لبنان، والعلاقات بين السلطة اللبنانية، واللجوء الفلسطيني، في ضوء ما هي عليه، وما ينبغي لها أن تكون، فإن حزب الكتائب، كما الدولة اللبنانية اعتبرا منذ حلول النكبة، بفلسطين، ومنذ نشوء الكيان الإسرائيلي. العدو، أنه يقع على لبنان، وعلى عاتق الدول العربية الأخرى، استضافة جموع اللاجئين من الأخوة الفلسطينيين، انطلاقاً من واقع الإخاء العربي أولاً، ثم عملاً بالمبادئ الإنسانية.

وقد كان سائداً في المعتقد العربي، بتاريخ النكبة عام 1948، أن حركة النزوح الفلسطيني باتجاه الدول العربية ذات الحدود المتاخمة لفلسطين هي حالة مؤقتة، وهي تالياً مرشحة للزوال، بعودة الأمور إلى نصابها.. ولم يكن الحكام العرب يدركون حجم المؤامرة، ولا أدرك هذه الحقيقة جموع النازحين.

وعلى هذا الأساس، وبعقلية التعامل مع شأن عارض، تم التعاطي مع اللجوء الفلسطيني، فكانت هناك معالجات سطحية ترتدي طابع الموقت، لمشكلة آخذة بالتجذر وبالتمادي في الزمن، حتى أصبحت مشكلة مقيمة وثابتة فيما المعالجات ما زالت تتسم، بطابعها العارض، أو المرحلي.

في البلدان المضيفة، ولبنان أولها، وفي الدول العربية الأخرى، كان ينظر إلى اللجوء الفلسطيني، بهذا المنظار. وعلى مستوى القرار العربي وفي إطار جامعة الدول العربية، كانت النظرة على هذا النحو أيضاً.

ومن ضمن هذه الرؤية، انبثقت قرارات جامعة الدول العربية، في أزمنة لاحقة، لتطرح من جهة قضية فلسطين، «قضية العرب الأولى»، ولتكرّس النزوح الفلسطيني، في صيغة اللجوء الذي يمتنع على الدول المضيفة، تحويله إلى حالة من حالات الاستيطان أو التوطين. لذلك منعت صراحة، إعطاء هوية الدول المضيفة، للأفراد أو للجماعات من الفلسطينيين. وهكذا تحول، ما بدا لأول

وهلة مسألة إنسانية، داخلة في إطار الإخاء الإنساني، إلى «قضية قومية» ملزمة للدول العربية، عرفت بقضية العودة، وباستعادة دولة فلسطين.

إن كثافة الوجود الفلسطيني في لبنان شكّل عبئاً على المجتمع والدولة في حين لم يكن المجتمع والدولة، مؤهلين لاستيعاب كثافة هذا الوجود. حتى على مستوى النطاق الجغرافي شكل الوجود الفلسطيني في صورة المخيمات، شكلاً نافراً في محيط المدن الكبرى، وبدأ يضغط على هذا المحيط.

طبعاً لم يكن مظهر هذا الوجود في شكله الجغرافي خياراً حراً، ارتضاه الفلسطينيون، بل كان تدبيراً مرتجلاً لم يحظ بعناية كافية من قبل السلطة، ولم يتم التحسب لمخاطره من حيث واقع الجوار والمتاخمة بين مخيمات البؤس في جانب ومظاهر المدنية والعمران في جانب آخر.

وجه الخطر كان ماثلاً في هذا الواقع، على المستوى الإنساني، قبل أن تأخذ مسألة اللجوء منحاها السياسي الآخر، الذي حمل بدوره بذور الحالة الخلافية التي بدأت منذ نشوء ما سمي في ذلك الحين بالعمل الفدائي.

لقد كان من حق الفلسطينيين بداهة، بل من واجبهم، أن يقابلوا حالة التخاذل العربي في موضوع النضال من أجل القضية، ومن أجل تحقيق شعار دولة فلسطين، المبادرة إلى تنظيم حركة نضالية تنوب عن واقع التخاذل العربي.

وهنا أيضاً انطلق النضال الفلسطيني من ضمن مفهومه القومي، وأحيط لدى اللبنانيين بحالة عاطفية جماهيرية، لم تنتظم مرة ضمن قواعد واضحة قائمة بين الدولة والعمل الفدائي الفلسطيني.

وهكذا ظهرت إشكالية أولى، بين شرعية الفداء الفلسطيني المسلح من جهة، وسلطة الدولة اللبنانية من جهة أخرى، لأنه لم يجر التفاهم بين الجانبين حول حدود العمل الفدائي، وسقفه ومكانه، ولا حول خضوع ظاهرة الفداء لسلطة الدولة وأنظمتها وقوانينها.

في مثل هذا المناخ من التسيب والانفلات أخذ العمل الفدائي الفلسطيني المسلح صفة الأمر الواقع، المطروح بوجه السلطة اللبنانية، محصناً بالحالة العاطفية ثم تجاوز هذا الحد إلى مظهر الاستقواء على السلطة وعلى اللبنانيين، إلى أن أصبح مسألة خلافية بين اللبنانيين أنفسهم، بل بين مجموعات من اللبنانيين وبعض أهل السلطة في لبنان.

إن التذكير ببدايات الصدامات المسلحة بين الفدائيين وبعض اللبنانيين، وبين الفدائيين والجيش اللبناني، وبكل ما ترافق مع هذه الصدامات من انشقاق بين اللبنانيين أنفسهم، وما تزامن معها أيضاً من تهديدات، مارستها أنظمة عربية ضد السلطة في لبنان وضد بعض اللبنانيين، إن كل ذلك مجتمعاً حمل منذ بداية السبعينات، بذور الحالة الخلافية والحالة الصدامية في الشارع اللبناني.

وهذه الحالة تعاقب عليها مداورة عدد من الأحزاب والتنظيمات اللبنانية، وقد انفجرت بين الكتائب والفلسطينيين في عام 1975 ثم بين هؤلاء، والحزب الاشتراكي، ثم بينهم وبين حركة أمل على امتداد فصول، ومراحل نعتبرها مطوية بانطواء زمن الحرب في لبنان.

غير أن زوال هذه الحالة الصدامية لم يترافق مع زوال الحالة الخلافية بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية، ولم يسفر عن انتفاء الخلاف بالمرة بين الوجود الفلسطيني والشارع اللبناني.

ينبغي لنا أن نؤكد أن القضية الفلسطينية لم تكن مرة، خارج اقتناعات جميع اللبنانيين، لأنه حتى في زمن الصدام، لم يختلف اثنان في لبنان على موضوع الحق الفلسطيني. وحده أسلوب الممارسة من قبل الفلسطينيين أنفسهم كان موضوع خلاف. أما اليوم، فإن ما هو مطروح من هذا الأمر كله، هو بالفعل طبيعة العلاقة بين السلطة اللبنانية والفلسطينيين، لأن هذه العلاقة بالذات، ما زالت موضع تجاذب في جانبها الأمني، وموضع سوء تفاهم في جانبها الإنساني.

إن مصير هذه العلاقة، بوجهها الأمني والإنساني، يجب أن يوضع موضع حوار بين القيادات الفلسطينية، والدولة اللبنانية، من زاويتين أساسيتين:

الأولى: إخراج المخيمات الفلسطينية من واقع المحميات، التي لا تنفذ إليها سلطة الدولة، على صعيدي الأمن والقضاء.

الثانية: عناية الدولة، بمؤازرة المنظمات الدولية، ذات الرسالة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والدول التي تساهم في تمويل المشاريع الإنسانية، والهيئات ذات الدور المماثل، في سبيل تطوير وتحسين، الأوضاع المعيشية، في مخيمات اللاجئين.

ويرى حزب الكتائب أن من واجب الدولة اللبنانية أن تعير هذا الشأن، الأهمية الكبرى التي يستحقها. وذلك ليس فقط من باب النهوض بواجبها الإنساني، بل

ومن باب مصلحة المجتمع اللبناني، في الركون إلى جوار معافى بين المدن، وما يحيط بها من تجمعات الفلسطينيين، تحسباً للسلبيات العديدة والخطيرة، التي تنشأ بفعل الخلل الفاضح في مجمل الوضع المعيشي.

إن تحسين الظروف المعيشية، للأخوة الفلسطينيين، هو مطلب حق، جدير بالرعاية، في سبيل تأمين الحد المقبول من العيش الإنساني، لأن هذا الحد، هو المقصود فعلاً، ولأن المطلوب ليس مستوى من الرفاهية، يجعل الإقامة في لبنان، عيشاً مستعذباً، تغيب معه القضية، ويغيب الحنين إلى أرض فلسطين.

الضمانات الضرورية

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- إن في الأنظمة والقوانين الدولية نصوصاً تلحظ بالفعل العلاقة القانونية التي يجب أن تكون بين الدول المضيفة، وجموع اللاجئين. كما وأن في أنظمة بعض الدول وقوانينها نصوصاً تنظم هذه العلاقة ضمن عنوانين، يختص الأول بمسألة اللجوء السياسي، فيما يختص الآخر باللجوء الإنساني.

دون أن نخوض في تفاصيل هذه النصوص - التي لم يسمح لنا الوقت بالاطلاع عليها على نحو دقيق - يعتبر حزب الكتائب أن الوجود الفلسطيني في لبنان يندرج تحت عنوانه الإنساني وليس السياسي.

ذلك أن شروط اللجوء السياسي ومفاعيله لم تنسحب أساساً على نزوح الفلسطينيين إلى أراضي الدول العربية المتاخمة لفلسطين. بل اكتسبت منذ البداية طابعها العارض والموقت والمرحلي، ولهذا السبب لم يمنح الفلسطينيون في الدول العربية، مطلق أية دولة عربية صفة اللاجئين السياسيين.

إن اللجوء السياسي يرتب على الدول التي تقره واجبات، وفروضاً، لا يرتب مثلها اللجوء الإنساني. وفي جملة هذه الفروض تأمين السكن اللائق، والمستوى المعيشي، وتدابير الحماية، التي يتمتع بها اللاجئ السياسي.

ومن البديهي أن هذه الضمانات، تنسحب في حدها الأدنى على الشأن الإنساني، لمجتمع اللاجئين. ولكن هذا الحد الأدنى لا تتحمله الدول المضيفة وحدها، وكل واحدة منها بمفردها، بل يصبح جزءاً من مسؤولية المجتمع الدولي. ولهذا السبب بالذات كانت مهمة الأمم المتحدة في رعاية شؤون اللاجئين.

أما لبنان، فلم يستطع حتى الآن ضمان هذا الحد، ولعل ذلك يعود إلى كثافة العدد من جهة، وإلى القدرات اللبنانية المحدودة من جهة أخرى.

ويرى حزب الكتائب أن ما هو قائم حالياً بين الدولة ومجتمع اللاجئين، على هذا الصعيد، هو بلا ريب دون الحد المقبول، ولكنه يفوق حدود إمكانيات الدولة بالتأكيد.

ولعل السبيل الأفضل للخروج من هذه الحلقة المفرغة، هو تشدد الدولة في مطالبة المجتمع الدولي برفع سقف مساهماته والتزاماته حيال الفلسطينيين، يضاف إلى ذلك مطالبة لبنان للدول العربية بأن تتحمل معه عبء الوجود الفلسطيني وفقاً لمساحاتها الجغرافية وطاقاتها المادية. ذلك أنه ليس من العدل في شيء أن يتحمل لبنان ما يوازي نصف مجموع عدد اللاجئين، فيما الدول العربية لا تنهض بعبء النصف الآخر.

وإلى أن تتوفر ظروف العودة الكاملة إلى أرض فلسطين، يظل هذا المطلب اللبناني مسألة حق، من الضروري إنصافه لما فيه مصلحة لبنان والفلسطينيين في آن.

جهوزية اجتماعية

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم، بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

- يرى حزب الكتائب اللبنانية أنه ينبغي على الدولة أن تعنى إيجابياً بمسألة منح الفلسطينيين بعض الحقوق الاجتماعية، إضافة إلى ما أشرنا إليه سابقاً من الحقوق الإنسانية، التي يجب أن تمنح لمجتمع اللاجئين.

ولعل الدولة قد باشرت الاهتمام فعلاً في توفير هذه الحقوق للأخوة الفلسطينيين، وذلك منذ بداية عهد فخامة الرئيس إميل لحود. عبر تسهيلات السفر من لبنان والعودة إليه، وعبر إزالة مشكلة التأشيرات التي كانت مصدر حرج كبير للمسافرين الفلسطينيين.

إن مقداراً إضافياً من هذه التسهيلات وغيرها، يساعد فعلاً في تخفيف العبء الفلسطيني الداخلي من جهة، كما يساعد أصحاب العلاقة على توسيع آفاق أبواب الرزق في أماكن أخرى من العالم. ويرى الحزب تالياً، أنه من المفيد أن يحدد الفلسطينيون أنفسهم نوع المطالب التي تسهل لهم سبل العيش، شرط أن تكون هذه المطالب واقعة ضمن إمكانيات الدولة، بحيث لا ترتدي طابع الإحراج، أو تأخذ المنحى المستحيل.

إن المطلوب هنا ليس تأمين أسباب الرفاهية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، بل تأمين «جهوزية» اجتماعية في صفوف اللاجئين، تمكنهم من متابعة النضال، في سبيل العودة، دون أن تأخذ في وقت من الأوقات مظهر المساعدة على ترسيخ وجودهم، في الأرض اللبنانية، مقدمة للتوطين.

الرفض الأساس

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟.. وما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

- إن حزب الكتائب يبدي خشيته من أن تكون عواصم القرار قد اتخذت موقفاً من موضوع التوطين، يستبق أي موقف مشترك بين اللبنانيين والفلسطينيين.

فثمة مؤشرات تدل على أن هذا الموقف قد اتخذ فعلاً، ولكنه بقي طي الكتمان، وقيد التحضير، قبل أن يعلن عنه بصيغة الأمر المفروض، أو الأمر الواقع، الذي لا مرد له.

إن الإشارة هنا تختص ببعض الدول والمحاور الإقليمية، أوروبية وأميركية، التي نشطت في تأمين احتياطات مالية، ثمناً لتوطين الشتات الفلسطيني في أماكن وجوده، فضلاً عن وعود ومغريات تمهد لتحقيق مؤامرة التوطين.

إن مجموعة الاتفاقات التي تميزت بتجزئة القضية الفلسطينية، وتشتيتها، وتمزيقها، وبخاصة منها ما عرف باتفاقيات الإذعان والإذلال، لا تلحظ في أي شق منها مسألة العودة، ولا تلحظ حلاً لمشكلة الشتات، بل تؤكد كلها نية عواصم القرار في إبقاء الفلسطينيين حيث هم. صحيح أن القيادات اللبنانية، سياسية

وروحية، وكذلك القيادات العربية والفلسطينية أيضاً، أجمعت على رفض التوطين، ولكن المؤشرات تدل على أن هذا الموقف المعلن والسليم سيواجه بسلطة الأمر الواقع في عواصم القرار، ولذلك فإنه من باب الضرورات القصوى التعامل مع هذه المسألة في ضوء هذه المؤشرات.

ولعل الطريقة العملية للتصدي لمثل هذا المشروع الخبيث، تبدأ بوقف عمليات تجنيس الفلسطينيين، أفراداً وجماعات، في لبنان وغيره من البلدان، ثم تمتد إلى القيادات العربية جمعاء لتباشر هذه القيادات مقاومتها لمشاريع التوطين، عبر موقف موحد يطرح منذ الآن بوجه الولايات المتحدة الأميركية، والبلدان المتحالفة معها، في أميركا الشمالية، وضمن المجموعة الأوروبية. في هذا السبيل ينبغي الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي، في إطار جامعة الدول العربية، غايته الإعلان عن موقف واضح بوجه مشاريع التوطين، على أن تنشط الدول العربية في إبلاغ هذا الموقف إلى عواصم القرار، والتشدد فيه.

ويرى حزب الكتائب أنه بانتظار هذا المؤتمر، لابد منذ الآن من موقف أولي، يصدر عن لقاء لبناني فلسطيني، ويعبر عن رفض مشترك لمشاريع التوطين، ثم يدعو الدول العربية إلى إجراء مماثل، يتم تتويجه على مستوى جامعة الدول العربية، بقرار ملزم تكون له المهابة، والجدية، والصفة الرادعة بوجه دعاة التوطين.

إن الكيان الإسرائيلي يقف دون ريب في كواليس عواصم القرار، وأحياناً على منابرها أيضاً، ناشطاً في سبيل تحقيق مصلحة العدو الإسرائيلي، التي تتمثل بمنع الشتات الفلسطيني من العودة إلى أرض فلسطين. كما يرى حزب الكتائب أخيراً أن الطريق إلى هذا الهدف، أي إلى رفض مشاريع التوطين، يمر حتماً برفض اتفاقات التسوية والإذعان، الموقعة بين سلطة عرفات والكيان الإسرائيلي.

كما يرى حزب الكتائب أن هذه الاتفاقات، شكلت بمجملها التفافاً على القضية الفلسطينية، وباتت تهدد الوجه النضالي لهذه القضية. ولذلك فلابد من تعطيل محاولات التذرع بهذه الاتفاقات، خطوة أولى، باتجاه إلغائها، وطرح مشروع السلام العادل والشامل بديلاً عنها، لا بديل منه.

حزب الوطنيين الأحرار

الوجود الفلسطيني حالة خلافية على الساحة

يعتبر حزب الوطنيين الأحرار أن الوجود الفلسطيني بالنسبة لتركيبة المجتمع اللبناني، والممارسات الفلسطينية يشكل حالة خلافية على الساحة، وبصرف النظر عن مسلسل التجاوزات والتدخلات للفلسطينيين في الماضي، يؤكد الدكتور الياس أبو عاصي عضو المجلس الأعلى وأمين التخطيط والتوجيه، أن الحزب رغم ذلك يتعامل مع هذه القضية راهناً كمحور أساسي في المسار التفاوضي الذي تشهده المنطقة، ويرفض التوطين وينادي بحل عادل لقضيتهم وصولاً إلى حقهم بوطن مستقل. وهذا نص الحوار:

حل عادل

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية. اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

ـ من المسلم به أن الوجود الفلسطيني، ولاعتبارات على صلة مع تركيبة المجتمع اللبناني والممارسات الفلسطينية، شكل ويشكل حالة خلافية على الساحة اللبنانية. وإذا وضعنا جانباً مسلسل التجاوزات والتداخلات والاشكالات نتعامل مع قضية فلسطين راهناً كمحور أساسي في المسار التفاوضي على الصعيد الإقليمي، وكمسألة اجتماعية تتعلق باللاجئين وشؤونهم على الصعيد المحلي. أما نظرتنا بالنسبة إلى العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية مستقبلاً فترتكز على مبدأ إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وصولاً إلى حق الفلسطينيين بوطن مستقل تقوم بينه وبين لبنان علاقات التعاون والاحترام المتبادل.

لبنان تحمل الكثير

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- لم ينطلق لبنان من تعاطيه مع مأساة الشعب الفلسطيني من القواعد القانونية والأنظمة الدولية، إنما من القيم الإنسانية والروابط الأخوية، إلا أنه لم يتنكر يوماً للأنظمة والقوانين الدولية، ولم يتخلف عن أداء واجباته تجاه الأنروا. ولقد تحمل ويتحمل وزراً يفوق نسبياً الوزر الذي يتحمله أي بلد عربي آخر جراء الوجود الفلسطيني الكثيف على أرضه. إنما في الواقع قضت الضرورات الأمنية والاعتبارات السياسية أحياناً اللجوء إلى بعض الإجراءات التي حدت من حركة دخول وخروج الفلسطينيين إلى لبنان أو وضعت بعض القيود على تحركاتهم داخل حدوده. كما أن وطأة الأحداث الدامية وانعكاساتها السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لم تسمح بسياسة متسامحة في مجال العمل والخدمات الاجتماعية، ناهيك بتخلف الدول العربية والمجتمع الدولي عن مد يد العون إلى لبنان وإلى الفلسطينيين في هذا المجال. إلا أن من الثابت أن المعاملة التي يلقونها تظل، رغم كل شيء، في مستوى الأنظمة المعروفة، وهي، في مطلق الأحوال، لا تقل عن مستوى التعامل الذي نشهده في الدول العربية المعنية رغم التفاوت في الظروف الأمنية الإمكانات والطاقات بين لبنان وبين هذه الدول.

الحقوق الإنسانية

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم «حقهم في عودتهم إلى بلادهم» بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

- إننا نتحفظ عن طريقة طرح السؤال في الأساس وفي الشكل. إن تحفظنا في الأساس يقوم على خطأ الاعتقاد أن منح الحقوق الإنسانية والاجتماعية

يساهم في دعم حق الفلسطينيين بالعودة إلى بلادهم. إننا نرى رابطاً عملياً أو علاقة سببية بين الأمرين، ومعلوم أن القرار الدولي هو الضامن الوحيد للعودة هذه . هذا من جهة، أما من جهة ثانية فإن للفلسطيني كإنسان حقوق لا مجال للتشكيك بها بقطع النظر عن ارتباطها بالعودة إلى بلاده. وعلى لبنان كبلد مضيف واجب التزامها من ضمن القوانين المرعية والإمكانات المتوافرة والاعتبارات المتعلقة بسوق العمل وظروف اللبنانيين المتخبطين في الأزمات بعد قرابة ثلاثة عقود من الحروب المتنوعة واستمرار الحرب في الجنوب.

أما تحفظنا في الشكل فيستند أولاً إلى إيحاء السؤال أن ليس هنالك من حقوق إنسانية واجتماعية تمنح للفلسطينيين وهذا خطأ. وثانياً إلى اعتبار «بعض اللبنانيين» (وليس جميعهم) أن منح الفلسطينيين مثل هذه الحقوق (؟) قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأراضي اللبنانية في شكل دائم. نحن نؤمن أنه لو احترم الفلسطينيون القوانين اللبنانية وخصوصية المجتمع اللبناني لكانوا حظوا بدعم كل اللبنانيين، لكن هذا لم يحصل بدليل استمرار الفلتان في بعض المخيمات الفلسطينية. أما رأينا في هذه المسألة فلقد سبق وعبرنا عنه بإيجاز في إطار السؤالين السابقين.

التوطين شر مطلق

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

- نحن نؤمن أن التوطين شر مطلق بالنسبة إلى لبنان أولاً، وإلى قضية فلسطين ثانياً، ونتفق بالتالي على رفض التوطين مع جميع رافضيه الحقيقيين. أما طرق مواجهة المشاريع التوطينية فهي من التشعب والعمومية والتعقيد ما لا يتسع المجال للتطرق إليها في معرض الرد على هذا السؤال. يكفي القول بضرورة التعلق بالحق والإصرار عليه وإطلاق حملات التوعية في كل الاتجاهات واستنفار

الطاقات وتوجيهها باتجاه عواصم القرار والمحافل الدولية حتى يأتي يوم تتحقق العدالة وتقوم دولة فلسطين وتكون لكل الفلسطينيين.

تقاسم العبء

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

ـ في حال ضياع الأمل بتحقيق عودة الفلسطينيين لا يعود من حل ممكن لقضية اللاجئين في لبنان إلا دعوة الدول العربية إلى تحمل مسؤولياتها وتقاسم العبء الديموغرافي والاقتصادي والسياسي الكبير الذي لا يمكن للبنان أن يتحمله بمفرده.

حزب الكتلة الوطنية اللبنانية

على عاتق اللبنانيين مساعدة ونجدة الفلسطينيين بكل ما لديهم من طاقات

عرض أمين عام حزب الكتلة الوطنية إبراهيم اسطفان رؤية الحزب بالنسبة للقضية الفلسطينية متخطياً تسلسل الأسئلة التي وجهت إليه وأشار إلى أن هذه القضية حظيت من قبل اللبنانيين جميعهم بالتأييد والمساعدة منذ اليوم الأول لنشوئها، مستعرضاً العديد من الوقائع التاريخية كدليل على الإجماع اللبناني حولها، أما الحالة الانقسامية فمردها الخلاف حول حق المجازفة بالكيان اللبناني، وسلامة الأراضي اللبنانية، وتعريض السيادة والاستقلال، ووحدة الشعب والأرض للأخطار في سبيل نصرة العمل الفدائي المنطلق من الأراضي اللبنانية.

ويرى أن إصرار بعض اللبنانيين على تعريض الكيان اللبناني للخطر وإلى أطماع إسرائيل الثابتة والمتواصلة هي التي تسببت في قيام حال الانقسام، أما بشأن إجماع اللبنانيين والفلسطينيين على رفض التوطين، فإن أمين عام الكتلة يقول بأن هذا الموقف فيه الكثير من الحكمة الشجاعة بفضل العديد من الاعتبارات. وفي ما يلي نص الحديث:

حقائق تاريخية

لا بد قبل تحديد الموقف الراهن من مسألة اللاجئين الفلسطينيين من توضيح ما سميتموه سوء الفهم حول القضية الفلسطينية وإزالة ما خلفته من حالة انقسامية في المجتمع اللبناني.

القضية الفلسطينية حظيت من قبل اللبنانيين جميعهم بالتأييد والمساعدة منذ اليوم الأول لنشوئها.

وأفضل دليل على هذا الإجماع الوقائع التاريخية الثابتة وهي بإيجاز كلي متمثلة بما يلي:

1. مشاركة الجيش اللبناني إلى جانب الجيوش العربية في الحرب الفلسطينية عام (1948. 1949) بالإضافة إلى فرق المتطوعين اللبنانيين وقد وقع لبنان نتيجة مشاركته في هذه الحرب اتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية في رأس الناقورة بتاريخ 23 آذار 1949 والتي تضمنت الاعتراف الإسرائيلي بالحدود الدولية التي تم ترسيمها 1920 من قبل سلطات الانتداب، وعهد إلى مجموعة المراقبين الدوليين U.N.T.S.O بمراقبة هذه الحدود.

2. استقبل لبنان عام 1948 ـ أكثر من 140000 ـ لاجئ فلسطيني تم توزيعهم على خمسة عشر مخيماً حول المدن الرئيسية في لبنان.

3 ـ على اثر حرب الأيام الستة واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل إسرائيل عام 1967 وبخاصة بعد قمع حركة الفدائيين الفلسطينيين خلال أيلول الأسود 1970 وحزيران ـ تموز 1971 انضم إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أعداد غفيرة رفعت عددهم إلى ما يقارب 350000 لاجئ.

4. وفر لبنان للاجئين الفلسطينيين العمل والعيش بأمان، كما وفر لهم نتيجة أجواء الحرية التي كانت تسوده الإعلام والتحرك الدولي اللازم لعرض حقيقة وعدالة القضية الفلسطينية. وقد اعترف له الفلسطينيون والعرب والعالم بهذا الفضل وقبوله سائر التضحيات من أجل هذه القضية.

أما منشأ الحالة الانقسامية التي تشيرون إليها فمرده الخلاف حول حق المجازفة بالكيان اللبناني وسلامة الأراضي اللبنانية وتعريض السيادة والاستقلال ووحدة الشعب والأرض لأخطار محققة في سبيل نصرة العمل الفدائي المنطلق من الأرضي اللبنانية.

وأفضل من عبر عن هذا الموقف تصاريح عميد حزب الكتلة الوطنية اللبنانية الأستاذ ريمون اده الذي ملأ الإعلام والمحافل الوطنية والعالمية بترديده:

إنه يقع على عاتق اللبنانيين مساعدة ونجدة الفلسطينيين بكل ما لديهم من طاقات وإمكانيات.

.... «والطاقات التي يحق لنا أن نضعها في المعركة هي كل شيء إلا كيان لبنان وسلامة أراضيه.

فهذه ليست ملكنا، ولا يحق لنا أن نتصرف بها، ولا يمكن أن تبذل ثمناً لأي كسب أو غنم في الوجود مهما عظم».

إصرار فئة من اللبنانيين على تعريض الكيان اللبناني للمخاطر ولأطماع إسرائيل الثابتة والمتواصلة هي التي تسببت في قيام حال من الانقسام، وإن العودة إلى اتفاقية القاهرة، وما سببته، وما نشأ بسببها دليل دامغ على نشوء الحالة الانقسامية والمسؤول عنها.

بيان القيادة العامة لقوات العاصفة الصادر بتاريخ 1964/12/31 اثر العملية الفدائية الأولى في الأرض المحتلة توقع أن تعمد إسرائيل للقيام بأعمال انتقامية وانتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار المقرر بموجب اتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية.

رغم هذه التوقعات والأعمال الانتقامية كثفت منظمة التحرير وسائر المنظمات الفلسطينية عملياتها ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، مما تسبب بانقسام اللبنانيين إلى فئتين إحداهما تؤيد العمل الفدائي على حساب سلامة الكيان الوطني اللبناني ووحدة اللبنانيين، وفئة ثانية ترفض أن يصبح كيان لبنان وسلامة أراضيه ووحدة شعبه ثمناً لأعمال المقاومة الفلسطينية.

ونتيجة ضغوط مارسها الفلسطينيون ومؤيدوهم (بما فيهم السوريون) الذين لم يتورعوا عن الاعتداء العسكري على الأراضي اللبنانية، تم توقيع اتفاقية القاهرة الشهيرة التي قال بصددها العميد اده في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 6 كانون الأول 1969.

«أنا ضميري يخوفني، أنا قلق على المستقبل، قلق من أن يطير لبنان الجنوبي. هناك أناس يقولون ما هم إذا طار الجنوب طالما أن أهله يريدون ذلك، أما أنا فمنذ اليوم الأول قلت وأتحدى بذلك زملائي نواب الجنوب أني لن أتنازل عن شبر من أرض لبنان.. اتفاقية القاهرة ستسبب لنا مشاكل داخلية وخارجية. الأكثرية ترى غير هذا الرأي، أنا لا أوافق وأصوت ضد، ولكن كرجل ديمقراطي لا أستطيع إلا أن أخضع لإرادة الأكثرية، فهنيئاً لهذه الأكثرية».

خلاصة القول أن الحالة الانقسامية في المجتمع اللبناني لم تتناول يوماً عدالة القضية الفلسطينية أو وجوب مناصرتها بل اقتصرت حول ما إذا كان جائزاً تعريض كيان لبنان واستقلاله وسيادته ووحدة أرضه وشعبه لأخطار محققة مرتقبة في سبيل نصرة العمل الفدائي المنطلق من الأراضي اللبنانية.

ما يعيشه لبنان اليوم من حال احتلال لجنوبه، والخراب الذي تعرض له، والمآسي التي أسف لها الجميع حسمت الأمور بحيث أصدر التاريخ حكمه: .. لكن بعد خراب البصرة.

الحاضر والمستقبل

ويجمع اللبنانيون والفلسطينيون على رفض التوطين وفي هذا الموقف حكمة وشجاعة وواقعية باعتبار:

1 ـ أن التوطين هو مطلب إسرائيلي وهو كما حدده موشي ديان في كتابه PAIX DANS LE DESERT صفحة 24 و25 مدخل رئيسي لحل المسألة الفلسطينية. والتوطين هذا، إنما يتم من خلال إعطاء الفلسطينيين أوراقاً ثبوتية لهويتهم، وإجازة عمل، وحق الإقامة بصورة دائمة في أبنية ملائمة.

2. يحذر موشي ديان إسرائيل من إعطاء الفلسطينيين الحق بقيام أي دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل توطين الشتات في الأردن ولبنان قطعاً لأي رجاء بالعودة والاستمرار في النضال من أجل تحرير فلسطين.

3 ـ الأسئلة التي تطرحونها تفترض ضمناً أن حلاً سلمياً هو قيد الإعداد. فمن قال ذلك؟ بل من قال أن إسرائيل تبحث عن سلام. وهل يجوز بعد كل الذي جرى أن نخلط بين الحل السلمي وبين الترويج الدعائي لمساع سلمية لا رغبة للمتنازعين بحصولها.

4. هذه الأسباب وسواها تحملنا على الدعوة للقول أنه ربما من غير المؤاتي طرح هذه الأسئلة في الوقت الراهن.

وإذا كان لا بد من ذلك. فالأولى أن يجري تحديد أثر وموقع هذه المسألة من وحدة المسار المتعلق بمفاوضات الصلح السورية ـ الإسرائيلية التي سيوقعها لبنان.

5 ـ إن مباحثات هادئة تتسم بالواقعية والجدية يجب أن تقوم بين الأطراف كافة بما فيهم غير اللبنانيين من سوريين وعرب لتحديد مسار موضوع اللاجئين الفلسطينيين. إذ لا يكفي أن يتحمل لبنان أوزار العمل الفدائي والعمل المقاوم وأن يحدد سواه مسار التفاوض السلمي وأن يكون لوحده مسؤولاً عن قضية اللاجئين الفلسطينيين لما في مثل هذا الأمر من أثر على توازناته الداخلية وكيانه الوطني واستقلاله وسيادته.

حزب التضامن

الحل الوحيد هو بعدم تخلي دولة فلسطين عن أبنائها

أكد رئيس حزب التضامن اميل رحمة أن الوجود الفلسطيني في لبنان تحول في الماضي إلى قوة سياسية وعسكرية لامست قوة الدولة، أما اليوم فهناك وضع جديد نحتاج إلى معالجته والتعامل معه بكل مسؤولية، فهو شعب شقيق تربطه مع الشعب اللبناني روابط عديدة، والحل الممكن لقضية اللاجئين عودتهم إلى وطنهم، ومقاومة التوطين ومحاربة الجهات التي تدعو إليه. وهذا الحل يحتاج إلى وضع برنامج مشترك لبناني ـ فلسطيني معزز بالدعاية والإعلام. وفي ما يلي نص الحوار:

شعب شقيق

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

ـ الوجود الفلسطيني في لبنان منذ 1948 أخذ أبعاداً كبرت وصغرت قياساً لحجم النفوذ الذي اكتسبته منظمة التحرير الفلسطينية في كل الظروف والأوقات.

بعد اتفاقية القاهرة في 1969 وبعد أيلول الأسود في الأردن عام 1970 تحول الوجود الفلسطيني في لبنان من مجرد وجود مجموعة بشرية لاجئة إلى قوة سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية وشعبية لامست قوة الدولة اللبنانية بحد ذاتها. بحيث صار في لبنان آنذاك دولتان على أرض واحدة.

شرعت منظمة التحرير الفلسطينية في وضع الشروط والفيتو والتسميات عند تشكيل الحكومات اللبنانية أو عند تعيين كبار الضباط في بعض المراكز العسكرية والأمنية الحساسة الخ.. واستمرت الحال هكذا حتى اندلاع الحرب في لبنان في نيسان 1975 حيث بدأ اللبنانيون يشعرون فعلاً لا بل يتأكدون من

مؤامرة كبيرة تقضي بإقامة دولة للفلسطينيين في لبنان بعد تهجير اللبنانيين الرافضين لهذا الواقع.

أما اليوم، ودون الرجوع إلى المراحل والحقبات التي مر بها الفلسطينيون إبان الحرب اللبنانية، فإننا أمام وضع جديد للوجود الفلسطيني في لبنان وعلينا معالجته والتعامل معه بكل مسؤولية وتجرد من دون انفعال وتشنج وعلى أساس أن الشعب الفلسطيني هو شعب شقيق تربطنا فيه روابط عديدة في كل المجالات وعلى كل المستويات.

إن الوجود الفلسطيني في لبنان كان يعتبر بالأمس حالة خلافية في الشارع اللبناني أما اليوم فاصبح حالة اتفاقية تفاهمية إذ الدولة والقوى السياسية على أنواعها وشرائح الشعب اللبناني على تنوعها وتعددها مجتمعة على رفض التوطين. وإننا لا نفهم طبيعة العلاقات الفلسطينية اللبنانية اليوم أو في المستقبل إلا على أساس علاقة دولة القانون والعدالة وحقوق الإنسان مع شعب شقيق لاجئ فيها يتمتع بالحقوق الكاملة للاجئين المنصوص عنها في كل الشرائع المعمول بها دولياً ويلتزم بكل الواجبات المفروضة أيضاً.

قوانين ضمن الإمكانيات

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

- أعتقد أن القوانين والأنظمة التي ترعى وتنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة اللبنانية محتومة بالقدر المقبول وضمن الإمكانات المتوفرة للدولة اللبنانية التي تقوم من تحت أنقاض الحرب ومشاكلها المتشعبة.

الحق يبقى حقاً

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم «حقهم في عودتهم إلى بلادهم» بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

- بغض النظر عن الرأيين المتناقضين إن الحق يبقى حقاً ويجب إعطاء الفلسطينيين كامل حقوقهم كلاجئين خاصة وأنهم في دولة عربية وليسوا في

دولة أجنبية. ولكن يجب أن تضع الدولة اللبنانية من جهة والمسؤولون الفلسطينيون من جهة ثانية كل الوسائل والسياسات والإرشادات الضرورية لتعبئة الفلسطينيين اللاجئين في لبنان من أجل العودة إلى فلسطين وإفهامهم بشكل قطعي ونهائي بأن بقاءهم في لبنان مستحيل.

برنامج مشترك

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل علمي؟***

- ما ذكرت أعلاه، يجب وضع برنامج مشترك لبناني فلسطيني معزز بالدعاية والإعلام من أجل رفض التوطين ومحاربة الجهات التي تدعو إليه وهذا لا يتحقق إلا عن طريق إقناع الرأي العام العالمي بشتى الوسائل المتاحة وخاصة من طريق تفعيل وتحريك اللوبي العربي في الولايات المتحدة الأمريكية وعن طريق الاستحصال على قرارات حاسمة من المنظمات الدولية والإقليمية ومن حكومات الدول العربية وأكثرية دول العالم..

العودة والتجنيس

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هو برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

- إن عدم الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة قابلها أيضاً عدم الإشارة إلى أن لا حق لهم بالعودة. وبما أن السلوك الطبيعي للأمور هو في عودة اللاجئين إلى فلسطين أي في عودة الابن إلى أمه والأخ إلى أخيه واللاجئ إلى موطنه وبيته ورزقه.

وبما أن السلطة الفلسطينية الجديدة تسير نحو إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة التي لها قوانينها ودستورها.

وبما أن لا قانون في العالم يمنع لاجئين من العودة إلى وطنهم ولا دولة في العالم لا تستعيد أبناءها. لذلك، فإن الحل الوحيد هو بعدم تخلي دولة فلسطين عن أبنائها من جهة، وبعدم تجنيس لبنان للفلسطينيين من جهة ثانية.

أدمون رزق

الوجود الفلسطيني المسلح يتعارض مع مبادئ السيادة ويهدد السلامة العامة للبنانيين

يرى النائب والوزير السابق أدمون رزق أن الوجود الفلسطيني في لبنان لم يعد يشكل حالة خلافية حادة. أما الوجود المسلح والمخيمات المستعصية على الدولة فهما مرفوضان كلياً. والمطلوب الاعتراف بالدولة واحترام الأسس والمبادئ التي يلتزمها اللبنانيون وعدم إخلال الفلسطينيين بالتوازنات.

ويعتقد رزق أن تفاهماً لبنانياً فلسطينياً في العمق يمكن أن يكون له دور إيجابي، ولو نسبياً في إعادة تركيب الصيغة اللبنانية وطرحها نموذجاً لفلسطينيي المستقبل. وهذا نص الحوار:

بين المدني والمسلح

❖ ***الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية. اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟***

- مر الوجود الفلسطيني في لبنان بمراحل عديدة، ولم يعد اليوم حالة خلافية حادة في الشارع اللبناني، فالفلسطينيون الذين دخلوا لبنان لاجئين إثر نكبة 1948، رحب بهم جميع اللبنانيين، ثم أصبح وجودهم عامل انقسام أهلي بين 1969 ـ 1976 وتقلص نسبياً خلال 1977 ليعود، متشابكاً مع عوامل داخلية وإقليمية ودولية، فيشكل أحد محاور التصادم، حتى 1982 ، تاريخ الاجتياح الإسرائيلي، عندما تكون نوع من الإجماع اللبناني على وجوب وضع حد للممارسات الفلسطينية التي تنقص مبدأ سيادة الدولة اللبنانية على أرضها، وتتعارض مع طرح القضية الفلسطينية المرتكز على المطالبة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

- بعد انسحاب الكفاح الفلسطيني المسلح، بإشراف القوات المتعددة الجنسيات، وإلى حين اتفاق القاهرة الذي لم يطبق يوماً، تحول الفلسطينيون من لاعب أساسي على الساحة اللبنانية إلى ورقة في يد اللاعبين الإقليميين والدوليين.

وجاءت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، ثم التعديل الدستوري، ليحسما الموضوع برفض التوطين نهائياً.

لكن حصل نقض للوثيقة والدستور كليهما بإصدار مرسوم التجنيس الذي أعطى الهوية اللبنانية لعشرات الآلاف من الفلسطينيين، في أفظع هرطقة شهدها أي بلد على الإطلاق، بطريقة إغداق الجنسية عشوائياً ولا أخلاقياً خلافاً لأي قانون أو نظام أو عرف.

كما أن وثيقة الوفاق بقيت من دون تطبيق، لأن المخيمات ظلت محرّمة على السلطة اللبنانية، واقتصر نزع السلاح على بعض الميليشيات اللبنانية.

هذا لجهة تسلسل المحطات التي مرت بها العلاقة اللبنانية الفلسطينية.. أما بالنسبة لرؤية موضوعية، بعد مراجعة هادئة، فاعتقادي أن اللبنانيين، في معظمهم، يعتبرون وجود فلسطينيي النكبة، أي لاجئي 1948 أمراً واقعاً ، ويتعاملون معه بتفهم، أما الوجود المسلح، والمخيمات المستعصية، فهما مرفوضان كلياً، لتعارضهما مع أبسط مبادئ السيادة، بل المساواة، ولكونهما يشكلان تهديداً دائماً للسلامة العامة، من جراء المواجهات بين الفصائل المختلفة، وعدم ضبط التمدد الفلسطيني في المناطق، وتحويل المخيمات إلى ملاجئ للخارجين على القانون.

إن الحل لا يكون، ولا يمكن، إلا من خلال الاعتراف بأن الأنظمة العربية جعلت من لبنان متنفساً للكبت الفلسطيني ومجتمعاً للتناقضات الفلسطينية، ومتفجراً للعنف الأهلي، دون أن تكون لذلك إيجابية المواجهة المباشرة مع إسرائيل.

إن المطلوب هو واحد من أمرين: فإما تُطبق على الفلسطينيين في لبنان القواعد المتبعة في سائر الدول العربية، بل في أكرمها وأسخاها وأكثرها تسامحاً، وإما أن يوضع بروتوكول عربي موحد يرعى شؤون الفلسطينيين في جميع البلدان العربية، ويحفظ حقوقهم، ويحدد واجباتهم.

بدون ممانعة

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

في وقت من الأوقات، أي مرحلة التسلط الفلسطيني ووضع اليد على الدولة اللبنانية، والعبث بكرامة الشعب اللبناني، وتطويق الجيش اللبناني، والضغط على المؤسسات، كانت أمنية الكثير من اللبنانيين أن يعاملوا كالفلسطينيين، ويحظوا بجزء من «امتيازاتهم»، وقد بلغ الفلتان والهيمنة الفلسطينية حداً من الخطورة جعلت قائد الجيش الأسبق يصدر مذكرة يأمر فيها الضباط والجنود بعدم ارتداء زيهم العسكري خارج الثكنات، خشية أن يتعرضوا لاعتداء المسلحين الفلسطينيين. وعلى العموم فقد اتسمت العلاقة اللبنانية ـ الفلسطينية بالتوتر والشحن النفسي والارتكابات التي لا مثيل لها، ويكفي أن نذكر أنه بات من المألوف أن يقوم «الكفاح المسلح» بالملاحقة والتحقيق والمحاكمة والحكم والتنفيذ.. أو أن يوجه الدعوات الرسمية إلى الأجانب ويستقبلها على المطار ويؤدي مراسم التشريفات بالسلاح، دون تأشيرة أو سمة دخول، تحت أنف الدولة كلها، وأن يدعو إلى مؤتمرات واجتماعات سياسية ومهرجانات خطابية، ويشارك في لقاءات طائفية، ويصدر بيانات عسكرية وسياسية، ويتخذ إجراءات، ويقيم حواجز مسلحة على الطرقات.. إلى ما هنالك من ممارسات جعلت اللبنانيين يكرهون الوجود الفلسطيني، وجعلت من الفلسطينيين أكبر أعداء لقضيتهم.

.. أما تطبيق الأنظمة والمعاهدات الدولية التي تنظم العلاقة القانونية بين «مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة» فقد كان، ولا يزال، مطلباً لبنانياً، حيال الإصرار الفلسطيني بتغطية عربية، على التمتع بحصانات وامتيازات لا تقرها أي دولة عربية على أرضها.

ولا أعتقد أن أي لبناني يمانع في تطبيع القواعد الدولية على العلاقة مع الفلسطينيين.

ضرورة ولكن..

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم «حقهم في عودتهم إلى بلادهم» بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق ووجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

ـ لا أعتقد أن أي لبناني يعترض على منح أي فلسطيني أو غير فلسطيني كل «حق إنساني» على الإطلاق.. لكن الواقع تخطى هذه المعادلة، والفلسطينيون

باتوا متجذرين في لبنان، وكلما زاد التضييق عليهم في الدولة العربية، اشتدت وطأتهم على لبنان.

المهم أن يكون هناك فعلاً، من الفلسطينيين خصوصاً والعرب عموماً، من «يخطط» لعودة اللاجئين إلى أرضهم واسترجاعهم حقوقهم الوطنية المشروعة، وغير القابلة للإلغاء. إن القضية الفلسطينية تعاني من التخلي الفلسطيني، وتلهي القيادات الفلسطينية بالبدائل، ومن التنكر العربي العام، لكي تقتصر التقديمات على بعض التبرعات، وكثير من الشعارات والخطب..

من الآن، وحتى يمن الله بفرج من عنده مطلوب من الفلسطينيين الموجودين في لبنان، على الرحب والسعة، أن يعترفوا بالدولة اللبنانية، ويحترموا الأسس والمبادئ التي يلتزمها شعبنا، ويكفوا عن الإخلال بالتوازنات، آخذين العبرة من الماضي، يوم تسببوا باجتياح لبنان تكراراً في 1978 و1982، فاحتلوا ثكنات الجيش، وقاموا بانقلابات عسكرية، وأسقطوا اتفاق الهدنة، وسهلوا احتلالاً ما برح الجنوب والبقاع الغربي يرزحان تحته.

الأمر الواقع

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك يرفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

ـ **أولاً**: إن التوطين تجاوز مرحلة «السعي وبات في مرحلة «التطبيق» بعد إعطاء الجنسية اللبنانية لعشرات الألوف من الفلسطينيين.

ثانياً: إن مئات ألوف الفلسطينيين موجودون في لبنان منذ إحدى وخمسين سنة، وليس ثمة مؤشر على أنهم سيغادرونه في المدى المنظور.

ثالثاً: إن لبنان قد اتخذ موقفاً واضحاً، نظرياً، من التوطين فنص على رفضه في وثيقة الوفاق الوطني (1989)، ثم في الدستور (1990) ولكن التصرف هو عكس ذلك، والواقع الفلسطيني الإقليمي والتوجه الدولي عوامل طاغية على الإرادة اللبنانية، و«التوطين» بمعنى الوجود «الدائم» بات أمراً واقعاً.

رابعاً: ليس لدينا أي أمل، ولا يخالجنا وهم، في أن تمد الدول العربية أي يد للمساعدة الفعلية على تقاسم الهم الفلسطيني، والتعاون على تحمل هذا العبء الذي يفوق طاقة لبنان، بالنسبة لمساحته وتركيبته الاجتماعية.

الحل المستعصي

❖ كما هو معرف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة. ما هي برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟

- إن لبنان غير مؤهل، وغير قادر، على استيعاب الفلسطينيين، وما دام على أرضه وجود فلسطيني مسلح فلن يتعافى، ولن يعود دولة كاملة المواصفات.

لقد كانت معاملة العرب للبنان ظالمة، والتصرف الفلسطيني مجحفاً، كي لا نستعمل العبارات المعبرة عن الحقيقة لأنها جارحة.

وفيما نذكر بأن الفلسطينيين أسهموا بشراسة في كسر الصيغة اللبنانية التي كانت النموذج الوحيد المتوافر في الشرق، بل في العالم، لفلسطين التعايش والتسامح والانفتاح، فإننا ما لنا نعتقد أن تفاهماً لبنانياً فلسطينياً، في العمق، يمكن أن يكون له دور إيجابي، ولو نسبياً في إعادة تركيب الصيغة اللبنانية، وطرحها نموذجاً لفلسطين المستقبل، فلسطين الدولة، ولو على جزء من ترابها الوطني.

لقد كان الحلف اللبناني - الفلسطيني هو الأكثر منطقاً، والأجدى، في وقت ما، لكنه، وبكل أسف، لم يتحقق، وقام بدلاً منه صراع عقيم، دام قاتل، أدى إلى إضاعة القضية، وتفكيك الصيغة، فهل تحصل مراجعة عقلانية؟ وهل تتاح فرصة جديدة؟

.. أم أن العوامل المتراكمة قد عطلت كل القرارات الصحيحة، والإرادات الحسنة، وبات الخيار مستحيلاً؟

مسكينة هي الشعوب المستضعفة وتعيسة هي القضايا، التي يتحكم بها أصحاب المصالح، ولا يتولاها ذوو الضمائر وأصحاب المبادئ.

ترى، ألم تعد القضية الفلسطينية تصلح لغير العبرة؟

.. نحن، شخصياً، لن نفقد الأمل، لا بخلاص لبنان، ولا بتخليص فلسطين!

ولكننا ندرك تماماً مقدار الصعوبات وحجم العقبات، ومدى الجهد المطلوب لقلب المعادلة. ويقيننا أن أي محاولة لا يمكن أن تبد أ أأ إلا بانتقال الدول العربية من عصر التفرد والارتجال والسهولة، إلى عصر الفكر والعلم والمواكبة الحضارية، وكل ذلك مشروط بالحرية والديموقراطية.

وسنظل نحلم!

سيمون كرم

العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية لا تزال متعثرة ومن مصلحة الطرفين تنقية الأجواء

يراهن سفير لبنان السابق في واشنطن سيمون كرم، رغم الصعوبات والعثرات، على قيام كيان فلسطيني على جزء من أرض فلسطين، ويرى في هذه التسوية إمكانية حصول الفلسطينيين على دولة، وإن مقيدة في المرحلة الأولى.

ويشير إلى أن هذا التطور من مصلحة لبنان وينظر إليه بتأن وأن يأخذه في الاعتبار كنقطة ارتكاز في سبيل إرساء علاقة لبنانية ـ فلسطينية تنقي إرث الماضي.. وتتصدى للملفات القائمة حالياً وعلى رأسها مسألة الوجود الفلسطيني المدني على الأرض اللبنانية.

ويقول أن عدم مراعاة لبنان للأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم علاقته مع الفلسطينيين كلاجئين كانت سبباً للاحتقان الكبير الذي أدى إلى انهيار الموقف في أواسط السبعينات بين قسم من اللبنانيين والمنظمات الفلسطينية.

ويرى أن الحياة الموجودة في المخيمات، وتردي الأوضاع فيها تفاقمت منذ سنوات، وبحدة كبيرة بسبب الاجتياح الإسرائيلي العام 1982، وقبلها الحرب اللبنانية، وقد أدت هذه التداعيات إلى حالة إنسانية غير مقبولة، ويعتقد أن تحسين هذه الأوضاع هو واجب على لبنان والدولة اللبنانية من وجهة نظر إنسانية، إذ لا يجوز أن تكون هناك أوضاع على هذا الحد من السوء داخل المخيمات فهذه المسألة تضر بسمعة لبنان الدولية لجهة ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. وفي ما يلي نص الحوار:

مرحلة انتقالية

❖ الوجود الفلسطيني في لبنان يعتبر حالة خلافية في الشارع اللبناني.. كيف تفهمون طبيعة العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية راهناً ومستقبلاً؟

ـ العلاقات الفلسطينية اللبنانية هي في الوقت الحاضر علاقات متعثرة إلى حد كبير، وملبدة نتيجة الحرب وتراكماتها. لأنه كما تتفضلون في متن السؤال، الموضوع الفلسطيني خلافي إلى حد كبير، وكان موضوع الخلاف المفجر للتداعيات اللبنانية في بداية السبعينات، ثم للحرب اللبنانية في مراحلها الأولى على الأقل. والقوى السياسية الناشطة حالياً على الساحة اللبنانية لا تزال تحمل إلى حد بعيد رواسب، ومواقف، وممارسات ذات علاقة بالموضوع الفلسطيني، وهي أسيرة لهذه المواقف. ولكن هذا لا يلغي حقيقة أن للبنان مصلحة في تنقية هذه العلاقات وإرسائها على أسس منطقية تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الطرفين، مصلحة لبنان أولاً، ومصلحة الفلسطينيين الذين هم الآن في طور الانتقال من الحال التي كانوا موجودين فيها طوال نصف قرن مضى تحت عناوين هي التشرد واللجوء كمرحلة أولى، والصراع المسلح كسبيل إلى استعادة الحق، بما فيه الانتفاضة كمرحلة ثانية.

الفلسطينيون الآن هم في طور الانتقال من هاتين المرحلتين إلى مرحلة الحصول على جزء من حقوقهم التاريخية نتيجة تسوية انخرطوا فيها، وانخرط معهم سائر العرب مع إسرائيل. هذه التسوية على الرغم من الصعوبات والعثرات هي في سبيلها إلى تحصيل كيان فلسطيني على جزء من أرض فلسطين، ومطروح في الأفق، وفي هذه التسوية إمكانية حصول الفلسطينيين على دولة وإن مقيدة في المرحلة الأولى في ضوابط، نتيجة التسوية وطبيعتها القائمة مع إسرائيل.

هذا التطور من مصلحة لبنان أن ينظر إليه بتأن، وأن يأخذه بعين الاعتبار نقطة ارتكاز في سبيل إرساء علاقة لبنانية ـ فلسطينية تتقي إرث الماضي في مرحلة أولى، وتتصدى للملفات القائمة حالياً على رأسها مسالة الوجود الفلسطيني المدني على الأرض اللبنانية، ورواسب مرحلة الكفاح المسلح، وبالتالي بقايا التنظيمات القائمة والمسلحة، والتي لا تزال تحتفظ إلى هذا الحد أو ذاك بسلاح داخل المخيمات وتشكل ما بات متعارف على تسميته جزراً أمنية.

كل هذه الأمور تقتضي معالجتها بالاستناد إلى المعطى الحالي وهو أن الفلسطينيين في أفق يبدو منظوراً، وهم في سبيلهم للحصول على كيان، واستطراداً على جزء من أرض فلسطين التاريخية.

قوانين لا تراعى

❖ ***هناك العديد من الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، هل تُراعى هذه الأنظمة والقوانين في لبنان؟ وكيف؟***

ـ طبعاً واضح أنها لا تراعى، وأنها لم تكن تراعى، وعدم مراعاتها وعدم احترامها تسببا بالاحتقان الكبير الذي أدى إلى انهيار الموقف في أوساط السبعينات بين قسم من اللبنانيين والمنظمات الفلسطينية التي كانت تعمل على أرض لبنان. ولا يبدو في الأفق إمكانية العودة لأنظمة الأمم المتحدة بقراراتها وترتيباتها وأنظمتها الصادرة إن كان عن مجلس الأمن أو الجمعية العمومية إلى التحكم بمجرى العلاقة بين الفلسطينيين المدنيين الذين يعيشون داخل المخيمات وبين الدولة اللبنانية. كذلك لا يبدو أن «الأنروا» مثلاً، وسائر منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة في سبيلها إلى التحول إلى هيئات ضاغطة على مجرى وإيقاع العلاقة بين لبنان والفلسطينيين كما لجنة المراقبة مثلاً التي ترعى الآن، أو تضبط إيقاع الصراع المسلح في جنوب لبنان بين المقاومة والاحتلال الإسرائيلي.

ليس في الأفق، ولم يكن في الماضي، إمكانية لتعود هذه الأمور لتنضبط ضمن هذه الأطر. أظن أن الواقعية السياسية تفرض علينا القول، أن الحدث الكبير، والانعطاف الكبير الذي حدث في مجرى العلاقة بين الفلسطينيين من جهة وسائر القوى العربية المعنية، وهي دول المشرق العربي ودول الخليج، وهو اقتران عملية التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية بالاتفاقات المعروفة، يعني أوسلو وتوابعه وصولاً إلى اتفاق واي ريفر،أن هذه الاتفاقات رغم الصعوبات والعثرات أنشأت نوعاً من السلطة الفلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية في فلسطين التاريخية. وهذه السلطة، وهذه الأرض، وربما المزيد من الأرض بعد الانسحاب الإسرائيلي في سبيلها إلى تشكيل كيان دولة. وبالتالي فإن الفلسطينيين المقيمين في لبنان، رغم الموانع بتسليم الإسرائيليين بذلك، هم مواطنون لهذه الدولة، وإن لم يكن حق عودتهم إلى هذه الدولة سوف تعترضه عقبات هائلة في المرحلة الأولى، ولكن الفلسطينيين المقيمين في المخيمات في لبنان، وغير حاصلين على الجنسية اللبنانية فسوف يصبح هناك إمكانية لأن يكونوا مواطنين لهذه الدولة الفلسطينية وسوف يتمكنون من حيث المبدأ من الحصول على هوية، وعلى جواز تابع لهذه الدولة، ومصلحة لبنان أن يدفع بهذا الاتجاه لأن هذا هو المنطق

الطبيعي للأمور، ولأن هذا هو الأفق الوحيد المتاح لسريان هذه العلاقة المتلبدة والمتفجرة بين الطرفين في اتجاه سوي ونحو التنقية التدريجية، وصولاً إلى تطوير هذه العلاقة.

حالة مأساوية

❖ ***يعتقد الفلسطينيون أن منحهم بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية يساهم في دعم حقهم في عودتهم إلى بلادهم بينما يرى بعض اللبنانيين أن منح مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى ترسيخ وجودهم على الأرض اللبنانية بشكل دائم. ما هو موقفكم من هذا الطرح؟ وما هي برأيكم حقوق وواجبات كل طرف تجاه الآخر؟***

ـ أظن أن الحياة الموجودة في المخيمات وتردي الأوضاع الحياتية فيها هو موضوع مطروح منذ سنوات وبحدة كبيرة. وبطبيعة الحال منذ الاجتياح الإسرائيلي سنة 1982 وما تلاه مما عرف من صراع طويل من حرب المخيمات، وطبعاً ما سبقه خلال حرب السنتين.

تداعيات هذه الصراعات كلها أدت إلى حالة إنسانية غير مقبولة إلى حد كبير داخل المخيمات الفلسطينية، لذلك أظن أن تحسين هذه الأوضاع هو واجب على لبنان. والدولة اللبنانية من وجهة نظر إنسانية، بمعنى أنه لا يجوز إنسانياً ولا تجوز أن تكون هناك أوضاع على هذه الحد من السوء، داخل المخيمات، ولا يجوز هذا أيضاً لجهة نظرة العالم إلى لبنان من ناحية تعني بلداً يحترم حقوق الإنسان ويتعلق بنظرة معينة إلى حقوق الإنسان.

ولكن بطبيعة الحال الانتقال من الاعتبارات المحض إنسانية إلى القول أن الجملة الواردة في متن السياق: «دعم الفلسطينيين وحقهم في عودتهم إلى بلادهم» أظن هناك على هذا الصعيد أن لبنان دفع ضريبته، وحقه وأكثر من حقه، وتسبب لنفسه بخراب كبير نتيجة التزامه الطويل والمتشعب بالقضية الفلسطينية، وحق الفلسطينيين في عودتهم. ثم يجب أن تكون الأمور واضحة إذا كان المقصود بالحق هو المساهمة في دعم الفلسطينيين في عودتهم إلى بلادهم هو استمرار المخيمات جزراً أمنية فلا أظن أن هذا يساعد، بل يؤذي لبنان إلى حد كبير، كما آذاه في السابق. كما أن هذا يستجلب اعتداءات إسرائيلية على لبنان، وعلى المخيمات تحديداً، ولا يساهم إلى هذا الحد أو ذاك في عودة

اللاجئين إلى وطنهم: أظن أن الشعب الفلسطيني منخرط بنسبة كبيرة، إن كان داخل مدن الضفة وقراها، أو ضمن عرب إسرائيل الذين هم الفلسطينيون ممن بقوا بعد إنشاء دولة إسرائيل، أو فلسطينيو الشتات. هذه المكونات الثلاثة للشعب الفلسطيني المنخرطة إلى حد كبير، وبأكثرية كبيرة في إطار عملية التسوية القائمة في الشرق الأوسط، بما تشكل هذه التسوية من أفق واقعي متاح، مرن لتحصيل جزء من فلسطين التاريخية وحقوقهم، ولرفع الظلم الحاصل بحقهم.

وإذا كان تحصيل بعض الشروط الإنسانية للعيش داخل المخيمات يساهم إلى حد ما في صمود هؤلاء الناس تمهيداً لاقتران عملية التسوية بنتائجها النهائية، وهو أمر استدعى حتى الآن سنوات عديدة، وربما سوف يستدعي سنوات أخرى فإن هذا أمر يمكن أن يكون مقبولاً من وجهة نظر لبنانية. وأن تدرس بعض اللجان اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة، تتمثل فيها الحكومة اللبنانية تحسين شروط العيش داخل المخيمات كمسائل لها علاقة بالطبابة والتعليم والبيئة.. الخ. وأن يكون الأفق المطروح لكل هذا هو أن يصبح سكان المخيمات بالنتيجة مواطنين في الدولة الفلسطينية الموعودة. وأن يضع لبنان جهده إلى جانب الجهود الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية في سبيل أن يحصل هؤلاء على حق العودة إلى الأرض الفلسطينية ضمن إطار القنوات المفتوحة الآن، وهي عموماً لها علاقة بلم شمل العائلات التي فرقت نتيجة قيام إسرائيل عام 1948، واحتلال إسرائيل للضفة والقطاع سنة 1967، أو ضمن إطار الجهود الدولية التي كانت ولا تزال تبذل ضمن إطار لجنة اللاجئين تأكيداً لما جرى تعريفه برؤية «بيرون» التي قدمت في آذار 1995 من قبل كندا وبدعم الولايات المتحدة في إطار لجنة المفاوضات المتعددة، والتي وضعت لنفسها هدفاً لنشوء شرق أوسط جديد يكون بدون لاجئين، ومن دون أي نازح من جراء النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وبدون وجود أشخاص يعتبرون أنفسهم لاجئين. وأن تمنح الهوية لمن لا هوية لهم، وأن تحل التنمية مكان الفقر، والضواحي مكان المخيمات، والتطبيع مكان عدم الاستقرار.

بطبيعة الحال هذا توجه للمجموعة الدولية، ولكن هذا التوجه لا يزال إلى حد كبير توجهاً لم يقترن بسياسات تفصيلية متفق عليها. والعقبة الأساسية في سبيل تحقيق هذه الرؤية لا تزال الممانعة الإسرائيلية، ولكن هناك مصلحة للبنان بطبيعة الحال، ومصلحة فلسطينية واضحة ومصلحة عربية في أن تسير الأمور في هذا الاتجاه.

التوطين والموقف العربي

❖ ***يتفق اللبنانيون والفلسطينيون على موقف مشترك برفض التوطين، بينما تسعى بعض الأقطاب الدولية إلى فرض مشاريع توطينية في البلدان العربية المضيفة، كيف يمكن من وجهة نظركم حشد الطاقات اللبنانية والفلسطينية لمواجهة مثل هذه المشاريع بشكل عملي؟***

ـ الجواب البديهي والمبدئي هو في عودة التضامن العربي إلى حد مقبول، لكن عملياً ما يجب ملاحظته أن موضوع التسوية مثلاً بما يتعلق بالمسألة الفلسطينية هو موضوع متحرك، فيه موازين القوى الخاضعة لديناميكية متحركة جداً.

الفلسطينيون دخلوا التسوية على أساس قبول إسرائيل بإعطائهم حكماً ذاتياً محدوداً، وأن تكون الأداة التفاوضية في سبيل الوصول إلى هذا الحكم الذاتي المحدود هو الوفد الأردني وفيه بعض الفلسطينيين من الداخل هم غير أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية.

الآن الفلسطينيون يفاوضون للحصول على دولة، وحصول انسحابات حقيقية من الأراضي الفلسطينية، وقيادتهم السياسية المتمثلة بمنظمة التحرير، والتي هي خيار في المرحلة التاريخية التي يمرون بها، إذن الموضوع متحرك جداً من ناحية الموازين بين الطرفين المعنيين. ومتحرك من ناحية تمكن هذين الطرفين من الحصول على دعم إقليمي ودولي في سبيل تحقيق أهدافهما.

بطبيعة الحال كلما توسع أفق المكاسب الفلسطينية في وجه إسرائيل، كلما ضاقت إمكانية أن تقترن التسوية النهائية ببقاء أعداد كبيرة من الفلسطينيين خارج إطار الحل. وبالتالي أن يبقوا عبئاً على الدول المضيفة في لبنان أو غير لبنان.

أنا ممن يدعون إلى عودة أكثر من تضامن الحد الأدنى دعماً للمفاوض الفلسطيني في وجه إسرائيل، لكي يستطيع هذا أن يحصل على الحد الأقصى الممكن من المكاسب، إن من ناحية الأراضي المستخلصة من الاحتلال الإسرائيلي، أو من ناحية الأفق السياسي، أو من ناحية الإمكانيات الاقتصادية المتاحة. بمعنى أنه كلما كبرت مساحة الأرض المسترجعة من الإسرائيليين كلما كانت قابليتها أكبر للاستيعاب. ولكما كان الأفق السياسي مقترباً أكثر من الدولة غير المقيدة بالتزامات تحد من سياستها كلما كانت قدرتها على طرح مبدأ حق العودة أشمل وأكبر. وكلما كانت الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لها كبيرة كلما كانت قدرتها

على استقطاب مواطنيها والعمل معهم أكانوا مقيمين أو في المغتربات، أو في الانتشار كذلك أكثر.

خلاصة القول هو أن التسوية والتي لن تكتمل في (4) أيار، وقد يقتضي اكتمالها حقبة أخرى تقاس بالسنوات. والأمل أن تقترن بقيام دولة فلسطينية مقبولة من ناحية قاعدتها الجغرافية، ومن ناحية كيانها الدولي تستطيع أن تستقطب اللاجئين.

تماسك لبنان وإصرار فلسطيني

❖ ***كما هو معروف أن اتفاقات التسوية السياسية التي تم التوصل إليها مع إسرائيل استبعدت الإشارة إلى حق اللاجئين بالعودة، ما هو برأيكم الحلول الممكنة لقضية اللاجئين في لبنان؟***

ـ أعتقد أن الموضوع مطروح ولم يستبعد. هناك ممانعة إسرائيلية، وإنهم حريصون على موقفهم ضمن إطار المفاوضات المتعددة الأطراف التي جرت بين 1990ـ 1995 ثم فيما بعد من خلال الاتفاقات الثنائية.

الطرف الفلسطيني يطرح حق العودة، والطرف الإسرائيلي يمانع. ولكن التسوية التي جرت فيها نقل المفاوضات حول حق اللاجئين إلى الوضع النهائي قد أصبحت استحقاقاً دائماً من (4) أيار.

ونلاحظ في هذا الصدد أن الفلسطينيين يقتربون من استحقاق (4) أيار في وضعية سياسية مقبولة، صحيح أنها ليست جيدة، ولكنها قطعاً أفضل من الوضعية السياسية التي باشروا فيها التفاوض سنة 1990 ، أو التي كانوا موجودين فيها عندما توصلوا إلى اتفاق أوسلو.

أعتقد أن الموضوع مفتوح إلى حد كبير، وبهذا المعنى إن التماسك اللبناني الداخلي المدعم برفض التوطين من جهة، والإصرار الفلسطيني من جهة ثانية على حق العودة من شأنهما أن يشكلا عقبتين من الصعب تجاوزهما بالنسبة لهذا الموضوع.

الدكتور توفيق الهندي

الخطورة في الوجود غير اللبناني وإن كان أخوياً وعربياً أثر على توازنات التركيبة الطوائفية والمذهبية الحساسة في لبنان

عرض د. توفيق الهندي وجهة نظره من خلال الإجابة عن الأسئلة بشكل متكامل، مع الإشارة إلى أن د. الهندي كان ضمن تيار «حزب القوات اللبنانية» المحظور في حينه، فيما يلي نص الحديث:

لا شك أن لبنان دفع الثمن الأبهظ لتداخل وضعه مع الوضع الفلسطيني ولأنه كان الحلقة الأضعف في سلسلة الدول العربية، فبداية، هو الذي استقبل عام 1948نسبة عالية جداً من اللاجئين الفلسطينيين، خاصة إذا ما نظر إلى الأمر من زاوية الكثافة السكانية فيه. ولكن الأخطر يكمن في تأثير هذا الوجود غير اللبناني، وإن كان أخوياً وعربياً، على توازنات التركيبة الطوائفية المذهبية الحساسة في لبنان.

إن هزيمة العرب في حرب 6 حزيران 1967 شكلت نقطة التحول الأولى الأساسية في مسار الأوضاع في لبنان. فقط لامت الأنظمة العربية التي خاضت غمار الحرب آنذاك، لبنان على موقفه المتفرج إزاء حربهم الخاسرة مع العدو الإسرائيلي، علماً أن الحكم كان حينذاك شهابياً مع ما تمثله الشهابية من مسلك وفاقي تعايشي في الداخل، ومسلك تفاهم مع العرب، إن لم نقل عروبياً، في الخارج. فمن ناحية، دول الطوق خسرت أرضاً: مصر خسرت سيناء وسوريا خسرت الجولان والأردن الضفة الغربية، في حين أن لبنان لم يخسر شيئاً.

ومن ناحية أخرى، إن هذه الأنظمة العربية التي خسرت مصداقيتها في الدفاع عن القضية الفلسطينية وفقدت قدرتها على تحرير فلسطين السليبة. لا بل وبالحد الأدنى، التصدي للعدوان الإسرائيلي، لم يعد بإمكانها الاحتفاظ بالملف الفلسطيني بأيديها والحيلولة دون أن يأخذ الشعب الفلسطيني مصيره بيده. فكانت فتح وكافة فصائل المقاومة الفلسطينية. كما أفلتت منظمة التحرير الفلسطينية من قبضة الأنظمة العربية وتحولت إلى أيدي فصائل المقاومة الفلسطينية وراحت هذه الأنظمة تتبارى وتتنافس فيما بينها على الإمساك بالقرار الفلسطيني عبر

إنشاء تنظيمات فلسطينية تابعة لها وعبر محاولات متتالية ومستمرة لإخضاع الفصائل الفلسطينية المستقلة لمشيئتها هي، عبر الاستيلاء على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من قبل قيادة الفصائل الفلسطينية التابعة لها ومستخدمة شتى الوسائل لهذا الغاية. فالإمساك بما سمي بالورقة الفلسطينية شكل بالنسبة للأنظمة العربية وخاصة الراديكالية منها هدفاً أساسياً ورئيساً حيث كانت القضية الفلسطينية رافعة للقضية العربية الشاملة، يتبارى على قيادتها أرباب هذه الأنظمة، آملين تحقيق حلمهم بقيادة العرب من خلال إيصالهم إلى النصر أو بأقل تقدير عدم السماح للآخر من إيصالها إلى النصر أو الاستفادة منها في عملية محاولاته قيادة الأمة العربية.

انطلاقاً من هذه المعطيات بدأت المخيمات الفلسطينية تتسلح وتحولت إلى معسكرات تدريب، وبدأت العمليات العسكرية تنطلق من الأراضي اللبنانية باتجاه إسرائيل. فكان التطور الدراماتيكي الثاني بالنسبة للبنان، وهو توقيع اتفاق القاهرة عام 1969 بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية برعاية الرئيس المصري والقائد العربي الأول آنذاك، جمال عبد الناصر. وأتى هذا الاتفاق حلاً لأزمة حكومية مستعصية دامت أكثر من ستة أشهر وكانت تعبيراً فاضحاً عن فقدان التوازن الطوائفي لصالح المسيحيين الموارنة بشكل خاص في النظام السياسي اللبناني. وهكذا نرى أن فقدان التوازن هذا أفسح بالمجال لـ«اختراق» العامل العربي الصف اللبناني بمعنى أن المقاومة الفلسطينية تبنت عملياً مطالب المسلمين المحقة آنذاك بمشاركة سياسية متوازنة في الحكم ولكنها في الوقت عينه سلحتهم ودربتهم وحولتهم في اتجاه خدمة مصالحها لفرض سلطتها هي على كل لبنان.

فهذا الأمر شرع الباب أمام شتى التداخلات الدولية والإقليمية ومنها العربية والإسرائيلية بهدف «حل الأزمة اللبنانية» أو «حماية هذا الطرف أو ذاك باسم العدالة أو المحافظة على عروبة ووحدة لبنان» أو حتى للحيلولة دون «ارتماء المسيحيين اللبنانيين بأحضان إسرائيل ومن أجل حمايتهم». وهكذا تفاعلت أوجه الأزمة في لبنان: الحروب اللبنانية ـ اللبنانية، الحروب الإسرائيلية على لبنان، الحروب اللبنانية الفلسطينية،الحروب العربية ـ العربية والعربية الإسرائيلية والعربية ـ الإيرانية والأمريكية ـ السوفيتية.. ومع الوقت تغيرت التحالفات أكثر من مرة، فتحول حلفاء الفلسطينيين إلى أعداء لهم، وأعداؤهم إلى حلفاء لهم في مراحل لاحقة، وتميزت الساحة اللبنانية بسرعة عقد التحالفات وسرعة فكها بدون أية قاعدة وعلى وقع المصالح الإقليمية والدولية.

التخلي العربي

وهنا لا بد من التوقف عند الأداء العربي بالنسبة للأزمة في لبنان لإبداء الملاحظة التالية: بالرغم من كل ادعاءات القادة العرب آنذاك بحماسهم للقضايا القومية، وقد يكون بعضهم صادق بأقواله هذه، فإنهم كانوا ولا يزالون يعطون عملياً الأولوية المطلقة لتحقيق مصالح دولهم الوطنية على حساب المصالح القومية للأمة العربية جمعاء.

لقد كرس رسمياً اتفاق القاهرة حق المقاومة الفلسطينية بشن هجماتها العسكرية في الأراضي الإسرائيلية انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. إن هذا الاتفاق أنهى عملياً الهدنة بين لبنان وإسرائيل والموقع عام 1949 والذي يحظر على إسرائيل شن عمليات عسكرية انطلاقاً من أراضيها في الأراضي اللبنانية، أكانت هذه العمليات مشنة من قبل قوى نظامية أم غير نظامية، والعكس بالعكس. وبدأت منذ ذلك الوقت سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ولم تتوقف حتى يومنا هذا، وتوجت بالحرب الواسعة التي شنتها إسرائيل عام 1982. وإذا كانت رقعة الاحتلال الإسرائيلي انحسرت إلى حدود الأرض التي احتلتها إسرائيل عام 1978 ـ زائد منطقة جزين، فلا شك أن توقيع اتفاق القاهرة عام 1969 هو الذي أعطى إسرائيل الحجة والذريعة لاحتلال جزء مهم من الجنوب اللبناني، وبالتالي وضع منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا الوضع اللبناني برمته تحت وطأة هذا الاحتلال وتفاعلاته الخطيرة على الاستقرار والاقتصاد وكافة أوجه الحياة اللبنانية.

ومما لا شك فيه أيضاً أن أيلول الأسود كان له أثر بالغ على تطور الأوضاع في لبنان. فهو ألغى وجود المقاومة الفلسطينية في الأردن، علماً أن الوضع الأردني هو الأكثر تداخلاً وتأثيراً على الوضع الفلسطيني وتأثراً به. وأن نصف سكان الأردن هم من أصول فلسطينية، فضلاً عن أن الضفة الغربية كانت حتى 1967 تحت السيادة الأردنية وكانت جزءاً لا يتجزأ من الأردن. إن «ارتياح» الأردن من تحمل ثقل النضال الفلسطيني المسلح وما يجره من ردات فعل عسكرية إسرائيلية عليه، فضلاً عن تهديد الاستقرار والسلم الداخلي الأردني،

إن هذا «الارتياح» انعكس إدخالاً للبنان في دوامة من الحروب المتنوعة التي خيضت من خلاله وضده. فقيادات المقاومة الفلسطينية كلها ومقاتلوها كلهم وأموالها كلها

وبناها التحتية كلها أصبحت في لبنان. والحقيقة الموضوعية الوحيدة أصبحت حينذاك أن العرب، كل العرب، ألقوا بعبء النضال العربي ضد إسرائيل وثقل المقاومة الفلسطينية المسلحة على لبنان وحده، بدلاً من التضامن فيما بينهم ومع لبنان لاستعادة الحقوق العربية السليبة، وذلك لأسباب متباينة، منهم عن عجز ومنهم عن حسد ومنهم عن مصلحة في رؤية لبنان يخسر موقعه المميز في العالم العربي ومنهم عن طموح للاستئثار بأدوار قومية طموحة يتعدى تحقيقها قدراتهم الموضوعية.

وهكذا تحولت حرب تشرين 1973 إلى حرب تحريك أوصلت إلى اتفاقية كمب ديفيد وخروج مصر نهائياً من حلبة الصراع العربي - الإسرائيلي. فزاد هذا لأمر عبء القضايا العربية على لبنان وكأن مصير، لا بل قدر بلدنا، هو الاستماتة من أجل القضايا القومية على حساب قضاياه الوطنية على عكس البلدان العربية الأخرى. مما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية تتجه اليوم نحو خواتمها وإن لم تكن هذه الخواتم بحجم الآمال المعقودة فلسطينياً وعربياً. فلا شك أن «القرار الوطني المستقل» بات له مساحة جغرافية وديموغرافية يطبق عليها. فثمة سلطة فلسطينية وكيان فلسطيني وحكومة فلسطينية. والدولة الفلسطينية على الطريق!

أعباء لبنانية

ولكن لا شك أن اليوم مثل الأمس، لا تزال الجبهة العربية الوحيدة المشتعلة مع إسرائيل هي الجبهة اللبنانية. فمصر استعادت سيناء ووقعت اتفاقية كمب ديفيد، والأردن تخلى عن الضفة الغربية لصالح الفلسطينيين ووقع وادي عربة، والفلسطينيون يعانون الكثير، ولكنهم على قاب قوسين من تحقيق حد أدنى من أهدافهم، هم الذين كانوا محرومين حتى من حقهم في الوجود كجماعة وشعب. وسوريا خسرت الجولان ولم تستعده حتى الآن. ولكن الجبهة السورية باردة مع إسرائيل بالرغم من تمسك سوريا بحقوقها في مفاوضات السلام المتعثرة. وبالرغم من أن الجولان عزيز على قلوب السوريين، فليس له أهمية بالغة واستراتيجية على مسار الأوضاع في سوريا.

ومن الواضح أن الأوضاع الحربية والعصبية التي تعيشها المنطقة لم تنعكس على أي من هذه البلدان، أعني بلدان الطوق، أزمة حادة مأساوية ومستمرة لعشرات السنين قضت على أمنها واستقرارها وعافيتها، مثلما حدث في لبنان.

فاللبنانيون لا يزالون حتى اليوم، وربما اليوم أكثر من أي يوم آخر، يعيشون مأساة الجنوب. وجزءه المحتل يحتوي على قسم لا بأس به من الشعب والأرض الوطنية. ومجمل الوضع اللبناني موضوع تحت ثقل الاحتلال الإسرائيلي وتفاعلاته الخطيرة على الاستقرار والاقتصاد وعافية الحياة السياسية اللبنانية وحرية القرار الوطني وكافة أوجه الحياة اللبنانية، وبالتالي، إن هذا الوضع يضع علامات استفهام على مستقبل لبنان وقابليته للوجود والحياة.

حالة خلافية

من كل ما تقدم، يتبين أن الوجود الفلسطيني شكل حالة خلافية حادة في الشارع اللبناني منذ 1967. فحتى العام 1982 يمكن القول أن المسلمين اللبنانيين تحالفوا مع الفلسطينيين بمواجهة المسيحيين اللبنانيين، وبعدها تلاشى تدريجياً هذا التحالف تاركاً المجال أمام لعبة تقاطع المصالح الفلسطينية - المسيحية. وهكذا، شكل العامل الفلسطيني عامل فرقة لبنانية - لبنانية.

ولكن منذ توقيع وثيقة الوفاق الوطني، الكل توافق في لبنان على رفض توطين الفلسطينيين، ولو للأسباب مختلفة، علماً أن الفلسطينيين ذاتهم يرفضون التوطين لما يسببه هذا الأمر من ضرر على قضيتهم. وقد أدخل «رفض التوطين» بنداً في مقدمة الدستور اللبناني.

وقد خطى اللبنانيون خطوة أساسية ثانية عندما ألغت السلطة اللبنانية العمل باتفاق القاهرة، فاتحة بذلك الباب أمام تطبيق القرار 425 والعودة الطبيعية إلى اتفاقية الهدنة عام 1949 ، تلك العودة المشار إليها بشكل واضح في وثيقة الوفاق الوطني كما في القرار 426 المرتبط عضوياً بالقرار 425 والذي صدر بالوقت عينه والذي يحدد عملياً كيفية تطبيق القرار 425.

أما الخطوة الأساسية الثالثة التي توحد حولها اللبنانيون بما يخص الوجود الفلسطيني في لبنان، فهي رفضهم للوجود الفلسطيني المسلح أكان خارج المخيمات أم داخلها. والخطة الأمنية في صلب وثيقة الوفاق الوطني تحدد هذا الأمر دون أي لبس حين تتحدث عن «إلغاء الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية».

رفض التوطين

وهكذا، يمكن اعتبار أن اللبنانيين توافقوا في النهاية على «رفض التوطين» و«عدم السماح للعمل الفلسطيني المسلح من الانطلاق من لبنان«، كما «عدم

السماح بتواجد السلاح الفلسطيني على الأرض اللبنانية». غير أنه، ولأسباب معلومة، تعثرت جزئياً ومؤقتاً مسيرة تحقيق هذا التوافق اللبناني حول كيفية التعاطي مع الملف الفلسطيني في لبنان.

فقد جنس عدد لا بأس به من الفلسطينيين عبر مرسوم التجنيس الجائر الأخير. والتجنيس يحقق التوطين بحدوده القصوى. وقد مهد هذا المرسوم الطريق إلى تجنيس ما تبقى من فلسطينيين، إذ أنه أعطى عملياً الأولوية لرابطة الأرض على رابطة الدم. هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى، فقد خلق سابقة: فلماذا قبل لبنان بتجنيس هؤلاء الفلسطينيين ولن يقبل بتجنيس البقية منهم؟ ولماذا قبل لبنان بتجنيس أناس بحجة أنهم مكثوا فيه أكثر من خمس سنوات أم أكثر ولن يقبل بهؤلاء الفلسطينيين الذين عاشوا في لبنان طوال حياتهم وولدوا فيه أو يقطنونه منذ أكثر من خمسين أو ثلاثين أو عشرين سنة؟!

لذا، يتوجب على السلطة اللبنانية أن تسرع بإبطال مرسوم التجنيس لهذا السبب ولغيره يتعلق بصون التوازن المسيحي - الإسلامي بكافة المجالات ولا سيما في المجال الديموغرافي، وذلك من خلال إطلاق يد مجلس الشورى في البت بشكل جذري بالقضية المقدمة من الرابطة المارونية لديه بخصوص هذا الموضوع.

الحقوق الإنسانية والاجتماعية

ولذا، يجب التعامل بحذر كبير مع مسألة «تأمين بعض الحقوق الإنسانية والاجتماعية». إن هذا المنطق كان هو بالذات وراء قرار مثل مرسوم التجنيس. وقد يخفي خلفيات لا يمكننا بحثها كما قد يخلق السوابق، والسوابق تخلق الأمر الواقع وتعطي الحجج بقدرة لبنان على تحمل ثقل ديمغرافي إضافي.. ولكن، لا يمكن القبول بمنطق المغالاة في التصدي لتأمين هذه «الحقوق» حيث أصحابه يهدفون من خلال مواقفهم الكسب السياسي الرخيص ليس إلا. أما بالنسبة للعمل الفدائي الفلسطيني المباشر المنطلق من لبنان فقد توقف ولكن ليس بشكل تام. والبعض يخشى أن يستأنف هذا العمل في ظرف ما، يحتمه احتدام الصراع الإقليمي على الإمساك بالورقة الفلسطينية أو الصراع الفلسطيني - الفلسطيني أو الاثنين معاً.

إن ما يعزز هكذا إمكانية هو أن المخيمات الفلسطينية لا تزال بؤراً أمنية خارجة عن سلطة الدولة اللبنانية، تتواجد الأسلحة فيها، ولا لزوم لشرح المخاطر التي يختزنها هكذا وضع.

من هنا نرى أنه على الدولة اللبنانية معالجة هذا الوضع الشاذ اليوم قبل غداً لكي لا يفتح المجال لتطوره في المستقبل بشكل دراماتيكي، خاصة وأن الموقف الرسمي والشعبي اللبنانيين يقفان وراء المقاومة اللبنانية حصراً دون سواها، وبالتالي، يقع السلاح الفلسطيني في خانة السلاح الذي يتوجب تسليمه للدولة اللبنانية عملاً باتفاق الطائف والبند القائل بإلغاء الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.كما المطلوب أيضاً أن لا يعود مجدداً الموضوع الفلسطيني نقطة خلاف بين اللبنانيين. وهذا الأمر يحتم على كل اللبنانيين أن يتخذوا موقفاً مبدئياً قائماً على عدم التدخل في الصراع الفلسطيني - الفلسطيني وترك الفلسطينيين يحلون بأنفسهم تناقضاتهم بعيداً عن زج الآخرين فيها، هم الذين رفضوا انخراط الفلسطينيين في الخلافات اللبنانية - اللبنانية وقد اختبروا مدى أذى هذا النوع من السياسات على الجميع.

وفي كل الأحوال، فإن الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني يجعل الحوار اللبناني - الفلسطيني صعباً وغير منتج في المرحلة الراهنة أكان لمواجهة مشتركة لقضية اللاجئين الفلسطينيين عامة أو للقسم المتواجد على الأراضي اللبنانية خاصة، بهدف الحيلولة دون فرض المشاريع التوطينية، أم بهدف التنسيق والتخطيط للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية مستقبلاً.

وهكذا، يتبين أن لبنان معني مباشرة وأكثر من غيره بمفاوضات السلام عامة وبالحل النهائي للقضية الفلسطينية بشكل خاص وبمسألة اللاجئين وحق العودة بشكل أخص. والمعلومات المتوافرة تشير حتى الساعة أن الرياح تسير بما لا تشتهي السفن إذ أن المرجح أن تفرض التسويات بين القوى الدولية والإقليمية على لبنان أن يوطن أعداداً وافرة من الفلسطينيين. على لبنان مجابهة هذا الأمر منذ الآن لكي يخفف من هذه الأعداد إن لم يتمكن من الحيلولة دون التوطين القسري، وإلا داهمه الوقت وفرضت عليه الحلول القصوى. لذا، يتوجب على السلطة اللبنانية التحضير لهذا الملف ومتابعته جدياً ومباشرة والعمل الجاد لدى المراجع الدولية والعربية واقتراح حلول عملية وليس الانتظار لوقوع الكارثة ومن ثم مواجهتها بمواقف مبدئية وفقط للتاريخ!

بانتظار «الدولة» الفلسطينية

وفي مطلق الأحوال، إن تجذر السلطة الفلسطينية وتحولها دولة سوف يسمح

بأن تنتقل وضعية الفلسطيني المتواجد بشكل دائم على الأرض اللبنانية من وضعية لاجئ إلى وضعية مواطن عربي يحمل جواز سفر دولته. وعندئذ يمكن عقد اتفاقات بين الدولتين اللبنانية والفلسطينية لتنظيم إقامات ذات أمد طويل لرعايا فلسطينيين من فئة لاجئي الـ 48 حصراً (دون الذين قدموا إلى لبنان بفعل أوضاع الفوضى التي عاشها في السبعينات والثمانينات)، على أن تنحصر هذه الاتفاقيات على الميادين الاقتصادية والاجتماعية وعلى أن يمارس هؤلاء الفلسطينين حقوقهم السياسية حصراً من خلال دولتهم القائمة خارج الحدود اللبنانية. ولكن، الحلول الجذرية للمشاكل العالقة بين اللبنانيين والفلسطينيين وإرساء علاقات تعاون وأخوة واضحة وثابتة بينهما، سوف بالتأكيد تنتظر تجذر الدولة الفلسطينية واستعادة لبنان حريته وسيادته واستقلاله. إن الشعبين اللبناني والفلسطيني شعبان صغيران وذكيان، ذاقا الأمرين. لعل مأساتيهما المتشابهتين تدفعهما على طريق التعاون المثمر مستقبلاً!.

الخاتمة

نحو علاقة مستقبلية معافاة . . .

نحو علاقة مستقبلية معافاة

تتركز الأنظار في محطات عديدة من مسار الشرق الأوسط، وتطورات القضية الفلسطينية، على أوضاع اللاجئين في لبنان، ومصيرهم. وخصوصاً منذ الإعلان عن اتفاق «أوسلو» في العام 1993، وما تلاه من اتفاقيات، بحيث تكتسب الأسئلة الكثير من الأهمية.

فعلى الرغم من تعثر المفاوضات بين الفترة والأخرى على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وجمودها على المسارين السوري واللبناني، إلا أن قضية اللاجئين شهدت تطورات هامة خلال الأعوام القليلة الماضية. إذ تعرضت عبرها لضغوطات شديدة، وتعددت التدابير والخطط الهادفة للنيل من حقوقهم. والتأثر في عناصر الحل المرتقب لقضيتهم.

إن ملف اللاجئين عموماً، بعد أوسلو وبفعل التطورات الجارية بات مفتوحاً على شتى الاحتمالات، بما فيه الوجود الفلسطيني في لبنان، خاصة وأن «الإدارة الأميركية» وإسرائيل تمارسان الضغوط المتواصلة، كل في مجالها، لرسم الحل المستقبلي لقضية اللاجئين القائم على دمجهم في محيطهم وتوطينهم خارج ديارهم، وإسقاط حقهم في العودة، وتتحدد معالم هذا الحل الأميركي ـ الإسرائيلي، كما هو باد، من خلال الاستمرار بالمس بمكانة المخيمات، وبالمكانة السياسية ـ القانونية للاجئين، وكذلك من خلال تقليص خدمات «الأنروا» مقدمة لإعلان حلها، ونقل وظائفها إلى الدول المضيفة.

أولاً: دور «الأنروا»

لقد شهد العام الماضي، وخلال السنوات الفاصلة منذ توقيع اتفاق «أوسلو» وعلى التوالي، سواء في لبنان أو في دول الطوق تراجعاً جديداً في خدمات

«الأنروا» وميزانيتها. وذلك في إطار إعادة تكييف وظائفها، وأولويات برامجها، بما يخدم توجهات «لجنة عمل اللاجئين» وسياستها في المفاوضات «المتعددة الأطراف». والقائمة على الإنهاء المتدرج لخدمات «الأنروا»، وتصفية اعمالها، بكل ما تجسده وترمز إليه من التزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين. فآليات التحرك والدفع نحو هذا الخيار لم تتوقف لحظة، كما لم تتأثر بالموقف الرسمي لهذه المفاوضات. ويعبر عن ذلك نفسه بكثافة الجولات للوفود الأجنبية المرتبطة بـ «لجنة عمل اللاجئين» في بلدان الطوق، والتي لم تستثن لبنان، والتجمعات الرئيسية فيه، بالترافق مع إعداد الدراسات والمشاريع والإحصاءات، وتعدد المؤتمرات، والمنتديات الدولية. برعاية اللجنة المذكورة وتمويل منها.

ففي هذا السياق الخطير، كانت ترتسم اتجاهات عمل «الأنروا» بالتخفيضات المتتالية في الخدمات والميزانيات لصالح زيادة الاهتمام بـ «برنامج تطبيق السلام» على طريق نقل خدمات «الأنروا» إلى السلطة الفلسطينية، والدول المضيفة، وإنهاء عملها حتى قبل الوصول إلى حل لقضية اللاجئين.

فالتقارير المنشورة في السنوات القليلة الماضية، والصادرة عن «المفوض العام» لـ «الأنروا» تحفل بالتأكيدات على هذا المنحى الأخير. كما تؤشر إلى اتجاهات التراجع في الخدمات. وإمكان تواصلها مستقبلاً مع الاعتراف بالآثار السلبية إنسانياً، واجتماعياً، وسياسياً، بحيث بلغت التخفيضات في معدل النفقات على اللاجئ الواحد أكثر من 30 بالمئة، عما كانت عليه قبل «أوسلو»، كما أصابت التراجعات برامج التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، بشكل أدى إلى إجراءات نوعية في مضمونها على حساب الحقوق المكتسبة، سواء على صعيد الرواتب أو التعويضات للموظفين والعاملين في هذه المؤسسة الدولية.

وكان هذا التراجع واضحاً للعيان في ميزانية الخدمات لصالح دعم صندوق «برنامج تطبيق السلام» المستحدث بعد «أوسلو» مباشرة. مع زيادة الاعتماد على هذا البرنامج خلال الفترة القادمة مقابل تزايد الانحسار في خدمات «الأنروا» وميزانياتها العادية. وباعتراف واضح من أعلى المستويات في «الأنروا» فإن هذا البرنامج بات جزءاً عضوياً من برنامجها وخدماتها. مما يقود إلى التكيف الأوسع مع متطلباته، واستحقاقاته، وأهدافه، بما في ذلك اقتطاع جزء من الموازنة العادية لتغطية النقص في تمويل مشاريع «برنامج تطبيق السلام». وهو برنامج

بدأ تطبيقه في قطاع غزة والضفة. وكذلك الأردن. ويبحث الآن عن موطئ قدم له في لبنان، مما يؤشر إلى أهداف هذا البرنامج، ومنحاه المستقبلي، ربطاً بالانسحاب التدريجي لـ «الأنروا» على طريق إنهاء خدماتها. بما يحمله هذا من انعكاسات خطرة على مكانة اللاجئ، وحق العودة، وزيادة الضغوط الاجتماعية وبالتالي ترك الأبواب مشرعة أمام التوطين واحتمالاته.

ثانياً: الدعاوى والشكاوى الفلسطينية

وحتى لا نذهب بعيداً، ورغم اعتراف الجانب الفلسطيني بالتضامن والمساعدة والاستقبال الحسن من قبل الشعب اللبناني، ودولته في بادئ الأمر، إلا أن الأمور سرعان ما تبدلت وأصبحت بعد الإقامة الطويلة مصدراً للشكوى. فتحت غطاء الموقف الرسمي برفض التوطين تقوم الدولة اللبنانية بالتضييق على المخيمات وعلى الحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين. وهو ما يقود من وجهة نظرهم إلى خلخلة الاستقرار الاجتماعي للوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان وتشجيع أبنائه على الهجرة. وإضعاف عناصر التماسك السياسي والاجتماعي داخل المخيمات. وتجد شكاوى الجانب الفلسطيني هذه سنداً لها في جملة من الوقائع والأحداث والمواقف السياسية اللبنانية الرسمية أهمها:

1. الرغبة الدائمة لدى السلطات اللبنانية مدعومة من بعض الفئات الحزبية والشعبية المؤثرة في استبعاد الاندماج الاجتماعي للاجئين في لبنان، مما أدى إلى قرارات وإجراءات إدارية اتسمت بالسلبية الشديدة الآثار على واقع الفلسطينيين والمخيمات، وبالتالي عزلها عن محيطها.

2. الإلحاح على رفع «فزاعة» التوطين، ومطالبة العديد من الجهات اللبنانية الفاعلة بضرورة توزيع الفلسطينيين على دول الجوار. بدعوى أن هذا الوجود يفوق قدرة لبنان الديموغرافية والاقتصادية على استيعابهم.

3. إصدار الحكومات اللبنانية المتعاقبة للعديد من التشريعات والقوانين التي تمنع بموجبها على الفلسطيني حق العمل إلا بعد الحصول على إذن مسبق من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل الذي يطبقه لبنان على رعايا الدول الأجنبية وذلك خلافاً للقوانين والأنظمة الدولية، وكذلك العربية بخصوص اللاجئين، وعليه فإنه يحظر على الفلسطيني مزاولة ما يناهز (60) مهنة من بينها: الطب، الصيدلة، المحاسبة، الهندسة، السكريتاريا، الأعمال الماهرة،

النقل العام.. وعلى هذا الأساس، فإن اللاجئين لا يجدون لهم مكاناً إلا في سوق الأعمال الدنيا، وتحديداً في قطاعي الزراعة والبناء. كما أنهم لا يملكون حق الاستفادة من الضمان الاجتماعي، رغم أن رسوم هذا الضمان إلزامي، وتحسم من أجورهم ورواتبهم. ونتيجة لهذه السياسة فهم يعانون من ظاهرتي البطالة، والبطالة المقنعة، فضلاً عن انخراط الأطفال في سوق العمل.

4. فرض القيود على الملكية والسكن، رغم تضاعف أعدادهم من هجرتهم الأولى عام 1948. وعدم السماح لهم ببناء المخيمات المدمرة بفعل الحرب الأهلية، والاعتداءات الإسرائيلية ومنع الإعمار والترميم أو توسيعها.

5. عزل مخيماتهم أمنياً واجتماعياً من خلال الحواجز العسكرية، وعدم ربط البنى التحتية فيها بما يتناسب والشروط البيئية والصحية اللازمة:

كالماء، والكهرباء، والطرقات، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات..

6. التعاطي مع مشكلة المهجرين ضحايا الحرب الأهلية بتمييز واضح، وإجلاء عشرات العائلات منهم عن مكان إقامتهم المؤقتة، دون أن يتم توفير أماكن سكن بديلة، أو دفع تعويضات مناسبة أسوة بالمهجرين اللبنانيين.

7. حرمانهم من الاستفادة من الخدمات الحياتية للدوائر الرسمية: صحة، تعليم، إلا بنسب قليلة ونادرة في القطاع الأخير.

8. فرض قيود على حرية السفر، والعودة إلى لبنان. قبل إلغاء هذه القيود في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى تهجير الآلاف من الفلسطينيين. وشطب قيودهم بدعوى حصولهم على جوازات سفر دول لجوء أخرى.

9. رفض السلطات اللبنانية الاعتراف بأية مرجعية فلسطينية رسمية، وكذلك بمنظمة التحرير بما هي هوية وطنية، وشخصية معنوية مستقلة للشعب الفلسطيني. وإطاراً موحداً له، وسعيها للإمساك بورقة الوجود الفلسطيني من خلال دور وصلاحيات «مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين» على طريق تقديمها المرجعية الرسمية في التعاطي مع شؤون المخيمات محلياً، عربياً، ودولياً.

ثالثاً: الدعاوى والشكاوى اللبنانية

تختلف الرؤى للجانب اللبناني وتتفاوت إزاء الوجود الفلسطيني وسياسة السلطة، فبعض الأحزاب والأطراف ما زالت تحكمها الاعتبارات الطائفية أو

المذهبية، سواء كانت مؤيدة لهذا الوجود، أو معارضة. وبعضها تعتبره ذلك «الحمل الثقيل» الذي يجب التخلص منه في حال سنحت الفرصة كونه يلحق الضرر بمصالحها السياسية. ولدى قسم ثالث ما زال ينطلق من مقولة الدعم القومي للشعب الفلسطيني باعتباره عانى، وما زال كل مظالم الاعتداءات والاحتلال الإسرائيلي، والاضطهاد الرسمي المتفاوت في درجاته وتقلباته.

وأبرز هذه الشكاوى، والشكاوى المضادة حول الوجود الفلسطيني ما يلي:

1. اعتبار الوجود الفلسطيني في لبنان حالة خلافية، وعامل انقسام أهلي حاد في بعض مراحله النضالية المسلحة. وهو يتناقض مع مبدأ سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها، وتتعارض ممارسات هذا الوجود مع طرح القضية الفلسطينية المرتكز على المطالبة بالحقوق الوطنية. فيما أطراف لبنانية أخرى تجد غير ذلك وتبرر من جانبها دعمه في نضاله السياسي، وترى فيه ضحية التجاذبات السياسية الداخلية والطائفية، وإن كانت تحمل بعض فصائل المقاومة جانباً كبيراً أو صغيراً من «الحرب الأهلية».

2. بعض الجهات الحزبية ترى في المخيمات جزراً أمنية خارجة عن سلطة الدولة، وتطالب بنزع سلاحها أسوة ببعض الميليشيات اللبنانية، باعتبارها من وجهة نظر هذه الأطراف تشكل تهديداً للسلامة العامة من جراء المواجهات بين الفصائل المختلفة، وعدم ضبط التمرد الفلسطيني في المناطق. وتحويل المخيمات إلى ملاجئ للخارجين على القانون، فيما يرى بعض آخر هذه المخيمات لا تشكل مصدر قلق، ولم تخرج عن إطار المراقبة ومن دائرة الضبط، والحصار في أسوأ حالاتها، ويوافق هذا الفريق في ذلك الفلسطينيون، من حيث وجود السلاح الفردي أسوة بأي قرية لبنانية. وأن هناك تعاون وثيق بين أجهزة السلطة اللبنانية واللجان الشعبية، بالإضافة إلى الفصائل الفلسطينية في تسليم المطلوبين للعدالة للحفاظ على القانون.

3. توافق كافة الأحزاب على تطبيق الأنظمة والقوانين الدولية التي تنظم طبيعة العلاقة القانونية مع مجتمع اللاجئين في لبنان، ويتهم البعض السلطات اللبنانية بعدم تطبيقها، بينما ينادي البعض الآخر تطبيقها ولو بدرجات تتناسب مع قدرة لبنان الاقتصادية وإمكانياته.

4. بشأن الحقوق الاجتماعية والإنسانية للفلسطينيين، ترى بعض الأحزاب والتيارات اللبنانية، أنه يجب التعامل بحذر كبير معها، حيث كان هذا المنطلق بالذات من وجهة نظرها وراء قرار مرسوم التجنيس، وقد يخفي أيضاً خلفيات وسوابق، تخلق أمراً واقعاً وتوطينياً، لكن هذه الأطراف لا تقبل بمنطق المغالات في التصدي لتأمين مثل هذه الحقوق، في حين ترى أحزاباً لبنانية أخرى ضرورة منح هذه الحقوق كاملة أسوة بالمواطن اللبناني، ما عدا منح الجنسية، وهي حقوق مشروعة بالكامل: كحق العمل، ورفع الحصار المفروض على بعض المخيمات، وفتح مداخلها أمام الداخلين والخارجين. وإدخال مواد البناء والصيانة، وحق ممارسة المهن الحرة. وحقوق أخرى متنوعة مثل حق السفر والتنقل والإقامة وغيرهما. فمنح هذه الحقوق من وجهة نظر هذا الفريق من شأنها تحصين الوجود الفلسطيني وصيانة شخصيته وهويته وانتمائه. وليس لتذويبه في المجتمع اللبناني. أو توطينه كما يتوهم البعض. أو للإخلال بالمعادلة والتركيبة اللبنانية كما يخشى البعض.

5. التوطين قضية محتملة، انطلاقاً من مخاوف وهواجس مفترضة، لكن رفضه قضية إجماع بين الأحزاب اللبنانية على مختلف انتماءاتها واتجاهاتها الطائفية والسياسية والمناطقية، بصرف النظر عن تعدد وتنوع خلفيات هذا الرفض. وبالمقابل فإنه مرفوض من قبل القوى السياسية الفلسطينية في لبنان، ولكن بعض الأحزاب اللبنانية ترى أخطاراً أخرى لا تقل عن خطورة التوطين هو خطر تهجير الفلسطينيين الذي يؤدي إلى تذويبهم في مجتمعات متعددة عبر تسهيل سبل الهجرة المنظمة وتصفية قضيتهم. وهو ما يتطلب من اللبنانيين لدرئ هذه المخاطر عن أشقائهم، تحسين أوضاعهم المعيشية، وليس فقط رفض التوطين في لبنان فيما يقبلون به خارجه، أو ربط مسألة التوطين بالحقوق المدنية والاجتماعية.

6. البعض من الأحزاب اللبنانية تعتقد أن الحل الممكن لقضية اللاجئين في لبنان، توزيعهم على الدول العربية ذات الطاقات والمساحات الأوسع، بينما ترى احزاب أخرى أن لا حل إلا بعودتهم إلى أرضهم وديارهم، سواء من خلال الصراع مع إسرائيل المحكوم باستمرار النضال أو من خلال تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية باتجاه تحولها إلى دولة حقيقية، ذات سيادة وإمكانيات اقتصادية تخولها استعادة أبنائها في الشتات والمنافي.

رابعاً: خلاصات واستنتاجات

استعرضنا في العناوين السابقة الاستحقاقات الدولية الإقليمية الداهمة، ومخاطر اتفاق أوسلو وتأثيره على مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، ومصيرهم، والسعي لرسم الحل القائم على دمجهم في محيطهم، وتوطينهم في بلدان الطوق، ومنها لبنان. كما استعرضنا العلاقة والرؤى المختلفة حول الوجود الفلسطيني في لبنان، من وجهة نظر حزبية لبنانية ـ وفلسطينية وسوف نتوقف في هذا الجزء الختامي أمام عدد من الاستنتاجات والخلاصات التي من شأنها برأينا أن تساعد على تكوين رؤية أكثر واقعية واتزاناً وتوازناً للعلاقة بين الشعبين، وعلى وضع تصورات لعلاقة مستقبلية معافاة، متحررة من الحساسيات والريب والهواجس المتبادلة:

1 ـ إن العلاقة اللبنانية ـ الفلسطينية من الناحية الشعبية هي علاقة تفاعلية. كأي علاقة ذات أبعاد موضوعية ومعنوية متعددة، تشمل الروابط التاريخية، والتواصل الجغرافي حتى قبل الوجود الفلسطيني الفعلي على الأرض اللبنانية، كما تشمل التمازج الاقتصادي ـ الاجتماعي والثقافي، والشعور الوجداني. إن هذه العلاقة هي حقيقة جوهرية من حقائق الحياة السياسية بالنسبة للبنانيين والفلسطينيين على حد سواء، إذا لا يمكن تصور الشعبين بمعزل عن هذه العلاقة التفاعلية التي قطعت شوطاً بعيداً منذ هجرة الفلسطينيين عام 1948 وحتى الآن.

ومع الأهمية القصوى لهذا النمط من العلاقة التفاعلية تاريخياً وراهناً، والأرجح مستقبلاً، إلا أن هذه الأهمية لا تنعكس بشكل كاف على وعي أبناء الشعبين بالوضوح اللازم، كعلاقة موضوعية وحياتية رغم غياب اللغة الحادة المتبادلة. بل غالباً ما توجد عنها صور متباينة ومشوهة بفعل الصراعات السياسية للأحزاب اللبنانية في ما بينها من جهة وبين بعض الأحزاب اللبنانية والمنظمات الفلسطينية من جهة أخرى، مما انعكست على وجدان المواطنين سواء بين اللبنانيين أو بعض اللبنانيين والفلسطينيين خاصة في الفترة ما بين 1975 ـ 1982.

وفي المقابل، فإنه لم تبذل أية جهود تذكر لتنمية ثقافة سياسية تفرز وتنمي هذه العلاقة التفاعلية والأخوية بين الشعبين حتى في سنوات الانفراج. ويشمل هذا التقصير كافة الأحزاب والقوى السياسية والمؤسسات الجماهيرية والثقافية في كلا الجانبين. والتي قد تتغنى بالعلاقة وتشيد بأبعادها الكفاحية. إلا أن مناخات الصراع السابقة، أو المتكررة تبدد الثقة الكاملة بهذه الإشادة، وتجعل منها مجرد مجاملات عاطفية لا أكثر.

ولعل الاستنتاجات المستخلصة على صعيد هذه العلاقة هو الحاجة إلى جهد ثقافي تعبوي من الجانبين اللبناني والفلسطيني في أوساطهما الجماهيرية يركز على الجوانب الكفاحية في مواجهة العدو الإسرائيلي المشترك لكليهما، ويطور الخطاب السياسي لديهما، بما يأخذ بعين الاعتبار العناصر المشتركة من هموم الشعبين وتطلعاتهما.

2 - إن الكثير من الشكاوى والرؤى المتباينة في ما يخص العلاقة بين الشعبين ماضياً وحاضراً، هي نتاج أوضاع وتطورات معينة ولا تتسم بالضرورة بالثبات والديمومة، وقد تأثرت هذه الشكاوى بالمصالح والاعتبارات الطائفية لدى البعض، وبمناخ الاصطفاف العربي إلى محاور متصارعة لدى البعض الآخر وبانحيازات بعض أطراف العلاقة بين الشعبين إلى هذا أو ذاك من المحاور العربية. إن فشل المشروع التحرري العربي في مواجهة التخلف والتبعية قد كرس الأنظمة، ونمى المصالح الخاصة، وأملى بالتالي أولويات مختلفة على كل نظام وحركة وطنية محلية.

3 - لقد تأثرت العلاقة في جانب منها بالصراعات التي شهدها لبنان والمنطقة في السبعينات والثمانينات والتي دارت على خلفية معاداة الارتباط بالأحلاف الدولية، وعلى ضفاف الحرب الباردة التي كانت تدور بين القطبين السوفيتي والولايات المتحدة والموقف من المواجهة مع إسرائيل.

خامساً: صيغة عمل

من هنا وفي ضوء المتغيرات على المستويين الإقليمي والدولي، وفي ظل تشكل القناعة بالحاجة إلى جهد مشترك في مواجهة الاستحقاقات الداهمة في المنطقة، وما تحمله من مخاطر، وبالاستناد إلى ما يشهده لبنان من وفاق وطني يعيد اللحمة بين أبنائه والتصدي في الوقت نفسه للاحتلال الإسرائيلي في

جنوبه، فإن هناك حاجة ملحة وضرورية لتنظيم العلاقة بين الشعبين وفق تصور شامل يأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين الوطنية والقومية على السواء.

1. إن أي صيغة تنظيمية بين الجانبين يجب أن تنطلق من خصوصية الوضع الفلسطيني ومن وجود كينونتين متمايزتين من الناحية المعنوية حفاظاً على الوجود الفلسطيني وحركته السياسية والنضال من أجل حقه في العودة بما لا يتعارض مع مصلحة لبنان وأمنه وسيادته.

2. تنظيم العلاقة على أسس جديدة بالاستناد إلى حوار واسع ومفتوح بين القوى السياسية اللبنانية والفلسطينية، يزيل الهواجس والمخاوف بين هيئات لبنانية - فلسطينية تأخذ على عاتقها هذه المسألة من الناحية الإعلامية. وفي المحافل الدولية من شأنها أن تشكل عقبة من الصعب تجاوزها أو القفز عنها.

3. الدفع باتجاه إزالة الاحتقان وتطبيع أوضاع المخيمات مع محيطها أمنياً ومدنياً وإفساح المجال أمام توفر الخدمات الاجتماعية ومتطلبات السكن بما يليق بعلاقة إيجابية بين شعبين شقيقين وكذلك بصورة لبنان في الداخل والخارج.

4. العمل على إفساح المجال أمام الفلسطينيين من الناحية الاجتماعية والمدنية والوقوف إلى جانب منحهم حق العمل ومتطلباتهم الإنسانية أسوة بالبلاد العربية الأخرى، ومنها سوريا. إذ يحتفظ الفلسطينيون هناك بشخصيتهم وهويتهم ويحظون بظروف معيشية لائقة ومستقرة دون أن يترتب على ذلك أي تعارض بين حقوقهم كبشر، وبين وجودهم المؤقت أصحاب قضية، ودون أن يمس ذلك السيادة الوطنية للبلد المضيف.

5. وأخيراً، فإن الموقف المبدئي هو احترام حق الفلسطينيين في التمسك بهويتهم الخاصة، والتي يفترض أن تتم من خلال قواعد قانونية، وأنظمة تصون هذا الحق وتنظمه، دون أن يمس ذلك بقية حقوقهم الأخرى في الإقامة الآمنة، والعمل والتنقل الحر. ومن الطبيعي أن تنظم ممارسة الفلسطينيين لهويتهم الخاصة من خلال صيغة عمل تبرم بين الحكومة اللبنانية، ومرجعية فلسطينية ما، تكون منتخبة ديمقراطياً، وتعبر عن الوجود الفلسطيني ومصالحه وبالمقابل تتفهم ظروف لبنان وشعبه وإمكانياته.

غازي خلف

القسم الثالث :

ملاحق

وقائع اللقاء اللبناني - الفلسطيني

مقاومة مشتركة للتوطين واتجاه نحو «منتدى للحوار»

يلاحق المشاكل والحلول

عقد قادة وممثلو الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية، وحشد من الشخصيات والهيئات السياسية والاجتماعية لقاء سياسيا في مقر «نداء الوطن» - تلفزيون الشبكة المستقلة للإعلام (ICN) بعد ظهر الرابع من آب 1999، وذلك تتويجاً لسلسلة من المقابلات والحوارات حول واقع الوجود الفلسطيني في لبنان ومستقبله» نشرت تباعاً ضمن ملف خاص في صحيفة «نداء الوطن» ما بين 28 نيسان ولغاية 24 حزيران 1999.

افتتح اللقاء المهندس هنري صفير رئيس مجلس إدارة الشبكة المستقلة للإعلام جلسة الحوار مستعرضاً تاريخ الصراع على أرض فلسطين، وبين شراسة الاحتلال الصهيوني واستحالة التعايش مع الكيان الإسرائيلي الغاصب داعياً إلى توحيد الجهود لمواجهة مخططات التوطين التي تنال من الحقوق الفلسطينية بقدر ما تنال من الثوابت الوطنية اللبنانية.

أدر الحوار رئيس تحرير «نداء الوطن» جوزيف أبو خليل بعد مقدمة ركز فيها على أهمية معالجة موضوع التوطين ومقاومته من خلال النقاش والحوار بين اللبنانيين والفلسطينيين، ومحاولة الوصول إلى قواسم مشتركة، داعياً إلى استئناف الحوار في جولات أخرى تحدد لاحقاً.

وعرض الزميل شوكت اشتي ملخصاً لورقة العمل الأولية المقدمة كأساس للحوار بين المشاركين والتي ركزت على موضوعين أساسيين رفض التوطين من جهة والبحث في الحقوق الإنسانية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان من جهة

أخرى، وقد ختمت بالدعوة لإيجاد منتدى دائم للحوار بين الفلسطينيين واللبنانيين.

ومن ثم تحدث كل من: النائب والوزير السابق ادمون رزق، مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت سابقاً شفيق الحوت، رئيس حزب التضامن إميل رحمة، ممثل تجمع اللجان والروابط الشعبية خليل بركات، ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو فادي راجي، ممثل الحزب السوري القومي الاجتماعي توفيق مهنا، مدير مركز أجيال للإحصاء والتوثيق صلاح صلاح، رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية علي الشيخ عمار ممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين علي فيصل، ممثل حركة أمل محمد نصر الله، أمين عام حزب الكتلة الوطنية اللبنانية إبراهيم اسطفان، ممثل لجنة حقوق الإنسان الدولية علي عقيل، ممثل رابطة الشغيلة حسين عطوي، سكرتير المنتدى الثقافي الديمقراطي الفلسطيني سهيل الناطور، مدير دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سميرة صلاح.

كما حضر اللقاء كل من ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي فايز ثريا، ممثل حركة فتح. المجلس الثوري غانم صالح، الأمين العام المساعد لاتحاد عمال فلسطين فؤاد عبد الله، ممثل المؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافي الصهيوني محمود حسين، بالإضافة إلى الدكتور فريد الخازن والدكتور حسين شعبان، والباحثين فتحي كليب وخالد أبو حيط.

هنري صفير

القضية الفلسطينية أهم قضية في العالم

يشرفني أن أرحب بكم في داركم، لأن دار الفكر لا يملكه أحد بل هي ملك المفكرين، وملك الفكرة المحقة والصحيحة، أما أن تحاول هذه الدار أن تدفع بالقضية الفلسطينية نحو حل عادل وكريم فهذا من أقل الإيمان، لأن القضية الفلسطينية تجاوزت الفلسطينيين وتجاوزت العرب، وتجاوزت بأهميتها كل القضايا، وتشكل أهم قضية في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين لأنها قضية الإنسان، وقضية حق الإنسان في ممارسة حقوقه.

وبحثنا اليوم عن رفض التوطين، الذي اكتفى السياسيون بالتعبير عنه بإشارة عبارة في توافق الطائف، البحث عن التوطين يقودنا إلى البحث عن السلام. والبحث عن تاريخ العلاقات لأبناء هذه الأرض مع بني صهيون.

ونعود في التاريخ ونرى أنه كلما حكم العبرانيون أرض فلسطين مارسوا استراتيجية هي.. هي أي مارسوا استراتيجية تقضي أن يخدم الإسرائيليون الإمبراطورية الحاكمة والسائدة في المنطقة، بتفان وإخلاص شرط أن تعطيهم هذه الإمبراطورية السيطرة على أبناء فلسطين، وعلى جوار أهل فلسطين. ومنذ البدء عند وفاة «سارة» امرأة إبراهيم ذهب إبراهيم إلى الفلسطينيين، وقال لهم: «أنا غريب ودخيل عليكم فبيعوني ملك قبر لأدفن ميتي فيه من أمامي». فإذا إبراهيم الذي يعتبره العبرانيون أباهم هو اعترف بأنه غريب، ودخيل على أرض فلسطين، ومن ثم جاء السلام الفارسي. من بعده السلام الروماني، ونرى غطرسة العبرانيين، إن كان في السلام الفارسي عندما هجّرت بابل بني إسرائيل في القرن الثامن قبل المسيح، ومن ثم استقر بنو «يهوذا» بفضل «أستير» وتقنيتها الغرامية مع «أحشويرش», ومن ثم السلام الروماني. وكي لا أطيل الكلام كثيراً

أريد أن أحدد كيف كان السلام الإسلامي، عندما افتتح صلاح الدين الأيوبي القدس، فكان أن فتح المجال أمام الجميع ليسكنوا في ظل السلام والحرية. وبشهادة المؤرخ «يهوذا» يقول أن القائد إسماعيل الشجاع دعا أبناء إسرائيل ليقيموا في القدس في ظل السلام والحرية، هذا لأن صلاح الدين الأيوبي أراد سلام الشجعان، فهل نحن قادمون على سلام الشجعان؟ أما على سلام المنتصر؟ فإذا كان على سلام الشجعان فعلينا أن نحضر له، وبخاصة أن نحضر كيف يأخذ الفلسطيني حقوقه كاملة، أي أن يستعيد أملاكه، وأن يعود لأرضه وأن يكون للبنان السيادة الكاملة لأن ابن الجنوب، وابن المقاومة، الذي يستشهد اليوم، لا يستشهد فقط من أجل جنوب لبنان، وإنما يستشهد ليحرر الجنوب والجولان واسترجاع حقوق أبناء فلسطين معاً.

فلهذه الأسباب السامية ارحب بكم، وأنتم في داركم، وأملي أن يكون هذا الجوار مجدياً، وأن يدفع ليس فقط بالمبادئ بل بالاستراتيجية وبالأسلوبية والوسائل التي يجب أن نستعملها لنمنع التوطين في لبنان ولكم الشكر

جوزيف أبو خليل

ليكن هناك حوار لبناني . فلسطيني وخطة عمل لمقاومة التوطين

أيها السادة.. أهلاً بكم ومرحباً مرة أخرى.

لا بد من كلمة صغيرة كمدخل لهذا اللقاء. لا ندري ماذا كانت «نداء الوطن» ما تفعله يعد تطفلاً على ما لا يعنيها وهي تطرح مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان. هذا هو موضوع هذا اللقاء. هذه المسالة شديدة الحساسية، والموضوع على الرف منذ زمن، بل متروكة للزمن يتدبر أمرها، فمن حقكم أن تعرفوا لماذا؟ وما هو الدافع إلى هذه المناقشة العلنية؟ وما هو الغرض؟.. فالموضوع موضوع سياسي. أكثر مما هو إعلامي أو صحافي، وإن كان الإعلام سياسة هو أيضاً، أو متصلاً بالسياسة، حتى ليصح القول، أن لا إعلام من دون سياسة،، وإن كانت السياسة تستغني عن الإعلام أحياناً إذا ما تعذرت عليه وسائله، وبخاصة في هذا الزمن، حيث المال يحتل مكان السياسة - عنوة طبعاً - ويقوم مقامها في أكثر من مجال، وعلى اكثر من مستوى، ومقام الإعلام في آن واحد، نقصد بذلك أن الملف الفلسطيني هو من شأن الحكم والسياسة في الدرجة الأولى، لا من شأن صحيفة يومية، فما بال «نداء الوطن» تتنطح لفتح ملف يحاذر الجميع فتحه، نظراً لحساسيته البالغة، وما تعترضه من موانع وحواجز وصعاب.

الحقيقة إننا من جملة المعترضين على ما يصح توصيفه بالاستقالة الشاملة عندنا في لبنان، الاستقالة الشاملة من القضايا الكبرى والمؤثرة تأثيراً بالغاً على أمن لبنان الخارجي، على سلامة الأرض والحدود، كما على السيادة والاستقلال، ومرد ذلك كما نعتقد بكل تواضع إلى ثقافتنا السياسية الموروثة عن عهد الحماية والوصاية، فكل مواثيقنا الوطنية مواثيق تتناول كيفية تقاسم السلطة. في أدق

تفاصيلها، بل تتناول كل الأمور تقريباً، باستثناء أمن لبنان الاستراتيجي، وكذلك الأمر في الحوار الوطني الذي قلما يتناول هذا الشأن. فالاتكال على الدول الصديقة والشقيقة في هذا المجال، أو على المواثيق والقرارات الدولية. وعند هذا الحد يبدأ القرار الوطني المستقل يتوارى ويغيب تاركاً الساح للقرار الخارجي. ونروح بعدئذ ننعي السيادة والاستقلال. من الأمثلة على ذلك ملف الوجود الفلسطيني في لبنان الذي نكتفي منه بـ «لا» للتوطين، وهذه مكتوبة في الدستور، والتي هي بالتأكيد لسوء الحظ مثل كل «اللاءات» العربية مقرونة بما يشبه التعامي عن واقع المخيمات الفلسطينية أو بالأصح عن هذه الكتل البشرية من البؤس والقهر تلف مدننا، والعاصمة خصوصاً من كل جانب، وتجاور ناطحات السحاب والأبنية الفخمة والترف المبالغ فيه. ولا من يسأل.

وبين «لا» للتوطين، والتعامي عن الواقع المذكور استقالة جماعية من قضية هي في منتهى الخطورة، فعلى الأقل لنتطارح بعض الأسئلة حول هذا الشأن بين اللبنانيين طبعاً وأولاً وبينهم وبين الفلسطينيين، ولأجل هذه الغاية فتحت «نداء الوطن» صفحاتها على مدى 30 يوماً تقريباً على نقاش واسع شارك فيه لبنانيون وفلسطينيون بل شاركت فيه معظم الأحزاب اللبنانية، كما الفصائل الفلسطينية على مختلف اتجاهاتها، ولم نشأ أن ينتهي هذا النقاش كما بدأ، أي بلا شيء، فلا بد من لقاء، ولا بد من ورقة عمل، ولا بد من توافق أيضاً إذا أمكن على رؤية. على خطوط عامة على الأقل، على خطة عمل، على هذا الصعيد قد تفيد وقد لا تفيد لأن الأمر يتخطى بأشواط إمكانياتنا المتواضعة. على الأقل ليكن هناك حوار لبناني - فلسطيني حول هذا الشأن، وتلك كانت الغاية من فتح هذا الملف واسعاً على صفحات «نداء الوطن». ومن أجله أيضاً هذا اللقاء.

فتحي أبو العردات❖

نحن في لبنان ضيوف بانتظار حق العودة

في احلك الظروف تمكن التحالف الاستعماري الصهيوني من تشريد الشعب الفلسطيني من أرضه وترجمة مضمون وعد بلفور في إقامة وطن قومي يهودي فوق أرضنا التاريخية، مما أدى إلى نشوء مأساة ألمت بهذا الشعب الذي تشبث بأرضه .وبالرغم من المقاومة الباسلة والتضحيات الجسام التي قدمها شعبنا ومعه الأحرار من أمتنا العربية من الشيخ عز الدين القسام إلى جمال عبد الناصر ومعروف سعد ومحمد زغيب وغيرهم الكثير الذين قاتلوا الصهاينة على أرض فلسطين. إلا أن المؤامرات التي حيكت ضده، والدور السلبي الذي لعبه النظام الرسمي العربي بقيادة غلوب باشا - قائد الجيش العربي في ذلك الوقت، والمجازر التي ارتكبت في قراه ومدنه ساهمت في تشريد شعبنا وأحدثت نكبة اعتبرت الأبرز في القرن العشرين.

بعد تشتت شعبنا في دول الطوق العربية تعرض لمحاولات تذويب شخصيته الوطنية، ومحاصرة أي محاولة للتعبير عن اهتمام الإنسان الفلسطيني بقضيته الفلسطينية. وهذا ما أدى بالتالي إلى عمليات قمع وكبت وحرمان مدروسة ومبرمجة. إلا أن أصالة شعبنا الوطنية وتجذر علاقته بتراب أرضه شكلا عاملين مهمين في مقاومة كل هذه المعيقات ومحاولات التذويب. وهذا ما قاد إلى نهوض الإنسان الفلسطيني من جحيم النكبة والمأساة ليبحث عن إعادة تكوين شخصيته

❖ مسؤول الاتحادات والمكاتب الحركية والمنظمات الشعبية الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية.

الوطنية الفلسطينية. وأمام الواقع الصعب والمعقد اختارت الطليعة من أبناء شعبنا الفلسطيني طريق الكفاح المسلح لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي وإبراز دور الإنسان الفلسطيني في عملية الصراع.

تحولات نوعية

وهكذا ساهمت نكسة عام 1967 في تعميق وتوسيع المقاومة الفلسطينية، وإبراز دور (م.ف.ت) كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وإعادة تكوين مقامات الشخصية والكيانية الفلسطينية بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على أرضنا المحتلة. وهذا ما أتاح وللمرة الأولى بعد نكبة عام 1948 تجميع شتات شعبنا وطاقاته وقدراته في إطار واحد تعترف به جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة. وهكذا تمكن شعبنا الفلسطيني وعبر تضحياته الجسام، ووقوف الأمة العربية إلى جانب كفاحه المتواصل، ودعم الأمم المتحدة لحقوقه المشروعة في العودة مجددا على مسرح الأحداث الدولية فارضا نفسه بقوة، ليخاطب العالم باسم الشعب الفلسطيني وحقه في العودة إلى أرضه.

عبر مسيرة نضالنا هذه، واستعادة شخصيتنا الوطنية الفلسطينية، نسجل للشعب اللبناني الدور الأخوي والمؤازر لنا في كفاحنا، ووقوفه إلى جانبنا في خندق واحد ضد العدوان الإسرائيلي. ورغم الظروف المأساوية والقائمة التي أحاطت بالوضع الفلسطيني في الساحة اللبنانية إلا أننا نعطي الأولوية في حساباتنا لهذه العلاقة الأخوية المميزة، ونقاوم أي محاولة تهدف إلى زرع الفتنة بين شعبينا.

انطلاقا مما تقدم فأننا نحاكم هذه العلاقة على أرضية التطورات السياسية التي تلت حرب الخليج وانعقاد مؤتمر مدريد، وبدء التفاوض على المسارات الإسرائيلية العربية. في هذه المرحلة الجديدة بدأت تبرز قضية اللاجئين الفلسطينيين كونها لب عملية السلام، وبدون إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين خاصة حق العودة فإن هذه القضية تبقى متفجرة وتهدد عملية السلام بكاملها.

ومع تقدم عملية السلام تشكلت لجنة اللاجئين الدولية المعنية بملف اللاجئين والتي عقدت عدة مؤتمرات لبحث حيثيات هذا الموضوع. ومع تأجيل البحث في قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية على المسار الفلسطيني، بدأت تبرز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تحديدا، وأصبحت هذه المشكلة محط اهتمام مختلف

الأطراف، وقد ساهمت الكثير من التحليلات السلبية، والمخاوف، في استثمار هذا الموضوع لتأجيج الصراع السياسي، كلها ساهمت في إثارة حالة الخوف والرعب لدى اللاجئين الفلسطينيين، وفرضت عليهم حالة من اليأس والإحباط.

واقع مرير

أننا في (م.ت.ف) إذ نعتبر وجودنا كلاجئين في لبنان ضيوفا بانتظار حق العودة وتقرير المصير فإننا ندعو الدولة اللبنانية إلى تفحص الحالة المأساوية والوضع الاقتصادي المتردي، وأخذه بعين الاعتبار عند التعاطي مع الموضوع الفلسطيني. فمخيماتنا الفلسطينية تفتقر حتى الآن إلى البنية التحتية، وإلى أبسط مقومات الحياة الكريمة، وهناك معاناة على كافة الأصعدة الصحية والتربوية والاجتماعية. وفي ظل هذه الظروف المأساوية فأن الكثير من الجهات ومعظمها مشبوه بدأ يسرب سيناريوهات، ومشاريع، وإشاعات وتستهدف مستقبل شعبنا الفلسطيني وتسيء إلى واقع وجوده على الساحة اللبنانية، وذلك بهدف إساءة العلاقة الفلسطينية اللبنانية.

حق العودة

إن الموقف الإسرائيلي الرافض لحق العودة يجب أن يكون حافزا للعرب لوحدة الموقف ومواجهة التحدي الإسرائيلي كون قضية اللاجئين تعني الأمة العربية، ولكن للأسف فأنه كلما تطرف الإسرائيليون في موقفهم بدأت الضغوطات تزداد علينا كفلسطينيين من العرب أنفسهم.

نحن نصر على تحقيق مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين مهما كلف الأمر وندحض مزاعم الإسرائيليين بأن هذه العودة للاجئين تشكل خطرا على إسرائيل بدليل أن إسرائيل استقبلت بين عام 1989و 1997 ثمانمئة وخمسين ألف مهاجر من الاتحاد السوفيتي سابقا وأثيوبيا. فكيف تستقبل إسرائيل مهاجرين بينما تحرم أصحاب الأرض من العودة إلى أرضهم. إن حق العودة تضمنه قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار 194، كما تضمنه ميثاق لاهاي لعام 1907 الذي نص على حق اللاجئين باستعادة ممتلكاتهم. والأمم المتحدة أكدت في قرار 25/644 عام 1998 على مبدأ إن اللاجئين الفلسطينيين لهم الحق في تقاضي عائدات أملاكهم وممتلكاتهم التي تشغلها إسرائيل منذ عام 1948.

إن إيماننا بحق العودة للفلسطينيين يستند إلى حقيقتين الأولى هي قانونية تضمنها قرارات الشرعية الدولية.

والحقيقة الثانية هي إن هذا الحق واقعي وعملي وليس خياليا فعودة اللاجئين ممكنة خاصة إن 78 ٪ من اليهود يتمركزون في 15 ٪ من فلسطين المحتلة عام 1948. وأراضي اللاجئين يسيطر عليها الآن 154 ألف يهودي فقط. وعلى سبيل المثال فإن بإمكان إسرائيل استيعاب 329000 فلسطيني من لبنان مثلا في منطقة الجليل والكثافة السكانية ترتفع فقط من 82 إلى 96 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد. بينما الكثافة السكانية في غزة مثلا 4400 نسمة في الميل المربع الواحد.

استمرار النضال :

منذ مبادرة روجرز للسلام مرورا بمبادرة الملك فهد التي تحولت في قمة فاس المغربية إلى مشروع السلام العربي وأسست لقبول الأطراف العربية مشروع السلام وحضور مؤتمر مدريد على قاعدة قرارات الأمم المتحدة 242 و338 وفق شعار الأرض مقابل السلام حيث كان ذلك في ظل اختلال موازين القوى بعد حرب الخليج وتداعياتها على مختلف المستويات.

نعم لقد عدل الفلسطينيون استراتيجيتهم بقراءة عميقة للمعادلة الدولية والإقليمية بما ينسجم مع معطيات الوضع المستجد بينما تمسكوا بالأهداف ذاتها في مرحلة نضالهم الجديد تلك الأهداف التي أقرتها الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها (القدس الشريف) وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتقرير مصيرهم على أرضهم.

وفي سياق النضال السياسي والجماهيري الفلسطيني لإنجاز هذه المهمة التاريخية برزت أهمية حشد الطاقات وتكتيل القوى لمواجهة المهام الصعبة المعقدة وأولها حق العودة للاجئين حيث أفرد مؤتمر مدريد وبموافقة عربية جماعية لجانا إقليمية متخصصة لعدد من قضايا المنطقة ومنها اللجنة الخاصة بمتابعة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على قاعدة قرارات الشرعية الدولية التي تضمن حقهم بالعودة. من هنا نرى من خلال إيماننا بأن الشعب الفلسطيني جزء من أمتنا العربية المجيدة، ونضاله جزء من نضالها. ضرورة قيام تضامن عربي يتصدى للمشكلات ذات الطابع القومي والمستندة لمشروعية القرارات الدولية، بتضامن عربي يتولى مسؤوليته التاريخية تجاه قضيته القومية، قضية تأمين حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وتقرير مصيرهم على أرضهم.

ولذا فإن جامعة الدول العربية التي اتخذت سابقا العديد من القرارات بشأن اللاجئين الفلسطينيين وحماية حقوقهم، تتحمل مسؤولية قومية في المساهمة الفاعلة والنشطة مع المجتمع الدولي ومؤسساته في إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب الشرعية الدولية.

المسؤولية المشتركة

تأسيسا على كل ما سبق نرى أن هناك مسؤولية مشتركة فلسطينية لبنانية، ومصلحة مشتركة في البدء بحوار هادئ وبناء مؤسس على تقاطع الموقفين الفلسطيني المتمسك بالهوية الوطنية وحق العودة، واللبناني المتمسك بحماية وطنه وتركيبته الاجتماعية من أية نتائج تعود على الشعبين بالآثار السلبية وتهدر حق الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه، وتضع خاتمة أكثر مأساوية للشعب الفلسطيني المشرد منذ أكثر من خمسين عاما في مخيمات البؤس واللجوء والحرمان بعيدا عن وطنه.

إن مسؤولية إنجاح الحوار وإيصاله إلى مبتغاه تتطلب:

1) ـ المصارحة والمكاشفة والنقد البناء البعيد عن التجريح وإطلاق الاتهامات والهادف لاستخلاص الدروس والعبر واستشراف المخاطر المستقبلية والتحضير الجاد والفعال لمواجهة الاستحقاقات المقبلة عربيا ولبنانيا وفلسطينيا ضمن برنامج عمل واضح.

2) ـ الحوار للوصول إلى صيغة مشتركة ضد كافة المشاريع المشبوهة على قاعدة حماية النسيج الاجتماعي اللبناني ودعم السلم الأهلي واحترام سيادة لبنان وقوانينه على أرضه. ودعم نضاله في سبيل تحرير الأجزاء المحتلة من العدو الإسرائيلي، ودعم الشعب الفلسطيني في حقه بالعودة إلى أرضه وتحصين وضعه ضد محاولات فرض المشاريع المشبوهة ومنها مشاريع التوطين التي يلوح بها البعض وذلك بالمباشرة فوراً بإقرار الحقوق المدنية والاجتماعية التي في مضمونها تشكل رافعة للنضال الفلسطيني من أجل العودة وليس من أجل الاستقرار كما يروج البعض. إن إقرار هذه الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية والمباشرة في تنفيذ مضمونها، التي أفاضت مذكراتنا في شرحها يعزز الثقة المتبادلة بين اللبنانيين والفلسطينيين على قاعدة استكمال ما بدأه العهد الجديد من مبادرات مشكورة توسمنا بها خيراً، ولاقت الارتياح والترحيب في أوساط شعبنا.

3) - إن نجاح هذا الحوار اللبناني الفلسطيني المشترك لا بد أن ينطلق مما هو قائم بالفعل من اعتراف رسمي عربي لبناني بمقررات الرباط التي تنصب على شرعية ووحدانية تمثيل المنظمة لكل أبناء الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده. وعليه، ورغم كل إفرازات المرحلة السابقة التي يجب تجاوزها بروح أخوية، والإفادة من كل نتائجها فإن (م.ت.ف) ومن خلال مسؤوليتها التاريخية عن الشعب الفلسطيني ومن خلال تحملها لأعباء المفاوضات من أجل تحقيق المطالب الفلسطينية فإننا ومن موقع فهمنا للمسؤوليات القومية نرى من الضرورة إقامة علاقة أكثر مباشرة ومتانة مع السلطة اللبنانية أسوة بباقي الأخوة العرب، وإلى جانبهم في خوض الصراع من أجل قيام سلام عادل وشامل في المنطقة يحفظ الحقوق العربية ويصونها.

وفي هذا المجال فإن ضرورة تطويرها أنجز في اللقاءات اللبنانية الفلسطينية المتعاقبة على أعلى المستويات وبحضور الأخ /أبو اللطف والأخ/ اسعد عبد الرحمن وزير شؤون اللاجئين وكذلك تطوير الروح الإيجابية التي سادت لقاءاتهم مع المسؤولين اللبنانيين. نرى في ذلك أساساً لاستنهاض المبادرات الداعمة لما تم إنجازه على المستوى الرسمي وإكسابه البعد الجماهيري والمؤسساتي العام من خلال ورش عمل تفضي إلى صياغة تصور مشترك واقتراحات مشتركة وبرامج عمل موحدة.

4) - إن واقع الخلاف السياسي بين الفصائل الفلسطينية لا يرمي إلى خلاف حول مرجعية التمثيل وشرعيته والمفهوم الكياني لمنظمة التحرير الفلسطينية وعليه فإن وجود كل القوى والاتجاهات الفلسطينية في الحوار للمساهمة الفاعلة في تحمل مسؤولياتها لاستخلاص القواسم المشتركة لا يتعارض مع إرساء علاقات رسمية شرعية سليمة بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين بكل اتجاهاتهم وانتماءاتهم بما فيه مصلحة الشعبين المشتركة. حيث أن الاستحقاقات المقبلة تتطلب تجميع القوى ووحدة الموقف، وصلابة القواسم المشتركة، وفي المقدمة منها حق العودة المقدس، ورفض التوطين الذي يمثل إجماعاً وطنياً وقومياً فلسطينياً ولبنانياً.

المقترحات

أولاً: إننا في (م. ت. ف) نؤكد على مواصلة الحوار على المستوى الرسمي اللبناني الفلسطيني للوصول إلى:

أ - سياسة مشتركة لمواجهة المفاوضات المقبلة.

ب - إعادة فتح مكتب (م. ت. ف) في لبنان.

ج - تنسيق مجمل السياسات الخاصة بوضع الفلسطينيين في لبنان.

كما نؤكد على أهمية المبادرات الحوارية على مستوى المؤسسات الأهلية ونثمن دور القائمين عليها، ونضع جهودنا في خدمة تطوير هذه المبادرة.

كما أننا نؤكد على تفعيل آليات عمل مشتركة فلسطينية لبنانية عبر أنشطة سياسية وجماهيرية لحشد القوى وتكتيل المواقف تضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالشعب الفلسطيني، والضغط على الحكومة الإسرائيلية للالتزام وتنفيذ القرارات ذات الصلة والتأكيد على ضرورة استمرار وكالة الأنروا من موقع دورها ومسؤوليتها كشاهد حي على المأساة الفلسطينية وتقديم العناية والرعاية للاجئين الفلسطينيين ومواجهة سياسة تقليص الخدمات، والتملص من المسؤوليات.

وفي هذا السياق لا شك أن جامعة الدول العربية مطالبة أيضاً بتفعيل دورها في الاتجاه ذاته والقيام بمسؤوليتها التاريخية الملقاة على عاتقها تجاه الشعب العربي الفلسطيني.

في النهاية نتوجه بالشكر للأخوة أسرة تحرير جريدة «نداء الوطن» على مبادرتها القيمة للتحضير لأعمال هذه الندوة. وهذه الجهود إن دلت على شيء، إنما تدل على الوعي الكبير، والمسؤولية الواعية لحجم الاستحقاقات القادمة، والقدرة على استشراق المستقبل والتحضير لمواجهته صفاً واحداً في إطار حوار ديمقراطي حضاري لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين ومصلحة أمتنا العربية.

وإننا لعائدون

مشروع البيان الختامي

التقى ممثلو وقادة الأحزاب اللبنانية والمنظمات الفلسطينية، يشاركهم حشد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والأكاديمية في ندوة سياسية مشتركة في مبنى صحيفة «نداء الوطن» يوم الأربعاء بتاريخ 4 آب 1999.

عقدت الندوة التي تعتبر الأولى من نوعها وأهميتها من حيث المشاركة السياسية تتويجاً لسلسلة من المقابلات والحوارات حول واقع ومستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان، وإشكالياته، وكانت قد نشرت تباعاً ضمن ملف خاص في «نداء الوطن» ما بين 28 نيسان وحتى 24 حزيران المنصرم.

وبعد أن شهدت الندوة العديد من المداخلات والمداولات على ضوء ورقة العمل التي تبلورت، أصدر المشاركون البيان التالي:

انطلاقاً من حرص المشاركين أحزاباً ومنظمات، هيئات وشخصيات لبنانية وفلسطينية على ترسيخ علاقات الأخوة الوطنية والقومية بين الشعبين الشقيقين، وتجسيد احترام الشعب الفلسطيني، وقواه السياسية لسيادة الدولة اللبنانية، ومؤسساتها وقوانينها، ودعم المشاركين مسيرة الوفاق والتنمية، والجهود المبذولة لتحرير الأراضي اللبنانية التي يحتلها العدو الصهيوني. واستناداً إلى الموقف الثابت والمبدئي في رفض مخططات التوطين، سواء داخل لبنان أو خارجه، وحشد الجهود والعمل على إحباط مثل هذه المشاريع. ورفض المشاركين الحاسم لأية اتفاقات سياسية لا تلحظ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وفي المقدمة حق العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة، وعاصمتها القدس فإن المشاركين يؤكدون على ما يلي:

1 ـ إن المشاركين إذ يشددون على تقديرهم العالي لتضحيات لبنان في سبيل قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية يعبرون عن رغبتهم المخلصة لصياغة العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية على أسس أخوية ثابتة، كما يعربون عن اعتزازهم بتقدم مسيرة التحرير في لبنان وارتياحهم لتوطد أركان السلم الأهلي في ربوعه.

وفي هذا الإطار يمد الشعب الفلسطيني وقواه السياسية يد المحبة والصداقة والرغبة الحقيقية لتمتين علاقاته الأخوية مع الشعب اللبناني بكل عائلاته الروحية وقواه السياسية من أجل دعم صمود لبنان وتعزيز مسيرة التحرير والتنمية.

2 ـ يؤكد المشاركون أن المخاطر الصهيونية التي تتهدد لبنان هي المخاطر نفسها التي تتهدد الشعب الفلسطيني لذلك فإن التزام الشعب الفلسطيني وقواه السياسية ومخيماته في لبنان بموجبات السيادة وأحكام القانون هو التزام ثابت لا نقاش فيه، وأن أمن المخيمات الفلسطينية هو جزء من أمن عموم المناطق اللبنانية، وأي إخلال بهذا الأمن، من أية جهة كانت، وتحت أية ذريعة هو إخلال بأمن الشعبين ومصالحهما المشتركة.

3 ـ يضع المشاركون كل إمكانياتهم وطاقاتهم من أجل بلورة خطة مشتركة لبنانية ـ فلسطينية لإحباط مشاريع التوطين، ومقاومتها، أو لاستخدام الوجود الفلسطيني لأغراض تمس بالمصلحة الوطنية اللبنانية.

4 ـ أهمية العمل على تنسيق المواقف كافة بما يخدم المصلحة المشتركة من خلال توفير مقومات صون حق العودة للشعب الفلسطيني وفقاً للقرار 194. كونه يجسد الالتزام الدولي بقضية اللاجئين وحلها. وهو ما يقتضي تسليط الجهود. وتشكيل آليات فاعلة لبنانية ـ فلسطينية للضغط باتجاه بقاء «الأنروا» واستمرار خدماتها، وتحسين تقديماتها على المستويات الاجتماعية كافة.

5 ـ إن التقدم نحو الالتزام بالواجبات المتبادلة من موقع انتماء لبنان العربي، واحترام حقوق الإنسان يتطلب النظر في الحقوق الإنسانية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وتحسين أوضاعهم داخل المخيمات. وذلك بما يليق بصورة لبنان الحضارية في الداخل والخارج وهو أمر من شأنه أن يخفف حدة التوترات الاجتماعية كافة.

6 ـ إن قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية لبنانية ـ فلسطينية فحسب، بل هي أيضاً قضية عربية بامتياز، لذا من الواجب أن تقوم جامعة الدول العربية بما يفرضه عليها الواجب القومي في الاهتمام بأوضاع اللاجئين الحياتية والمعيشية في لبنان. والتحرك على الصعيد الدولي، وعدم التخلي عن دورها لما تمثله هذه الهيئة العربية من أهمية للعرب وقضاياهم المصيرية راهناً ومستقبلاً.

7 ـ اتفق المشاركون على ضرورة تشكيل منتدى للحوار اللبناني الفلسطيني لمتابعة النقاش حول المستجدات التي يمكن أن تطرأ في هذا المجال.

هذا الكتاب

لم يكن يتوقع المقتلعون من أرضهم أن رحلة الغياب القسري ستطول كل هذه المدة، وأن مسيرة الآلام ستتعاظم بهذا القدر من القسوة، وأن درب الجلجلة يمتد ويمتد دون أمل قريب، وأن استضافتهم في لبنان ستمتد سنوات وسنوات، لدرجة أصبح وجودهم موضوعاً خلافياً بامتياز بعد أن كان في بدايات النكبة مجالاً للتآزر والتضامن والتلاقي المشترك.

فكيف يمكن أن يحدد اللبنانيون والفلسطينيون الأطر الناظمة التي تحكم العلاقات بينهم بعيداً عن التوتر وردات الفعل والأحكام المسبقة، بهدف الوصول إلى أسس سياسية وعقلانية تخدم قضية الشعبين وتزيل رواسب الماضي ومآسيه.

ينطلق الكتاب من هذه الإشكالية التي تتعاظم يوماً بعد يوم دون أن تجد لها حلاً موضوعياً. ويثير نقاشاً هادئاً وجريئاً حول قضايا خلافية بامتياز بدءاً من طبيعة العلاقات وعثراتها، مروراً بالحقوق الإنسانية والاجتماعية وضروراتها، وصولاً إلى مسألة التوطين وإفرازاتها والسلاح الفلسطيني وانفلاشاته.

للوصول إلى مبتغانا حاورنا، من حيث المبدأ، الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية كافة، إلى جانب شخصيات سياسية وأكاديمية من الجانبين على أمل أن نرسي تصوراً يوضّح حاضر الوجود الفلسطيني في لبنان ومستقبله بانتظار العودة.

